

A



WIPO/GRTKF/IC/39/18

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 17 يونيو 2019

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

الدورة التاسعة والثلاثون

جنيف، من 18 إلى 22 مارس 2019

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. عقد مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية ("الويبو") الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ("اللجنة" أو "اللجنة الحكومية الدولية")، بجنيف، في الفترة 18 إلى 22 مارس 2019.

2. ومثلت الدول التالية: ألبانيا، والجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، وبربادوس، وبوتان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والبرازيل، وبروناي دار السلام، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وجزر كوك، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وكوبا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، ومصر، والسلفادور، وأكوادور، واثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وغامبيا، والمانيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وهنغاريا، والهند، واندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وأيرلندا، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، وقيرغيزستان، والكويت، ولافيا، ولبنان، وليتوانيا، وماليزيا، ومللاوي، والمكسيك، والمغرب، وميانمار، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، ومقدونيا الشمالية، وعمان، وبنما، وباراجواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، وسويسرا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، واليمن، وزامبيا، وزيمبابوي (94). كما كان الاتحاد الأوروبي ("EU") والدول الأعضاء فيه ممثلاً كعضو في اللجنة.

3. وشاركت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين في الاجتماع بصفة مراقب.

4. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: الاتحاد الأفريقي (AU)، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (SCBD)، ومركز الجنوب (SC)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (5).

5. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ("المنظمات غير الحكومية") بصفة مراقب: الوكالة الدولية للشعوب الأصلية (AIPIN)، وجمعية الأمم الأولى، والرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، وتحالف المجتمع المدني (CSC)، واللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأصلية (CAPAJ)، والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CROPLIFE)، وبرنامج الصحة والبيئة (HEP)، واللجنة الدولية للشعوب الأصلية في سويسرا (Incomindios)، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية (CISA)، والحركة الهندية - توباج أمارو، ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والمعلومات (DoCip)، والمجلس الدولي لمعاهدات الهندود، والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، ومالوكا انترناشيونال، وتجربة الماساي، وجمعية الصور المتحركة (MPA)، وصندوق حقوق الأمريكيين الأصليين (NARF)، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والجمعية الإيطالية للميوزوغرافيا والتراث الأنثروبولوجي التجريبي (SIMBDEA)، والجمعية الدولية للاتنولوجيا والفولكلور (SIEF)، وجمعية تقاليد الغد، وقبائل تولاليب التابعة لإدارة الشؤون الحكومية بواشنطن (22).

6. وترد قائمة المشاركين في هذا التقرير.

7. وقدمت الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/INF/2 Rev. نظرة عامة على الوثائق الموزعة على الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.

8. وأحاطت الأمانة علماً بالمداخلات التي قُدمت وتم الإبلاغ بوقائع الدورة وتسجيلها على الشبكة العالمية. ويُلخص هذا التقرير المناقشات ويقدم جوهر المداخلات دون أن يعكس جميع الملاحظات التي أُبدت بالتفصيل أو يتبع بالضرورة التسلسل الزمني للمداخلات.

9. وكان السيد/ نند ونلانند من الويبو هو أمين عام الدورة التاسعة والثلاثين للجنة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

10. افتتح رئيس اللجنة، السيد إيان غوس الدورة. وشكر نائب الرئيس، السيد/ جوكا ليدس والسيد/ فيزال شيري سيدهارتا، على مشورتها ومساعدتها. وأفاد أنها كانا يعملان كفريق وكثيرا ما كانا يشاركان فيما بين الاجتماعات. وذكر أنه تشاور مع المنسقين الإقليميين ("RCs") قبل الدورة، وشكرهم على دعمهم وتوجيهاتهم البناءة. وأفاد أنه على الرغم من حدوث بعض التغيير في المنسقين الإقليميين، إلا أنه كان على يقين بأن الاجتماعات ستستمر بروح مميزة وجو عمل بناء وبنفس طريقة العمل السابقة. وأعرب عن إعجابها بالمنسقين الإقليميين وبالمشورة التي قدموها له. وأفاد أن الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، كسابقتها من الدورات، قد تم بثها بشكل مباشر على موقع الويبو على شبكة الانترنت، مما أدى إلى تحسين الانفتاح والشمولية. وطلب من جميع المشاركين الالتزام بقواعد الإجراءات العامة للويبو. وأفاد أنه من المقرر عقد الاجتماع بروح من النقاش والمناقشة البناءة، حيث من المتوقع أن يشارك جميع المشاركين مع الالتزام الواجب بالنظام والعدالة واللياقة التي تحكم الاجتماع. وبصفته الرئيس، يحتفظ لنفسه بالحق، حسب الاقتضاء، في استدعاء أي مشارك يخفق في التقيد بالنظام الداخلي العام للويبو والقواعد المعتادة لحسن السلوك أو أي مشارك لا تكون بياناته ذات صلة بالقضية المطروحة وذكر أنه في إطار البند 2 من جدول الأعمال، سوف يُسمح للمجموعات الإقليمية والاتحاد الأوروبي والبلدان المتقاربة التفكير ("LMCs") وتجمع الشعوب الأصلية بالإدلاء ببيانات افتتاحية لمدة تصل إلى ثلاث دقائق. وذكر أنه يمكن تسليم أي بيانات أخرى إلى الأمانة كتابة أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى grtkf@wipo.int وسوف تنعكس تلك البيانات في التقرير كما حدث في الدورات السابقة. وأفاد أنه ستتخلل بيانات واقتراحات المراقبين بيانات الدول الأعضاء كما حدث في الماضي. وأعرب عن تشجيعه للدول الأعضاء والمراقبين على التفاعل مع بعضهم البعض بصورة غير رسمية، حيث أن ذلك يزيد من فرص إحاطة الدول الأعضاء وإمكانية دعمها لمقترحات المراقبين. وأقر بأهمية وقيمة ممثلي الشعوب الأصلية وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مثل ممثلي الصناعة والمجتمع المدني، الذين يعترف الاجتماع بهم خلال الأسبوع. وأفاد أنه ينبغي أن تتوصل اللجنة إلى قرار متفق عليه بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال أثناء المضي قدما في أعمالها. وذكر أنه سيتم التصويت على كل قرار في نهاية كل بند من بنود جدول الأعمال. وفي يوم الجمعة، الموافق 22 مارس، سيتم تعميم القرارات المتفق عليها بالفعل أو تلاوتها مرة أخرى للاعتماد الرسمي من قبل اللجنة الحكومية الدولية. كما سيتم إعداد تقرير الدورة التاسعة والثلاثين للجنة بعد الدورة وتعميمه على جميع الوفود للتعليق عليه. وسيتم تقديمه باللغات الست جميعها لاعتماده في الدورة الأربعين للجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

قرار بشأن البند 2 من جدول الأعمال:

11. قدم الرئيس مشروع جدول الأعمال
المُعتم في

الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/1 Prov.

2 كي يُعتمد، وتم اعتماده.

12. وفتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات الافتتاحية. [ملاحظة من الأمانة: هنأت العديد من الوفود التي أخذت الكلمة لأول مرة الرئيس ونائب الرئيس وشكرتهم وأعربت عن امتنانها للأمانة على الإعداد للدورة.]

13. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ("APG") وأيد منهجية العمل وكذلك برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس. وأعرب عن تقديره للمذكرة الإعلامية التي أعدها الرئيس. وفيما يتعلق بمشاريع المواد، أعرب عن

تفضيله النقاش حول القضايا الأساسية من أجل الوصول إلى أرضية مشتركة حول قضايا الأهداف والمستفيدين والموضوع ونطاق الحماية والاستثناءات والتقييدات. وأفاد أن كيفية تعريف المعارف التقليدية ("TK") وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ("TCES") تضع الأساس لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن اعتقاد معظم أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بأن تعريف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ينبغي أن تكون شاملة وأن تشمل خصائصها الفريدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تعريف شامل لا يتطلب معايير أهلية منفصلة. وأعرب عن تأييد معظم أعضاء المجموعة لمستوى تفضلي من الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وعن اعتقادهم بأن مثل هذا النهج يوفر فرصة لانعكاس التوازن المشار إليه في ولاية اللجنة الحكومية الدولية والعلاقة مع الملك العام وكذلك موازنة حقوق ومصالح أصحاب الحقوق والمستخدمين والمصلحة العامة على نطاق أوسع. ومع ذلك، ذكر أنه كان لبعض الأعضاء موقف مختلف. وأفاد بأن إرساء مستوى الحقوق على أساس خصائص المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي يمكن أن يكون وسيلة للمضي قدماً نحو تضييق الفجوات الحالية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الصكوك الدولية التي من شأنها ضمان الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالإضافة إلى حماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية ("GRs"). وأفاد أن المستفيدين الرئيسيين من الصك هم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ("IPLCs"). كما ذكر أنه كان لدى بعض أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ موقف مختلف، ومع ذلك، رأى معظم الأعضاء أنه من المناسب معالجة دور المستفيدين الآخرين وفقاً للقانون الوطني، حيث أن هناك ظروف معينة لا يمكن أن تعزو فيها المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي على وجه التحديد إلى شعوب أصلية معينة. وفيما يتعلق بمسألة نطاق الحماية، أفاد أن معظم الأعضاء يؤيدون توفير أقصى حماية ممكنة، اعتماداً على الطبيعة أو الخصائص. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، ذكر أنه من الأهمية بمكان أن تكون هناك مرونة لدى الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن التقييدات والاستثناءات المناسبة، وذلك بالنظر إلى الظروف الوطنية المختلفة. وأفاد أنه على الرغم من أن بعض أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ لديهم مواقف مختلفة، إلا أن معظم الأعضاء أكدوا على الحاجة إلى صك (صكوك) ملزم قانوناً يوفر حماية فعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورحب بقرار الجمعية العامة لعام 2018 الذي دعا الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامهم بولاية اللجنة وتخفيف عملها نحو تحقيق هدف اللجنة على النحو المنصوص عليه في الولاية. وأعرب عن تطلعه إلى دورة مثمرة نحو اتجاه إيجابي للجميع. وأكد للرئيس دعمه وتعاونه الكاملين في إنجاح الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. كما أعرب عن أمله في أن تؤدي المناقشات إلى إحراز تقدم ملحوظ في عمل اللجنة.

14. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن أمله في أن يكون إطار الملكية الفكرية ("IP") المتوازن والمرن في مصلحة الجميع. كما ذكر أنه من شأن صك دولي (صكوك) بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أن يعزز المساواة، لأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تولد قيمة لا يعوضها نظام الملكية الفكرية، وتمنع اختلاس المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جانب أطراف غير مصرح لها بذلك. وأفاد أن إطلاق عملية اللجنة الحكومية الدولية وتجديد ولايتها لثنائية منذ عام 2001 هو بمثابة اعتراف من الدول الأعضاء في الويبو بصعوبات التوسط في العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وأنظمة المعارف التقليدية. كما ثبتت هذه الصعوبات من خلال الأدلة التي لا جدال فيها الواردة في تحليلات الثغرات المحدثة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والعديد من المواد الأساسية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي أعدتها أمانة الويبو. وذكر أنه تماشياً مع المعايير التقليدية لوضع قواعد الملكية الفكرية الدولية، ينبغي على اللجنة الحكومية الدولية فقط وضع إطار أو مبادئ دولية ملزمة قانوناً وحد أدنى من المعايير مع أهداف سياسية محددة جيداً، تتناول خصائص وتنوع أنظمة المعارف التقليدية. وأفاد أنه ينبغي للصكوك، إلى جانب المساعدة في تنسيق أدوار الملكية الفكرية الوطنية الحالية وتوفير إطار لوضع قواعد الملكية الفكرية الوطنية في المستقبل حيث لا توجد قواعد معمول بها، أن تترك مرونة كافية للقانون الوطني. كما ينبغي أن يرتبط الصك فقط بالأطراف الموقعة والأطراف المصدقة. وفي حين أنه كان من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا المعقدة، إلا أن ما يشجعه هو التقدم الكبير الذي أحرز في الدورات الأخيرة كما يتضح، على سبيل المثال، من خلال نص الموارد الوراثية الذي تم تحسينه كثيراً والنصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد أن من الممكن الوصول إلى

خط النهاية في المستقبل القريب جدا. وشدد على أهمية الامتثال الصارم للولاية الحالية. كما أفاد أنه ينبغي للجنة تجنب الدراسات الاستكشافية المفتوحة التي يمكن أن تحول تركيزها من المفاوضات القائمة على النص. أفاد أنه بينما ينظر بعين الاعتبار لحقوق الدول الأعضاء في تقديم مقترحات لدراسات أخرى، مثل الأطر الوطنية، إلا أنه لا يوجد شيء يمنع البحث عن إطار دولي بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في تلك المرحلة. وذكر أن التاريخ يقترح أنه من الممكن البدء بإطار دولي لتوفير أساس لتطوير القوانين الوطنية. وذكر أن اتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (1961)، على سبيل المثال، وضعت معايير دولية جديدة في مجال كان لا يزال بكرة بالنسبة لمعظم القوانين الوطنية. وبالمثل، كانت معاهدة واشنطن بشأن الملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة (1989) مستوحاة من التشريعات التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان فقط في ذلك الوقت. وأعرب وفد المجموعة عن استمراره في التعامل مع دورات اللجنة الحكومية الدولية بمرونة هائلة ومشاركة بناءة. وحث جميع الأعضاء على أن يتمتعوا بنفس المرونة لتحقيق نتائج إيجابية.

15. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ("GRULAC")، وشكر خبراء فريق الخبراء المخصص على عملهم. وأعرب عن تطلعه إلى التقرير الذي من شأنه أن يقدم إسهامات قيمة في المناقشات. وأفاد أن ولاية اللجنة الحكومية الدولية نصت على أن تسرع اللجنة في عملها للتوصل إلى اتفاق على واحد أو أكثر من الصكوك القانونية الدولية. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي أن تركز المناقشات على القضايا الشاملة التي لا تزال دون حل فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مثل الأهداف والموضوع والنطاق والاستثناءات والتقييدات. وأفاد أنه في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، كان هناك تبادل إيجابي للغاية لوجهات النظر بين الوفود، مما ساعد على توضيح المفاهيم الكامنة وراء المواقف. وعلى هذا الأساس، أعرب عن أمله في أن تكون اللجنة قادرة على بناء خيار وسط يستوعب المصالح والاهتمامات الرئيسية. وأفاد أنه من شأن ذلك أن يمكن من المضي قدماً نحو نتيجة ملموسة لتحقيق ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن ثقته في عمل الميسرين وتقديره للجهود والعمل. وأبرز أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإسهامها في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وناشد الدول الأعضاء تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات. وحث الوفود الأخرى على أن تظل متفتحة ذهن لاعتقاد مواقف عملية لتحقيق نتائج بشأن جميع تلك القضايا.

16. وأعرب وفد الصين عن سروره للمشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن دعمه لعمل اللجنة الحكومية الدولية وعن أمله في إحراز تقدم كبير في قضايا حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في أقرب وقت ممكن من أجل صياغة صك (صكوك) دولي ملزم. وأيد منهجية العمل المقترحة لأنها لعبت دوراً إيجابياً في تحسين الكفاءة في المناقشات في الدورات السابقة. كما أعرب عن استعداده للمشاركة في مناقشات العديد من القضايا التي لم يتم حلها والمحددة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بطريقة نشطة وعملية، وناشد جميع الأطراف العمل معاً وإظهار المرونة ومواصلة التركيز وتجاوز الاختلافات. وأفاد أنه تحت قيادة الرئيس، وبمشاركة جميع الأطراف، ستحقق اللجنة الحكومية الدولية تقدماً إيجابياً.

17. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأقر بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية خلال الولاية الحالية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتضييق الفجوات القائمة، بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك حول القضايا الأساسية. وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم في حل القضايا العالقة المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي خلال الأسبوع. وأكد مجدداً على إيمانه الراسخ بأنه ينبغي تصميم الحماية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بطريقة تدعم الابتكار والإبداع على السواء، وتعترف بالطبيعة الفريدة لهذه الموضوعات الثلاثة وأهميتها. وذكر أنه في تلك العملية وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن تواصل اللجنة الحكومية الدولية عملها بما يتماشى مع ولايتها وأن تحقق تقدماً ملموساً، وتسترشد باستخدام أساليب عمل سليمة، مدعومة بنهج قائم على الأدلة وشامل يأخذ في الاعتبار مساهمات جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تشمل المفاوضات مناقشة السياق الأوسع والتطبيق العملي والآثار المترتبة على الحماية المقترحة للموارد الوراثية

والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك تجارب الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، شكر فريق الخبراء المخصص على عمله وتطلع إلى تقرير الرئيسين المشاركين في إطار البند 6 من جدول الأعمال. وذكر أنه في حين أن الأمر متروك للدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن كيفية استخدام النتائج، إلا أن التقرير سيظل مصدراً مفيداً للمعلومات حول القضايا قيد المناقشة. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين، وأقر بمساهمتهم القيمة والأساسية في عمل اللجنة الحكومية الدولية. كما أعرب عن قلقه البالغ لأن صندوق الويبو للتبرعات ظل فارغاً. وأعرب عن أمله في أن يتم تجديد موارد صندوق التبرعات قريباً. كما أعرب عن التزامه المستمر بالمساهمة بشكل بناء في تحقيق نتيجة مقبولة لجميع الأطراف.

18. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ("CEBS")، وأعرب عن تقديره لاجتماع فريق الخبراء المخصص الذي مثلت فيه مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأعضائها الأربعة. وأعرب عن اقتناعه بأن مناقشات مثمرة قد أجريت بشأن القضايا الشاملة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتطلع إلى الاستماع إلى التقرير. كما أعرب عن تقديره للعمل الدؤوب الذي قام به الميسرون الذين أعدوا وثائق النسخة المعدلة (2) بناءً على المناقشات التي دارت في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة. ومع إدراكه أن هناك اجتماعاً واحداً فقط في إطار الولاية الحالية، أعرب عن رغبته في تضييق الفجوات. وشجع الدول الأعضاء على أن تتحلّى بالمرونة وأن تكون عملية قدر الإمكان في المناقشات المقبلة. وأفاد أنه تم إحراز بعض التقدم في قضايا استخدام المصطلحات والموضوعات ونطاق الحماية، لكنه يدرك تماماً المواقف المتباينة بين الدول الأعضاء. وشكر الرئيس على مذكرته الإعلامية وكذلك الإحاطة الإعلامية التي وجهت الدول الأعضاء لمواصلة التركيز على معالجة القضايا التي لم يتم حلها والشاملة والنظر في خيارات مشروع صك (صكوك) قانوني. وذكر أنه لا يمكن إهمال المقترحات المختلفة المقدمة من وفود كندا واليابان وجمهورية كوريا والنرويج والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، الذين على استعداد لتبادل خبراتهم وآرائهم حول كيفية التغلب على بعض القضايا الشائكة. وأيد النهج القائم على الأدلة وأعرب عن اقتناعه بأن تجربة الآخرين قد تكون مفيدة في المناقشات داخل السياقات التشريعية الوطنية. كما أيد مقترحات وفد الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، لإجراء دراسات من شأنها إثراء المناقشات المستقبلية. وشكر الأمانة على تحديثها لتحليل الفجوات في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وعلى التقارير المتعلقة بتجميع المواد في قواعد البيانات وكذلك على أنظمة الكشف المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأعرب عن أسفه بأن صندوق التبرعات قد استنفد وشجع المساهمات المالية في المستقبل للمساعدة في المشاركة الحاسمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأعرب عن اقتناعه بأن الرئيس سيقود عملية شفافة وشاملة، كما أعرب عن تطلعه إلى إجراء حوار بناء.

19. وصرح وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه وفقاً للقرار المعتمد في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، فقد رشح خبيرين للمشاركة بصفتهما الشخصية في فريق الخبراء المخصص، وساهما بنشاط في المناقشات. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تقرير الرئيسين المشاركين. وأفاد أن الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية كانت الدورة الثانية من أربع دورات متتالية للجنة لمناقشة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في إطار الولاية الحالية. وذكر أنها ركزت على معالجة القضايا التي لم يتم حلها والشاملة والنظر في خيارات مشروع صك (صكوك) قانوني. وأفاد أنه ينبغي أن يكون هذا الصك (الصكوك) غير ملزم. وذكر أنه في حين أن المواقف المتباينة ظلت مستمرة، إلا أنه تم إحراز بعض التقدم بشأن القضايا المتعلقة باستخدام المصطلحات والموضوع ونطاق الحماية على النحو المبين في وثائق النسخة المعدلة (2) التي أعدها الميسرون. وشكر الرئيس على مذكرته الإعلامية المفيدة. وفيما يتعلق بالمنهجية، أفاد الوفد أن الشفافية والشمولية تظل ضرورة. ورحب بأن الولاية الحالية تضع النهج القائم على الأدلة في صميم منهجيتها. وأعرب عن تطلعه إلى استخدام مختلف الإمكانيات المنصوص عليها في الولاية في هذا السياق. وأفاد على وجه الخصوص أنه كان سبق وقدم اقتراحين (يردان دون تغيير في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17) لكي تنظر فيها اللجنة الحكومية الدولية. وشكر الأمانة على تحديث تحليلات الفجوات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وعلى إعادة إصدارها للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأفاد أنه من الضروري وجود تفاهم

متبادل حول الكيفية التي يستطيع أو لا يستطيع بها نظام الملكية الفكرية المساعدة في خدمة مصلحة أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشكر الأمانة على تحديث التقارير المتعلقة بتجميع المواد المتعلقة بقواعد البيانات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وإعادة إصدارها، وكذلك على أنظمة الكشف المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة البناءة في المناقشات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة.

20. وتحدث وفد إندونيسيا باسم البلدان المتقاربة التفكير، وأكد دعمه وتعاونه الكاملين لإنجاح الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأفاد أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي نتاج عقول وأفكار بشرية تتفاعل مع الثقافة والمجتمع والتي تستحق الحماية. وتماشياً مع مهمة الويبو المتمثلة في إنشاء نظام عالمي للملكية الفكرية منصف ومتوازن لفائدة الجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك الثقافة والتعبيرات الوطنية التي هي فريدة من نوعها وقريبة من طابع وهوية الأمة. وذكر أنه لسوء الحظ، استخدمت المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في بعض الأحيان دون إذن أو تقاسم للمنافع. وأفاد أنه حان الوقت للجنة الحكومية الدولية أن تحرز تقدم وتضع اللمسات الأخيرة على النصين. وذكر بهدف الدورة وهو إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة المسائل التي لم تُحل والنظر في خيارات لمشروع صك (صكوك) قانوني. ولهذا الغرض، تحتاج اللجنة الحكومية الدولية إلى تقليل الانحرافات واستخدام الوقت الثمين بكفاءة من خلال عدم إطالة المناقشات حول القضايا التي تم فيها بالفعل تحديد المواقف وفهمها من قبل جميع أعضاء اللجنة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة القضايا الشاملة بشأن الموضوع ونطاق الحماية، بالإضافة إلى الاستثناءات والتقييدات. وذكر أن القضايا التي نوقشت في اللجنة الحكومية الدولية مهمة، ليس لجميع الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في كل مكان والتي طورت وأوجدت معارف وابتكارات تستند إلى التقاليد قبل وقت طويل من إنشاء نظام الملكية الفكرية الحديث. وأفاد أنه لكل المجتمعات الحق في الحفاظ على الملكية الفكرية في ثقافتها والتحكم بها وحمايتها وتطويرها. وذكر أنه يتعين على اللجنة الحكومية الدولية أن تضغط من أجل اعتراف أكبر بالحقوق الاقتصادية والمعنوية في التراث التقليدي والثقافي، بما في ذلك الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد أنه تم إحراز تقدم كبير داخل اللجنة الحكومية الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في الدورة الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة، وكذلك في الدورة السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار إلى قرار الجمعية العامة لعام 2018 الذي دعا الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامهم بولاية اللجنة الحكومية الدولية والإسراع في إنجاز أعمالها. وذكر أن الدورات الحالية والمستقبلية ستسفر عن تقدم نحو تحقيق أهداف اللجنة الحكومية الدولية. وفي إشارة إلى أهمية الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أفاد أنه ينبغي للجنة الحكومية الدولية أن تتحرك نحو اتخاذ الخطوة التالية لعقد مؤتمر دبلوماسي يهدف اعتماد صك (صكوك) ملزم قانوناً. وذكر أنه بختام الدورة التاسعة والثلاثين، ستكون اللجنة الحكومية الدولية قد أنجزت ثلثي برنامج عملها المعتمد بموجب ولاية الشائبة 2019/2018. وذكر أنه بروح بناءة والتزام بالتقدم، يمكن للجنة أن تصل قريباً إلى خط النهاية. وأعرب عن ثقته في قدرة الرئيس ونائبيه على توجيه المناقشة لإحراز تقدم في تلك الدورة الهامة من دورات اللجنة.

21. وتحدثت ممثلة المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، متحدثة نيابة عن تجمع الشعوب الأصلية، عن امتنانها للفرصة التي أُتيحت لها لمخاطبة أعضاء اللجنة الحكومية الدولية بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وشكرت الأمانة على دعم مشاركتها وعلى العمل الشاق في تنظيم وتجميع المواد لدعم عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأفادت أن المتطلبات الزمنية التي اقترحتها بعض الدول الأعضاء في النص لازالت تمثل مشكلة وستكون بمثابة عائق لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفادت أن تحديد عدد معين من السنوات هي فكرة مجهضة من البداية، وتعكس سوء فهم لطبيعة المعارف التقليدية التي تعتبر عملية مستمرة وديناميكية في إطار محلي، والتي يمكن أن تشمل المعارف التقليدية التي يمنحها عالم الروح للمجتمعات الأصلية. وذكرت أن اشتراط 50 سنة، على سبيل المثال، قبل إمكانية

حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، سيؤدي إلى نقص الحماية خلال تلك الفترة. ويجب على أي شخص يريد استغلال أو استخدام المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أن يستخدم العناية الواجبة لاكتشاف المالكين المحتملين والمشاركة في موافقة حرة مسبقة ومستنيرة ("FPIC") لتحديد ما إذا كان يمكنه الوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واستخدامهما قانوناً من عدمه. ويجب أن يعكس أي تعريف للمعارف التقليدية المدرجة في النص آراء الشعوب الأصلية. ويجب أن يأخذ أي تعريف في الاعتبار الملكية الجماعية لمثل هذه المعرفة، حتى في حالة كون المعارف التقليدية مملوكة قانوناً لفرد أو مجموعة من الأفراد. وذكرت أن قوانين الشعوب الأصلية تحدد كيفية امتلاك المعارف التقليدية ونقلها إلى الأجيال المقبلة. وأفادت أن أي تعريف للمعارف التقليدية يجب أن يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والثقافية والروحية والشعائرية والجوانب الأخرى للمعايير الاجتماعية للشعوب الأصلية. وأعربت عن قلقها إزاء الملك العام في الصكوك القانونية المقترحة. وذكرت أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ليست جزءاً من الملك العام وينبغي حذف جميع الإشارات إلى الملك العام من النصوص. وأفادت أن ما يلزم حمايته هو المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية. وأظهرت تحليلات الفجوات المحدثة أن نظام الملكية الفكرية القائم لا يحمي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية حماية كافية. ويجب أن تدعم الصكوك الجديدة ولاية الأمة الأصلية على التراث الثقافي. وذكرت أنه من الضروري تطويرها بسرعة لتزويد الشعوب الأصلية بحماية فعالة. وأعربت عن قلقها إزاء إدخال لغة الموازنة بشكل إيجابي في تلك المناقشات، لأن حقوق تقرير المصير للشعوب الأصلية لا يمكن موازنتها مع أصحاب المصلحة الآخرين. وأفادت أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي جزء لا يتجزأ من حياتهم ولا ينبغي اعتبارها مواد للمبتكرين أو الشركات أو المجتمع ككل ضد موافقتهم الحرة المسبقة والمستنيرة. وأفادت أنه يجب أن تشارك الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في جميع القرارات المتعلقة بالوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولا بد من الاعتراف الكامل باحترام قوانينهم وتقاليدهم واختصاصهم. وذكرت أنه لا يمكن تسوية النزاعات عن طريق الدول. وأكدت أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية. وأفادت أنه لسوء الحظ لم يتم تمويل أي من ممثلي الشعوب الأصلية. ودعت الدول الأعضاء إلى دعم صندوق التبرعات من خلال المساهمات المالية أو التمويل المباشر للشعوب الأصلية من بلدانها للمشاركة. وأعربت عن تقديرها وشكرها للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات في الماضي. وذكرت أنه نظراً لأن اللجنة تناقش حقوق الملكية الفكرية للشعوب الأصلية، فمن الضروري أن تكون مشاركتها مضمونة للتأكد على سلامة النظام الدولي واستجابته للظروف الفريدة لتلك الشعوب الأصلية. وأعربت عن شكرها للوفود التي أدلت ببيانات بشأن دعمها. وأعربت عن تطلعها إلى إجراء حوار بناء مع الدول الأعضاء بشأن المقترحات التي قدمها ممثلو الشعوب الأصلية، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية وتطبيق المعايير الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ("UNDRIP") واحترامهم الأساسي للطبيعة. وطلبت من الدول الأعضاء التعامل مع الشعوب الأصلية من أجل فهم أفضل لتلك القضايا الأساسية وكيف يمكن تطوير حماية قوية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

22. [ملاحظة من الأمانة: قُدمت البيانات الافتتاحية التالية إلى الأمانة كتابةً فقط.] وأعرب وفد اليابان عن تقديره الخالص للعمل التحضيري الذي قام به الرئيس والأمانة. وذكر بأن الرئيس سيقوم بتوجيه اللجنة الحكومية الدولية بشكل صحيح نحو فهم أفضل للوضع الحالي والخطوات المستقبلية التي يتعين اتخاذها. وأثنى على الميسرين لتفانيهم المستمر. وأفاد بأن اللجنة أحرزت تقدماً جيداً حتى الآن في إطار برنامج العمل الحالي. ومع ذلك، حتى بعد سنوات عديدة من المناقشة، لم تتمكن من إيجاد فهم مشترك للقضايا الأساسية، وهي الأهداف والمستفيدون والموضوع ونطاق الحماية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة من حيث فهم الدول الأعضاء لتلك القضايا. وذكر أن مشاركة التجارب والممارسات المحلية كانت مفيدة للجميع للحصول على فهم أفضل لتلك القضايا. وفي الواقع، تمكنت اللجنة الحكومية الدولية من إجراء مناقشات قيّمة في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة بناءً على المداخلات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء. ولذلك، كان من الضروري للجنة إجراء مناقشات باستخدام أساليب عمل سليمة، مدعومة بنهج قائم على الأدلة وشامل يأخذ في الاعتبار مساهمات جميع الدول الأعضاء. وذكر أنه وفقاً لمذكرة المعلومات الأساسية الموضوعية التي أعدت لفريق الخبراء المخصص (الوثيقة

WIPO/EXP/IPTK/GE/19/2) والمذكرة الإعلامية التي أعدها الرئيس، سيكون موضوع ونطاق الحماية موضوعين رئيسيين بالنسبة للمناقشة في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة. وينبغي تحديد العناصر الأساسية مثل موضوع الحماية ونطاقها بوضوح في نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد أنه لسوء الحظ، لا يزال لدى الدول الأعضاء آراء مختلفة حول هذه النقطة. وبناءً على ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في دفع المناقشات نحو سد الفجوات بين الدول الأعضاء والتوصل إلى تفاهم مشترك حول هذه القضايا. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، اقترح أنه ينبغي أن تركز اللجنة الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والثلاثين على إيجاد أهمية منع منح براءات الاختراع عن خطأ. ويمكن القيام بذلك عن طريق إنشاء واستخدام قواعد البيانات التي تخزن المعارف التقليدية غير السرية. وفي هذا السياق، أعاد وفد اليابان، مع وفود كندا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، تقديم الوثيقة التي تحمل عنوان "توصية مشتركة بشأن استخدام قواعد البيانات لأغراض الحماية الدفاعية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية". وأفاد أنه يمكن لمناقشة هذه التوصية أن تكمل بل وتيسر المفاوضات القائمة على النصوص. وذكر أن اللجنة الحكومية الدولية تحتاج إلى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أولاً، قبل البدء في التفاوض على النص. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري جمع أمثلة ملموسة للقوانين الوطنية ذات الصلة وكذلك معرفة طرق وأثر تنفيذها إلى جانب التأثير الفعلي الذي ستحدثه على كل المعارف التقليدية. وشارك الوفد في رعاية الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/12، وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/11. وأعرب عن استعداده للانخراط في العمل بروح بناءة.

23. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا، باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن التزامه بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن تبني اللجنة الحكومية الدولية على التقدم المحرز في العمل النصي للدورات الثلاث الماضية. وذكر أنه بما أن الدورة التاسعة والثلاثون للجنة هي الدورة الثالثة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في فترة الثنائية، فإنها تمثل فرصة لتضييق الفجوة بشأن تلك القضايا المفاهيمية التي تشكل صعوبات هائلة في سياق المفاوضات. وذكر أنه من الأهمية بمكان أن يتم النظر في النهج المرنة والبراغماتية، بما في ذلك الاستعداد لاستكشاف نطاق الحماية على النحو المتوخى في مفهوم الخيار المتدرج والمتباين بطريقة منفتحة، بهدف سد أي ثغرات يمكن تحديدها. كما أقر بأهمية الوصول إلى فهم أفضل لموضوع الحماية – بالنسبة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكر أنه سيكون من المفيد تقدير الطبيعة الفريدة لتلك القضايا. كما اعتبر أنه من المهم استكشاف كيفية ارتباط إطار حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بضرورة اتباع نهج فريد من نوعه في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد أن وضع صك قانوني دولي يحمي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي مسألة ذات أهمية كبيرة. وأفاد أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يعزز مساهمات أصحاب هذه المعارف، ويحمي ويصون نظم معارفهم، ويعزز كذلك التقاسم العادل والمنصف للمنافع. وأعرب عن رغبته في أن يرى تركيزاً أكبر على سد الثغرات الموجودة. وشجع جميع الأطراف على التحلي بالمرونة والتفاوض بطريقة تمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء طال انتظاره بشأن ولايتها. وذكر أن الافتراض الأساسي لولاية اللجنة الحكومية الدولية هو ندرة الملكية الفكرية التقليدية لاستيعاب المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي، ومن ثم الحاجة إلى صك فريد من نوعه. وأفاد أنه وفقاً لولاية التنفيذية للجنة، يجب على هذا الصك أن "يرتبط بالملكية الفكرية" ولكن ليس من الضروري تقييده بنظام الملكية الفكرية، مع الاعتراف بوجود جوانب من الملكية الفكرية التقليدية التي توفر درجة من الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وحث الوفد على توخي الحذر فيما يتعلق بوضع قيود بشكل تعسفي على المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكر أن ذلك سيكون غير حساس بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وطبيعة معارفهم التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبالمثل، شجع الوفد اللجنة الحكومية الدولية على أن تسترشد بطريقة حكيمة في المفاوضات حول كيفية إتمام الملك العام ونشره. وأفاد أنه قد لا ترتبط فكرة الملك العام أو ما يمثله بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية باستخدام هذا التعبير في إطار نظام الملكية الفكرية التقليدي. ويلزم التعرف على دور الملك العام في سياق المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل حاسم قبل الوصول إلى نص مقبول إذا وافقت اللجنة على أن الإشارة إلى الملك العام ضرورية، ربما كجزء من الديبااجة. وأفاد أن حجة الملك العام قد

استخدمت لتقويض المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي وكانت هناك حاجة إلى صون المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي بعيدا عن الملك العام. ورأى أن العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المخصص مفيد من أجل تقدم المفاوضات في اللجنة كاستراتيجية منهجية. وأعرب عن تقديره لمساهمات فريق الخبراء المخصص في الدورة، وتطلع إلى التقرير للمساعدة في التوصل إلى تفاهم مشترك وتحقيق تقدم في المفاوضات. وأفاد أنه من دواعي سروره أن يلاحظ أن أفرقة الخبراء المخصصة قد أثبتت في الماضي أنها مفيدة في تضييق الفجوات وبناء الثقة بين الوفود. وشدد على أهمية الدورة والفرصة التي أتاحتها للوفود لتحقيق نتائج ملموسة وذات مغزى من المداولات الجماعية في الفترة 2019/2018. وأعرب عن أمله في أن تسجل اللجنة الحكومية الدولية في نهاية دورتها التاسعة والثلاثين تقدما كافيا في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، كما حدث في نص الموارد الوراثية. وذكر أن مثل هذه النتيجة ستمكن اللجنة الحكومية الدولية من التأكد من أن الدورة الأربعين للجنة ستصبح بالفعل دورة تقييم كما تم تحديدها. كما أنها ستوفر أساسا قويا للجنة الحكومية الدولية لتقديم توصية (توصيات) ذات مغزى إلى الجمعية العامة بشأن ولايتها لفترة الثنائية القادمة وخلق طريق نحو عقد مؤتمر دبلوماسي.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الثامنة والثلاثين

24. أشار الرئيس إلى مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين للجنة وذكر بأنه ليس تقريراً حافياً، ويلخص المناقشة دون أن يعكس جميع الملاحظات بالتفصيل. وأفاد أن أي تدخل في إطار هذا البند يجب أن يكون متعلقاً فقط بالبيانات المقدمة وفي تقرير الدورة الثامنة والثلاثين للجنة.

قرار بشأن البند 3 من جدول الأعمال:

25. قدم الرئيس مشروع تقرير الدورة الثامنة والثلاثين للجنة
(WIPO/GRTKF/IC/38/16 Prov. 2)
كي يُعتمد، وتم اعتماده.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد بعض المنظمات

قرار بشأن البند 4 من جدول الأعمال:

26. وافقت اللجنة بالإجماع على اعتماد جمعية تي روناغا أو توارانغاتيرا بصفة مراقب مؤقت.

البند 5 من جدول الأعمال: مشاركة الجماعات الأصلية والمحلية

27. أشار الرئيس إلى البيان الذي أصدره تجمع الشعوب الأصلية والذي يفيد بعدم ترشيح أي أعضاء لكي يتم دعم حضورهم من قبل صندوق التبرعات، وذكر أنه مؤشر قوي على وجود مشكلة مهمة. وأشار الرئيس أن صندوق التبرعات قد استُنفد وإلى قرار الجمعية العامة لعام 2018، الذي يمثل أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل اللجنة الحكومية الدولية وتشجيع الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في صندوق التبرعات والنظر في ترتيبات تمويل بديلة أخرى. ودعا الوفود إلى التشاور داخليا والمساهمة في صندوق التبرعات. وأفاد أن أهمية صندوق التبرعات تطال مصداقية اللجنة الحكومية الدولية، التي ألزمت نفسها بدعم مشاركة الشعوب الأصلية. كما أشار قرار الجمعية العامة لعام 2018 إلى أنه يمكن للجنة أن تنظر في آليات أخرى للمساهمة في صندوق التبرعات. واسترعى الانتباه إلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/INF/4، التي قدمت معلومات عن الوضع الحالي للمساهمات وطلبات الدعم، والوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/3، المرتبطة بتعيين أعضاء المجلس الاستشاري. وطلب من نائب الرئيس، السيد شيري

فيزال سيدهارتا، تولى مسؤولية رئاسة المجلس الاستشاري. وأفاد بأنه سيتم الإبلاغ عن نتائج مداولات المجلس الاستشاري في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/INF/6.

28. [ملاحظة من الأمانة]: تناول فريق الشعوب الأصلية الموضوع التالي في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية: "مشاريع المواد المتعلقة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي: وجهات نظر الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن الموضوع ونطاق الحماية". وكان المشاركون الثلاثة في المناقشة هم: السيدة جينيفر تولى كوربوز، منسقة المركز الدولي لبحوث الشعوب الأصلية في مؤسسة تبتيا؛ والسيدة إديث باستيداس، محامية، ريزغاردو إنديجينا إيبياليز، كولومبيا؛ والسيد اسلات هولبرج، نائب رئيس مجلس الصاميين، فنلندا. وتولى السيد ستيفارت ووتكي، المستشار العام لجمعية الأمم الأولى مهمة رئيس الفريق. وقدمت العروض وفقا للبرنامج (WIPO/GRTKF/IC/39/INF/5) وهي متاحة على موقع المعارف التقليدية كما وردت. وقدم رئيس الفريق تقريرا مكتوبا عن الفريق إلى أمانة الويبو، والذي تم نسخه على النحو الموجز أدناه:

"قدمت السيدة جينيفر كوربوز عرضا تقديميا حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المتعلقة بالمفاهيم قيد المناقشة حاليا في اللجنة الحكومية الدولية. وأشارت إلى وجود فجوة مفاهيمية فيما يتعلق بالأهداف بين الدول الأعضاء. وذكرت أن البعض يفضل إطار عمل لوضع حد أدنى للمعايير الدولية، في حين يسعى آخرون إلى وضع صك دولي مفصل بالكامل. وقدمت مثالين على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من الفلبين وأبرزت عدم إمكانية تطبيق إطار زمني لحماية هذين المثالين. وأفادت أنه إذا كان علينا تطبيق شرط الخمسين سنة الزمنية، فستمنع الفلبين من توفير حماية الملكية الفكرية لشعوبها الأصلية خلال فترة الخمسين سنة. كما أوضحت السيدة كوربوز وجهة نظرها بشأن النهج المتدرج. وذكر أنه في الفلبين، هناك أنواع معينة من المعارف التقليدية التي من المفترض أنه يتم تبادلها، في حين أن البعض الآخر من المفترض أن يظل سريريا ومقدسا. وبغض النظر عن وضعها، فإن الحقوق المعنوية والاقتصادية وغيرها من الحقوق تتطلب الحماية. وأعربت السيدة كوربوز عن اعتقادها بأن النهج القائمة على الحقوق والنهج القائمة على التدابير ليست حصرية بشكل متبادل، ويجب أن تكون هناك وسائل لإعادة أو استرجاع المعارف التقليدية التي انتشرت دون قصد الشعوب الأصلية.

وذكرت السيدة إديث باستيداس أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية في كولومبيا لها صلة قوية بالثقافة والتقاليد والأراضي والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والذاكرة الجماعية وعالم الروح. وحثت اللجنة الحكومية الدولية على اعتماد حماية مماثلة واردة في صكوك دولية أخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأفادت أنه يجب أن يتضمن نظام الملكية الفكرية الدولي معايير وضعتها الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بالأهداف الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/4، أبلغت السيدة باستيداس أن البديل (1) هو الأنسب لأنه يطلب منع التملك غير المشروع والاستخدام غير المصرح به للمعارف التقليدية ويُعْمِل العناصر المستخدمة للنفاذ القانوني مثل الموافقة المسبقة عن علم ("PIC")، والشروط المتفق عليها تبادليا ("MATS"). وأكدت أن إدراج الملك العام في أهداف الصكوك المقترحة يمثل مشكلة، حيث لا يوفر الملك العام أي حماية للشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بنطاق الحماية، أعربت عن اعتقادها أن البديل (2) يقدم شروطا أكثر ملاءمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وهي ضرورة حماية الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. وذكر أنه يمكن زيادة تعزيز النص ليدعم القوانين العرفية للشعوب الأصلية ويغطي النقل الشفوي للمعارف التقليدية.

وقدم السيد اسلات هولبرج مثالين على اختلاس أشكال التعبير الثقافي التقليدي للصاميين. وأفاد أن المثال الأول يظهر كيف تم استنساخ ثقافة الصاميين والموسيقى والملابس وغيرها من الخصائص في فيلم دون إذن. وذكر أن المثال الثاني هو أن اسم أمتهم، "صامر" (الشعب الصامي)، قد تم تسجيله بواسطة شركة مجوهرات كعلامة تجارية في الدانمرك وكيف تم استنساخ تصاميمهم دون إذن. وأفاد أنه في كلتا الحالتين، لم يتلق الشعب الصامي أي فوائد. وأبرز

أن على الصاميين أن يقرروا بشكل جماعي ما إذا كان ينبغي أن تصبح المعارف التقليدية متاحة للجمهور، أو كيف يتم استخدام هذه المعرفة في الحوكمة. وأكد على الحاجة إلى اشتراط الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها تبادلياً وتقاسم المنافع مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك عمليات الإنفاذ. وذكر أنه عند الوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ينبغي مطالبة الأطراف الثالثة والباحثين والشركات وغيرها بالحصول على الموافقة المسبقة عن علم من الشعوب الأصلية قبل الوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وخلص إلى أن نظام الملكية الفكرية الدولي ضروري لتوفير الحماية للشعوب الأصلية التي تقيم في أكثر من بلد واحد.

وتلت عروض أعضاء الفريق فترة وجيزة من الأسئلة والأجوبة".

29. [ملاحظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الدورة في 20 مارس 2019]. وأثنى وفد كندا على حضور ممثلين عن جمعية الأمم الأولى في كندا. كما أقر بالعمل الهام الذي قامت به اللجنة الحكومية الدولية لإنشاء صك دولي واحد أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تحتفظ بها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأفاد بأن هذا العمل يتماشى بشكل وثيق مع التزام حكومة كندا بتعزيز المصالحة وتحديد العلاقة مع الشعوب الأصلية في كندا، على أساس الاعتراف بالحقوق والاحترام والتعاون والشراكة. كما أنه يتماشى بشكل وثيق مع تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وذكر أن المصالحة ضرورة كندية لرفاهية البلاد وصحته الاقتصادية. وأفاد أن المضي قدماً في هذه الرحلة قد اتخذ نهجاً حكومياً جديداً يشمل شركاء على جميع المستويات. وذكر أن الحكومة تواصل عمل المصالحة بالشراكة مع الأمم الأولى والإنويت وكذلك المقاطعات والأقاليم وأصحاب المصلحة لدعم مجتمعات الشعوب الأصلية بحيث تصبح أكثر صحة وأكثر ازدهاراً. وأفاد أن حكومة كندا تتفهم أن النهوض بالمصالحة يشمل ضمان الحفاظ على معارف الشعوب الأصلية وأشكال التعبير الثقافي وحمايتها. ورداً على هذا الهدف، وكجزء من استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة بالحكومة، والتي ساعدت رواد الأعمال الكنديين على فهم وحماية الملكية الفكرية بشكل أفضل، التزمت حكومة كندا في أبريل 2018 بدعم مشاركة الشعوب الأصلية في المناقشات الوطنية والدولية حول نظام الملكية الفكرية وحماية المعارف وأشكال التعبير الثقافي للشعوب الأصلية. وفي تنفيذ هذه المبادرات، تعمل حكومة كندا مع المنظمات التي تمثل الشعوب الأصلية في كندا وتقدم لها الدعم المالي بهدف بناء قدراتها وتمكينها من المشاركة مع مجتمعاتها والمشاركة في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية. وذكر أنه يجب أن يكون أي إطار دولي يتم تطويره في الويبو مستنيراً بآراء ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من جميع أنحاء العالم ويضم مشاركتهم الفعالة، باعتبارهم أصحاب هذه المعارف وأشكال التعبير الثقافي. وأفاد أنه منذ إنشاء صندوق الويبو للتبرعات في عام 2005، كان له دور فعال في تيسير هذه المشاركة. ولا يمكن لصندوق التبرعات مواصلة دعم هذا العمل الهام دون مساعدة من البلدان والمنظمات في جميع أنحاء العالم. وأعلن بكل سرور عن مساهمة حكومة كندا بمبلغ 25.000 دولار كندي لصندوق التبرعات للمساعدة في دعم مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تلك المفاوضات الهامة. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمراقبين، بما في ذلك ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على مدار الدورة التاسعة والثلاثين لتحقيق أهداف اللجنة.

30. ورحبت ممثلة مجلس الصاميين، متحدثة باسم تجمع الشعوب الأصلية، بالإعلان الذي أدلى به وفد كندا، وذكرت بأنه سيكون له تأثير كبير على نتيجة المفاوضات. وأفادت بأن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية تشمل المعارف والمعارف والدراسة والمهارات والابتكارات والممارسات. كما أن المعارف التقليدية تشمل أشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك الرقصات والأغاني والحرف اليدوية والتصاميم والاحتفالات والحكايات أو أشكال التعبير الفني أو الثقافي الأخرى. وذكرت أنه ضمن النظام الحالي للقانون الغربي، لم يكن تقليد الحرف اليدوية للصاميين عموماً محمياً من سوء الاستخدام. وتم استغلال هذا التقليد وتصنيع المنتجات في بلدان أخرى، وبيعت الواردات الرخيصة بصفها حرف تقليدية من طراز الصاميين. كما تم إساءة استخدام الملابس بطرق عديدة. وتم بيع المنتجات التي تشبه الفستان الصامي كذكارات. وأفادت أن التملك غير المشروع للتراث السياحي من قبل صناعة السياحة قد تجاهل حقوق الشعوب الأصلية والملكية الفكرية على ممتلكاتهم الثقافية وكان له آثار ضارة على هويتهم وصورتهم الذاتية، الأمر الذي أثر بشكل خاص على الشباب. وذكرت أن آليات الملكية الفكرية لديها

إمكانات كبيرة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي للصاميين من التملك غير المشروع وتمكين المجتمعات من التحكم والاستفادة الجماعية من الاستغلال التجاري لأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفادت أن الآليات الوطنية والدولية الحالية لحماية الملكية الفكرية للصاميين غير كافية وتفتقر إلى المراعاة والتفاهات الثقافية اللازمة للحماية التقليدية للتراث الثقافي المادي. ويجب أن يتمتع الصاميون والشعوب الأصلية الأخرى بالحق في الحفاظ على تراثهم الثقافي والسيطرة عليه وحمايته وتطويره، كما جاء في المادة 31 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأعربت عن تقديرها لإمكانية مشاركة الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية، وفرصة إلقاء بيان افتتاحي، والمشاركة في أفرقة الخبراء المخصصة والجلسات غير الرسمية وأفرقة الاتصال، وكذلك إمكانية تبادل الخبرات والآراء الخاصة مع اللجنة ومشاركة وجهات نظر الشعوب الأصلية من خلال فريق الشعوب الأصلية. وذكرت أنه مع ذلك، ينبغي أن تكون الشعوب الأصلية أكثر مشاركة، فهم منشئوها وأصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وآراؤهم ذات أهمية حاسمة بالنسبة للاتفاق المأمول قريباً بشأن أدوات الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكرت أن مشاركة الشعوب الأصلية حاسمة لعملية اللجنة الحكومية الدولية. وستؤثر نتائج المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية بشكل خاص على ثقافات وحياة الشعوب الأصلية. ويجب على اللجنة ألا تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الشعوب الأصلية فحسب، بل يجب أن تحترم الآراء وتستمع إليها عموماً، وأن تتفهم آراء الشعوب الأصلية. وينبغي أن تكون آراء الشعوب الأصلية هي أساس الصكوك المستقبلية. وذكرت بأن مشاركة الشعوب الأصلية تمثل عنصراً رئيسياً، ليس بالنسبة لجوهر عمل اللجنة الحكومية الدولية فحسب، بل أيضاً بالنسبة لمصداقية عملية اللجنة. وأكدت على أهمية ومعنى عمل اللجنة الحكومية الدولية لفائدة الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعب الصامي. وأعربت عن رغبتها في رؤية نتائج الوصول إلى الحماية الدولية لمعارفها التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في القريب العاجل.

31. وشكر الرئيس حكومة كندا على المساهمة التي قدمت في الوقت المناسب والمرحب بها.

32. [ملاحظة من الأمانة]: اجتمع المجلس الاستشاري لصندوق الويبو للتبرعات في 20 مارس 2019 لاختيار وترشيح عدد من المشاركين الذين يمثلون الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لتلقي تمويل لمشاركتهم في الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية. وورد تقرير بتوصيات المجلس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/INF/6 التي صدرت قبل نهاية الدورة.

33. وشكر الرئيس مرة أخرى حكومة كندا على هذه المساهمة. ودعا الوفود الأخرى إلى التشاور داخليا والمساهمة في صندوق التبرعات.

قرارات بشأن البند 5 من جدول الأعمال:

34. أحاطت اللجنة علماً

بالوثائق WIPO/GRTKF/IC/39/3

وWIPO/GRTKF/IC/39/INF/4

وWIPO/GRTKF/IC/39/INF/6.

35. ورحبت اللجنة بإعلان حكومة كندا عن

اعتزامها التبرع بمبلغ قدره 25 000 دولار كندي

لصندوق الويبو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية

والمحلية المعتمدة، وشجعت بشدة أعضائها الآخرين

وجميع الهيئات المهتمة في القطاعين العام والخاص

وحثتها على الإسهام في ذلك الصندوق.

36. وذكّرت اللجنة بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للويبو في دورتها الخمسين، وشجّعت أعضائها أيضاً على النظر في ترتيبات بديلة أخرى للتمويل.

37. واقترح الرئيس انتخاب الأعضاء الثمانية التالية أسماؤهم في المجلس الاستشاري للعمل بصفتهم الشخصية وانتخبهم اللجنة بالتركية: السيد مارتين كوريا، مستشار، البعثة الدائمة لشيلي؛ والسيد ألكسندر داكوستا، مستشار برتبة وزير ونائب الممثل الدائم، سفارة غامبيا في سويسرا والبعثة الدائمة لغامبيا؛ والسيدة جيسيكافوريرو، ممثلة اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأصلية (CAPAJ)؛ والسيد جيرمي كولودزيج، ممثل جمعية الأمم الأولى؛ والسيدة غيز بيرلي، ممثلة المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية (CISA)؛ والسيدة شيلي روي، قائدة مشروع رئيسية، وزارة الابتكار والعلوم والتنمية الاقتصادية في كندا (ISED)، كندا؛ والسيد غريز سياترانوف، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لكازاخستان؛ والسيدة نافارات تانكامالاس، مستشارة برتبة وزير، البعثة الدائمة لتايلاند.

38. وعيّن رئيس اللجنة السيد فيزال شيري سيدهارتا، نائب رئيس اللجنة، رئيساً للمجلس الاستشاري.

البند 6 من جدول الأعمال: تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

39. أفاد الرئيس أنه، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، اجتمع فريق الخبراء المخصص في 17 مارس 2019. وشكر السيدة شارون لوغال والسيد شيدي أوغوامانام على العمل كرئيسين متشاركين لفريق الخبراء المخصص. وأفاد أنه بصفتها رئيسين متشاركين، سيقدمان تقريراً عن نواتج ونتائج عمل الخبراء، وسيتم إدراج ذلك التقرير في تقرير الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وسيقومان بإعداد تقرير عن النتائج الواقعية كما يرونها من الاجتماع، والتي بعدها يمكن لأي من الخبراء أن يقدم تعليقات على ما تم الإبلاغ به. وأفاد أن اللجنة الحكومية الدولية لن تتخذ قراراً بشأن مزايا النتائج المختلفة لتلك المناقشات، لكنها متاحة للدول الأعضاء للنظر فيها خلال مداولاتها. وستنظر أفرقة الاتصال (التي سيتم إنشائها) في بعض المجالات الرئيسية التي نوقشت في فريق الخبراء المخصص. ودعا السيدة لوغال والسيد أوغوامانام إلى أخذ الكلمة.

40. وقدمت السيدة لوغال والسيد أوغوامانام تقريرين على النحو التالي:

1. اجتمع فريق الخبراء المخصص المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بجنيف، في 17 مارس 2019. وكان الهدف العام لفريق الخبراء المخصص، على النحو المشار إليه في ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ("IGC") وقرارات الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية ("IGC 37") والدورة الثامنة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية ("IGC 38")، هو معالجة قضايا قانونية أو سياساتية أو تقنية محددة. وترد نتائج هذا الاجتماع في هذا التقرير المقدم إلى الجلسة العامة للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية ("IGC 39").
2. كان الرئيسان المشاركان للاجتماع هما السيد شيدي أوغوامانام (أستاذ في القانون، جامعة أوتاوا، كندا) والسيدة شارون لوغال (محاضرة رئيسية، جامعة جزر الهند الغربية، ترينيداد وتوباغو)، اللذين رشحهما السيد أيان غوس (أستراليا)، رئيس اللجنة الحكومية الدولية، عملاً بقراري الدورة السابعة والثلاثين للجنة والدورة الثامنة والثلاثين للجنة. والسيد أوغوامانام هو أحد الخبراء الذين رشحتهم المجموعة الأفريقية والسيدة لوغال هي إحدى الخبراء الذين رشحتهم أمانة الويبو.
3. كان فريق الخبراء المخصص قد تم تشكيله بهدف بناء توافق في الآراء بشأن المبادئ والنهج التي من شأنها أن تسترشد بها المفاوضات والصيغة التي ستجري في اللجنة الحكومية الدولية. وشارك الخبراء بصفتهم الشخصية ودُعوا لمناقشة القضايا التالية فيما يتعلق بالمعارف التقليدية ("TK") وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ("TCEs"):

- الموضوع، بما في ذلك التعاريف ذات الصلة

- نطاق الحماية بما في ذلك:

- مواصلة النظر في "نهج متدرج" (حماية متباينة)

- معايير الأهلية للحماية

- التعاريف ذات الصلة

4. فيما يتعلق بـ "موضوع الحماية"، الذي يمثل أول قضية يتم مناقشتها، دُعي المشاركون لتبادل وجهات نظرهم بناءً على الأسئلة التالية التي طرحت عليهم:

- من حيث الشكل، هل ينبغي أن تكون هناك تعاريف لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية في مشاريع المواد ذات الصلة؟

- إذا كان ينبغي أن يكون هناك تعريف، هل يجب أن يكون تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي وتعريف المعارف التقليدية في قسم "استخدام المصطلحات" أو في مواد موضوعية قائمة بذاتها تتعلق بموضوع الحماية؟

- كمسألة جوهر، ما هي المؤهلات الهامة التي تحدد الموضوع فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي من ناحية المعارف التقليدية من ناحية أخرى؟

- على سبيل المثال، تتعلق بعض المؤهلات بكيفية وجود/ أو ظهور أشكال التعبير الثقافي

التقليدي والمعارف التقليدية، أي "إنشائها وتوليدها والتعبير عنها وتطويرها وصونها";

- تتعلق المؤهلات الأخرى بالعلاقة بين المستفيدين / مجتمع المصدر وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية، أي المرتبطة بالهوية الاجتماعية / الثقافية، أو المرتبطة بشكل مباشر بالهوية الاجتماعية / الثقافية، أو التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الاجتماعية / الثقافية؛
 - تتعلق المؤهلات الأخرى بنقل أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية، أي أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية تنتقل من جيل إلى جيل؛
 - تتعلق المؤهلات الأخرى بطبيعة أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية، لأنها ديناميكية ومتطورة؛
 - هل يجب أن يكون هناك مؤهلات مؤقتة؟ هل يجب أن يكون هناك وقت بعده يمكن اعتبار الموضوع إما "أحد أشكال التعبير الثقافي التقليدي" أو "أحد المعارف التقليدية"؟
 - هل هذه المؤهلات هي نفسها بالنسبة لتعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية أم أن هناك أي اختلافات؟
 - ما هي المؤهلات الرئيسية لوصف أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية وهل ينبغي إدراجها في مشاريع المواد؟
 - فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يمكن أن تتكون من تعبيرات فنية وأدبية، ملموسة أو غير ملموسة أو مزيج من هذه، على سبيل المثال، الإجراءات والمواد والموسيقى والأصوات؛
 - فيما يتعلق بالمعارف التقليدية، قد تأخذ شكل الدراية أو المهارات أو الابتكارات أو الممارسات أو التعليم أو الدروس المستفادة.
 - هل ينبغي أن تكون هناك إشارات إلى "أشكال التعبير الثقافي التقليدي المحمية" و "المعارف التقليدية المحمية" بالنظر إلى أنه يتم حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي و / أو المعارف التقليدية بمجرد أن تستوفي معايير الأهلية؟
 - هل يجب أن يكون هناك تعريف للفظ "تقليدي"؟
5. كانت هناك مناقشة جادة للغاية رداً على الأسئلة المطروحة بروح من الزمالة والاستفسار، مع توافق في الآراء بشأن بعض القضايا ومدخلات جيدة للغاية لإدراج نص إضافي في مشاريع النصوص الحالية. وفيما يلي بعض النتائج المتعلقة بالمناقشة حول الموضوع على وجه التحديد:
- كان هناك إجماع واسع النطاق على ضرورة وجود تعريفات واسعة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في مشاريع المواد. وهناك رأي مفاده أن مثل هذه التعريفات يجب أن تكون واسعة وليست تقييدية، وأن تسمح بمستوى من المرونة على المستوى الوطني. ونوقش مقدار المرونة المتروك للمستوى الوطني.
 - هناك حاجة إلى معايير الأهلية الرئيسية لوضع الحد الأدنى من المعايير التي تتعلق بنطاق الحماية.
 - في حين يعتقد معظم الخبراء أن الصكوك يجب أن توفر الحد الأدنى من المعايير ("الحد الأدنى")، يفضل البعض الحد الأقصى من المعايير ("الحد الأقصى").
 - بدأ أن المشاركين يتسمون بالمرونة فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي أن تكون هناك تعريف قائمة بذاتها في الأحكام الموضوعية لمشاريع الصكوك أو ما إذا كان ينبغي إدراج التعريف في قسم "استخدام

- المصطلحات" (أو قسم تعاريف). وربما كان هناك تأييد عام لحذف المواد المستقلة (3) في نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وللتعاريف في قسم "استخدام المصطلحات".
- كانت هناك تدخلات متبصرة للغاية لإدراج المؤهلات المتعلقة بكيفية ظهور المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتم الشعور بأن المؤهلات الحالية في مشاريع النصوص لم تستوعب الطرق المتنوعة التي قد تحدث بها. وأقترح أن تنظر اللجنة الحكومية الدولية في المؤهلات التالية "المحتجزة" و"الملتقاة" (وماذا تعني)، لإدماجها المحتمل في مشاريع المواد الحالية.
 - أكد بعض المشاركين على أهمية الحفاظ على أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية وفقا للقوانين والممارسات العرفية وشددوا على أهمية الارتباط بين أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والهوية الاجتماعية / الثقافية للمستفيدين.
 - كان هناك مؤهل رئيسي آخر يتمثل في نقل أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية بين الأجيال أو من جيل إلى جيل، مع مراعاة الانقطاعات المؤسفة في هذه الانتقالات لأسباب خارجة عن إرادة المستفيدين.
 - كان هناك تأييد واسع للاستغناء عن أي مؤهل أو معيار زمني فيما يتعلق بالموضوع، وقد أوضح الخبراء الأصليون وغيرهم أن العنصر الأكثر أهمية هو العلاقة بين أشكال التعبير الثقافي التقليدي / المعارف التقليدية والمستفيدين. ومع ذلك، رأى بعض المشاركين أن المؤهلات الزمنية ضرورية.
 - كان هناك نقاش حول ما إذا كانت أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية تشترك في مؤهلات مماثلة، ولكن كان هناك اعتراف أنه بالإشارة إلى المؤهل المحدد، لاسيما "التعبير"، فإن ذلك أكثر ملاءمة بالنسبة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي وليس المعارف التقليدية. ومع ذلك، تم الاعتراف بوجود تكامل بين أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية ويمكن في بعض الحالات التعبير عن المعارف التقليدية أو تم التعبير عنها. وبوجه عام، كان هناك تأييد واسع النطاق للمحاذاة قدر الإمكان بين نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.
 - كان هناك نقاش حول أهمية الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تحدد الموضوعات ذات الصلة، وكيف يمكن أن توفر التوجيه للجنة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون تجربة تنفيذ اتفاقية عام 2003 لحماية التراث الثقافي غير المادي مفيدة.
 - كان هناك توضيح بأن اللجنة الحكومية الدولية تعمل على إنشاء صك (صكوك) فريدة تحاول سد الثغرات في نظام الملكية الفكرية التقليدي (كما تمت مناقشته في تحليلات الفجوة التي قدمتها الأمانة العامة) عن طريق إنشاء نظام مشابه للملكية الفكرية يكمل نظام الملكية الفكرية التقليدي. وأشار إلى أن أداء أشكال التعبير الثقافي التقليدي محمي بالفعل بموجب صكين تابعين للويبو هما معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لعام 1996 ومعاهدة بيجين لعام 2012.
 - كان هناك إجماع ناشئ بشأن أن التعريف المستقل للفظ "تقليدي" ليس ضروريا أو مفيدا.
 - كان هناك فهم ناشئ بأن إدراج "المعارف التقليدية المحمية" / "أشكال التعبير الثقافي التقليدي المحمية" زائد؛ ومع ذلك، يميل عدد قليل من الخبراء إلى الحفاظ على المصطلحات.
6. فيما يتعلق "بنطاق الحماية"، الذي يمثل القضية الثانية التي سيتم مناقشتها، دُعي المشاركون لتبادل آرائهم ووجهات نظرهم بناءً على الأسئلة التالية التي طرحت عليهم:

- هل ينبغي أن يكون هناك نهج قائم على الحقوق لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية؟
 - يمنح النهج القائم على الحقوق حقوق المستفيدين لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية الخاصة بهم والتي يمكنهم إنفاذها بأنفسهم أو من خلال السلطة المختصة ذات الصلة.
 - هل ينبغي أن يكون هناك نهج قائم على التدابير لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية؟
 - يشترط النهج القائم على التدابير من الدول توفير تدابير لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية التي يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من التدابير القانونية والعملية المدنية أو الإدارية أو الجنائية.
 - هل ينبغي أن يكون هناك مزيج من كلا النهجين؟
7. كما دُعي المشاركون إلى النظر في النهج المتدرج أو التفاضلي لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية (التي يمكن أن تشمل ما إذا كانت أشكال التعبير الثقافي التقليدي / المعارف التقليدية سرية، ومستوى التحكم الذي يحتفظ به المستفيدون، ودرجة الانتشار، وظروف الانتشار، لاسيما ما إذا كان الانتشار قد حدث بموافقة المستفيدين أو بدونها). وتم استخدام المسودة والمصفوفة الأولية أدناه كنقطة انطلاق لتحفيز وتيسير المناقشة:

| التدابير | خيارات التعويض الأخرى | الحقوق الاقتصادية | الحقوق المعنوية والحقوق المجاورة | الحقوق / التدابير |
|----------|-----------------------|-------------------|----------------------------------|--|
| | | | | أنواع المعارف التقليدية / أشكال التعبير الثقافي التقليدي |
| | | | | سرية (بما في ذلك المقدسة) |
| | | | | منتشرة على نطاق ضيق (بما في ذلك المقدسة) |
| | | | | منتشرة على نطاق واسع (بما في ذلك المقدسة) |

8. فيما يلي بعض النتائج المتعلقة بالمناقشة حول "نطاق الحماية":

- كان هناك إجماع ناشئ على أن النهج القائمة على الحقوق والقائمة على التدابير ليست حصرية بشكل متبادل ومكاملة في الواقع وينبغي أن تستمر المداولات المستقبلية مع وضع ذلك في الاعتبار.
- أشير أيضا إلى أن النهج القائم على التدابير يوفر مرونة أكبر على المستوى الوطني.

- أشار أحد الخبراء إلى أنه من منظور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، قد يكون النهج القائم على الحقوق، على سبيل المثال، هو الأفضل مع الالتزامات المقابلة من جانب مستخدمي أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. ومن وجهة نظر الحكومات، ستكون الهيئات ذات الصلة مسؤولة عن تنفيذ التدابير اللازمة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية.
 - كان هناك إجماع واسع على الجدارة في اتباع نهج متدرج ورأى الخبراء ميزة دفعه إلى الأمام، على سبيل المثال، إعادة النظر في المستويات وتوسيع طبيعة الحقوق واستيعاب سياقات نشرها (مع مراعاة التفاهات الداخلية للنشر "من منظور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية" والفهم الخارجي لهذا المفهوم). كما يجب أن يقر تطوير النهج المتدرج بأن "التدابير" مهمة أيضاً، بالإضافة إلى "الحقوق"، في النهج المتدرج.
 - اقترح العديد من الخبراء حذف كلمة "صون" من النصوص.
 - كان هناك اقرار بتطور النهج المتدرج وأشار بعض الوفود إلى أن المستويات كما تم التعبير عنها تتطلب المزيد من التفاصيل.
 - كانت هناك ملاحظة مشتركة مفادها أن الحقوق المعنوية ذات صلة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على سبيل المثال، لكنها تعكس مصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشكل كامل، ومن هنا تأتي الحاجة إلى استيعاب "الحقوق المعنوية والحقوق المجاورة"، والتي يجب أن تأخذ الأولوية مقارنة بالأشكال الأخرى من الحقوق الاقتصادية.
9. اختتمت المداولات في حوالي الساعة 4:40 مساءً مع إحساس عام بأنه تم إحراز بعض التقدم وتم التوصل إلى اتفاق واسع في بعض المجالات".
41. وشكر الرئيس المشارك. ودعا الخبراء الذين حضروا فريق الخبراء المخصص لإضافة أي تعليقات.
42. وشكر وفد جمهورية إيران الإسلامية الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء المخصص على عملهما الجيد للغاية في تقديم تقرير متوازن وكامل. وأفاد أنه لا ينبغي تكرار المفاهيم مرارا وتكرارا في الوثيقة. كما يجب تبسيط النص لتجنب التكرار عبر المواد. وأفاد أنه بدلاً من وجود تعريف في مادة والمعايير في مادة أخرى، يجب على اللجنة التركيز على محتوى مادة معينة. كما يجب أن توضح المادة حول الموضوع كيف ستعامل الوثيقة مع المعارف التقليدية. وأفاد أن النص بأن الوثيقة ترتبط بالمعارف التقليدية أو وصف المعارف التقليدية كما يظهر في التعريف ليس جيدا بما فيه الكفاية. ويجب أن ينص النص على أن الوثيقة مرتبطة بالمعارف التقليدية بشأن أي موضوع أو أي مجال، سواء في استخدام المعارف التقليدية أو حماية المعارف التقليدية. وفيما يتعلق بالمستويات المختلفة، أفاد أنه على الرغم من أهمية المعارف التقليدية المقدسة أو السرية، ينبغي أن تنطبق الحماية أيضا على أشكال أخرى من المعارف التقليدية، بما في ذلك المعارف التقليدية المنتشرة. وذكر أن مستوى أو نوع من الحماية يمكن أن يكون مختلفا. وفيما يتعلق بالقضية الزمنية، أفاد أنه ليس هناك توافق في الآراء. ولا ينبغي تحديد المعارف التقليدية بعدد من السنوات أو الأجيال. ونبغي أن ينص النص بوضوح على أنه لن ينطبق بأثر رجعي.
43. وفتح الرئيس باب تعليقات الدول الأعضاء التي لم تكن موجودة في فريق الخبراء المخصص. ولم يكن هناك أي تعليقات.

قرار بشأن البند 6 من جدول الأعمال:

44. أحاطت اللجنة علما بالتقرير الشفهي المقدم من المشاركين في رئاسة فريق الخبراء

المخصص المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير
الثقافي التقليدي، وهما السيدة شارون لوغال
(محاضرة رئيسية، كلية الحقوق، جامعة جزر الهند
الغربية، سانت أوغسطين، ترينيداد وتوباغو)
والسيد شيدي أوغوامانام (أستاذ في القانون،
جامعة أوتاوا، كندا).

البند 7 من جدول الأعمال: المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي

45. أفاد الرئيس بأنه تشاور مع المنسقين الإقليميين فيما يتعلق بمنهجية وبرنامج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال. ولم تكن هناك تعليقات. وعرض المنهجية والبرنامج، مذكرا بقرار الجمعية العامة لعام 2018. وأفاد بأنه سيتم اتباع نفس المنهجية التي استخدمت في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة في الدورة التاسعة والثلاثين. وستتسم المنهجية والبرنامج بالمرونة والديناميكية، على أساس التقدم المحرز. وذكر أنه ينبغي أن تجري الدورة التاسعة والثلاثين مفاوضات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عملاً بالولاية. وأفاد أن القضايا الشاملة التي يجب التركيز عليها هي الأهداف والموضوع ونطاق الحماية والاستثناءات والتقييدات. وإذا سمح الوقت، ستم معالجة القضايا الأخرى. كما أفاد أنه في نهاية الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، سيقم التقدم المحرز ويقدم اقتراحات بشأن القضايا، سواء كانت القضايا الشاملة أو القضايا الفريدة والمحددة للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، على التوالي، والتي سيتم تناولها في الدورة الأربعين للجنة، مشيراً إلى أن الدورة الأربعين للجنة تتضمن أيضاً إجراء جلسة تقييم حيث تقوم اللجنة الحكومية الدولية بمراجعة التقدم المحرز والنظر في التوصيات التي ستُرفع إلى الجمعية العامة لعام 2019. وفيما يتعلق بنتائج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، أفاد أنها ستكون ممتثلة في النسخ المعدلة للوثقتين WIPO/GRTKF/IC/39/4 و WIPO/GRTKF/IC/39/5. وسيتم اتباع منهجية مماثلة لتلك المستخدمة في الدورات السابقة. وذكر أن الدورات الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجنة أظهرت أن أفرقة الاتصال المخصصة الصغيرة كانت مفيدة، وأنه ينوي إنشاء فريق اتصال أو أكثر. وذكر أن ولاية أفرقة الاتصال هي تقليل عدد الخيارات والبدائل وتضييق الفجوات. وذكر أنه يجوز لكل مجموعة إقليمية أن ترشح أكثر من وفد لكل فريق اتصال. وقد يرشح كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان المتقاربة التفكير وجماعة الشعوب الأصلية وفدا واحدا لكل فريق اتصال. وسيقوم الرئيس بتعيين أحد نائبي الرئيس أو الميسرين لتنسيق المناقشات في أفرقة الاتصال هذه وتقديم تقرير إلى الجلسة العامة. وتتمتع أفرقة الاتصال هذه بولاية قصيرة الأجل خلال الدورة الحالية وسينبغي عليها تقديم تقرير إلى الجلسة العامة. وأفاد أن ينوي عقد جلسة عامة واحدة على الأقل يومياً للاستماع إلى تقارير أفرقة الاتصال؛ الأمر الذي من شأنه أن يسمح للجلسة العامة بالتعليق على تلك التقارير. كما سيؤدي ذلك إلى تمكين الميسرين من تلقي وتبني المواقف والآراء وأي مقترحات تبنين عن أفرقة الاتصال في الجلسة العامة من أجل إنتاج النسخ المعدلة الأولى (REV.1) والنسخ المعدلة الثانية (REV.2). وأفاد أن الجلسة العامة تظل هي هيئة اتخاذ القرارات وسيتم الإبلاغ عن مناقشاتها كالمعتاد. واقترح أن يعمل السيد بول كوروك من غانا والسيدة ليلي كليز بيلامي يصفة ميسرين. وذكر أنها سيساعدان الجلسة العامة والجلسات غير الرسمية عن طريق متابعة المناقشات عن كثب وتبني الآراء والمقترحات، بما في ذلك صياغة المقترحات. وأفاد أنها قد يأخذان الكلمة لتقديم مقترحات ومراجعة جميع المقترحات. كما ذكر أن الدورة التاسعة والثلاثين للجنة هي آخر اجتماع بموجب الولاية الحالية التي ستمتكن فيها اللجنة من التركيز فقط على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأشار إلى أن الدورة الأربعين للجنة تشمل جلسة تقييم ونظر للتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة. وأفاد أنه لا ينوي فتح النقاش حول مسألة المستفيدين، إلا إذا كانت هناك فرصة لتضييق الفجوات. وذكر أنه على اللجنة الحكومية الدولية أن تضطلع بالكثير للوصول إلى فهم مشترك للأهداف والموضوع (بما في ذلك التعريفات ذات الصلة)، ونطاق الحماية (بما في ذلك معايير الأهلية للحماية)، والتقييدات والاستثناءات. وأعرب عن اعتقاده أن هناك العديد من العوائق الرئيسية التي تؤثر على قدرة اللجنة الحكومية الدولية على

تحقيق نتيجة. وأفاد أن وجهات نظر الدول الأعضاء المختلفة في مجال السياسات وتركيزها، لاسيما فيما بين حماية مصالح المستخدمين وأصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي قد أعادت اللجنة الحكومية الدولية. وإذا كان لابد من إحراز تقدم، فإنه يتعين على اللجنة أن تدرك أن تلك المصالح ليست متنافسة أو متناقضة. وأفاد أنه كما هو مذكور في الولاية، تمثل مهمة اللجنة الحكومية الدولية في تطوير صكوك من شأنها ضمان الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على الرغم من مكان هذا التوازن يمثل مسألة أخرى. وذكر أنه طُلب إلى اللجنة الحكومية الدولية النظر في حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في نظام الملكية الفكرية. ولم يشر إلى أن هذا التوازن قد تم توزيعه بالتساوي، ولكن الأمر متروك للدول الأعضاء للتوصل إلى ماهية التوزيع العادل، بخلاف الاعتراف بوجود حاجة إلى التوازن. وأفاد أنه في نظام الملكية الفكرية، يكمن المعيار في تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق أو مقدمي الخدمات أو المستفيدين أو المبدعين والمستخدمين أو الأطراف الذين يرغبون في استخدام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مثل الصناعة والمصلحة العامة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الوفود التحرك خارج مناطق الراحة الخاصة بهم والاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وهناك فجوة مفاهيمية وقانونية أساسية فيما يتعلق بكيفية تفاعل أنظمة معتقدات الشعوب الأصلية وقوانينها وممارساتها العرفية مع سياسات الملكية الفكرية والقوانين والممارسات. وأفاد أنه من وجهة نظر الشعوب الأصلية، لا يتوافق مفهوم الملكية ذاته في نظام الملكية الفكرية التقليدي مع مفاهيم المسؤولية والوصاية بموجب القوانين والممارسات العرفية. كما تنعكس الفجوة أيضا في "مشروع تحليل الفجوة المحدث" حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكر أن هذه المواد تسلط الضوء على عدد من الشواغل الرئيسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بحماية المصالح والحقوق في نظام الملكية الفكرية، مثل شرط الأصالة، والمصنفات المشتقة، والملكية في سياق جماعي، وشروط الحماية، والتقييدات والاستثناءات. ومع ذلك، من الضروري في الوقت نفسه الاعتراف بأنه على الرغم من تلك الثغرات في أنظمة الملكية الفكرية الحالية، لابد أيضا من حماية الدور الأساسي الذي يلعبه نظام الملكية الفكرية في تشجيع ودعم الابتكار والإبداع ونقل ونشر المعرفة والتنمية الاقتصادية لصالح الجميع. وفي هذا الصدد، أفاد أن ضمان اليقين القانوني داخل نظام الملكية الفكرية ودعم الملك العام المتاح الوصول إليه من العناصر الرئيسية في الحفاظ على سلامة نظام الملكية الفكرية. وذكر أنه في بعض الحالات، كانت هناك مصالح سياسية متنافسة وتحتاج اللجنة الحكومية الدولية إلى سد الفجوة في تلك المصالح المتنافسة. وكان هذا هو التحدي الأكبر. وأفاد أن الشعوب الأصلية أدركت جيدا أنها تعيش في عالمين، ربما لم يكن اختيارهم، ولكنه واقعه. وتم التعبير عن هذا الشعور بقوة في بيان أولورو من القلب الصادر عن وفود الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس لمؤتمر الاستفتاء على الإصلاح الدستوري في عام 2017 في أستراليا. واقتبس من فقرة واحدة: "نحن نسعى لإصلاحات دستورية لتمكين شعبنا واتخاذ مكان مناسب في بلادنا، وعندما تكون لدينا سلطة على مصيرنا، فإن أطفالنا يزدهرون، وسيسيرون في عالمين، وستكون ثقافتهم هبة لبلادهم". ويعكس هذا الشعور من الشعوب الأصلية الأسترالية أنهم يعيشون في عالمين. وإذا استطاعوا الاعتراف بهذه الحقيقة، فإنه يمكن للدول الأعضاء أن تعترف بهذه الحقيقة. وإذا كانت حياة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتجربتها مضمنة في نظام حق المؤلف أو نظام البراءات، فسيستلزم ذلك قفزة في الإيمان وبعض التفهم والمشاركة. ويمثل ذلك تحديا. كما يشير ذلك إلى أن تكييف أنظمة الملكية الفكرية الحالية مثل حق المؤلف يعد تحديا أيضا، لأن اتهامات السياسة ليست متوافقة دائما، وربما ستكون هناك حاجة إلى نهج جديد أو فريد من نوعه ضمن نظام الملكية الفكرية. وأبرزت المناقشات المتعلقة بتعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لاسيما الجانب الزمني، تلك الحالة، حيث أن الشعوب الأصلية ليس لديها نفس النظرة الغربية للوقت. وذكر أنهم يعتقدون أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي، حتى لو تم إنتاجها في اليوم السابق، هي تعبير يرتبط مباشرة بثقافتهم وهويتهم الاجتماعية. كما أنه من المهم الاعتراف بالبيئات المتباينة على نطاق واسع التي تعمل فيها الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مختلف الأطر القانونية والنُهج الخاصة بحماية حقوق الشعوب الأصلية. وأفاد أن لدى بعض البلدان معاهدات أو قوانين محددة تتعلق بحماية الشعوب الأصلية، مثل أستراليا، في حين أن البعض الآخر ليس لديه أطر قانونية. ولا تقتصر بعض الشعوب الأصلية على بلد واحد، وفي بعض البلدان، يكون هناك أكثر من شعوب أصلية واحدة بلغات وثقافات مختلفة. فعلى سبيل المثال، في أستراليا هناك 200 أمة و 200 لغة مختلفة. وأفاد أن الأرض مختلفة والبيئة مختلفة وثقافتهم، على الرغم من ارتباطها ببعض الطرق، ليست هي نفسها. وذكر أنه من

حيث الجوهر، يعد النهج الواحد المناسب للجميع غير عملي. ويعزز ذلك من أن نهج اللجنة الحكومية الدولية، على غرار الصكوك الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية، ينبغي أن يكون قادراً، على المستوى الدولي، أن يضع الصكوك الإطارية أو المبادئ والمعايير على المستوى الدولي، بالحد الأدنى و/ أو بالحد الأقصى أو بكليهما. وأفاد أن اللجنة الحكومية الدولية تحتاج إلى العمل من خلالهم وتحليلهم. كما يجب أن تكون هناك مرونة للتنفيذ على المستوى الوطني. وذكر أن هناك ميل في المفاوضات لمناقشة أنواع الآليات التي قد تكون قادرة على حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي قبل إنشاء الإطار. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تحديد العديد من تلك الآليات على المستوى الوطني بناءً على الظروف والأطر القانونية الفريدة. ومع تقدم اللجنة في أعمالها، طورت أطر عمل بديلة لكيفية تعاملها مع القضايا الأساسية. وكان ذلك وثيق الصلة بالصلة بين الموضوع ومعايير الأهلية ونطاق الحماية، وهي قضايا أساسية. وذكر أنه على اللجنة الحكومية الدولية أن تعمل بجد لمعالجة ذلك، إذا كان عليها المضي قدماً. وأخيراً، أشار إلى أن معظم الدول الأعضاء موقعة على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأشار أيضاً إلى أن بعض الأعضاء قد أدرجوا تحفظات كجزء من موافقتهم. وأفاد أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لاسيما المادتان 31 و25، يقدم إرشادات رفيعة المستوى لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وأشار الرئيس إلى إحدى ملاحظاته المتعلقة بالموارد الوراثية مفادها أن هناك نمو كبير للأظمة المحلية والإقليمية في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأفاد أن الشيء نفسه يحدث محلياً وإقليمياً مع حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. فعلى سبيل المثال، تستكمل نيوزيلندا استعراضها لتوصيات محكمة وايتانغي، التي تشمل الملكية الفكرية. وذكر أن لدى أستراليا تقرير برلماني عن الفن المزيّف، والذي يمثل مشكلة كبيرة. وهناك عدد من التوصيات التي خرجت من هذا التقرير، بما في ذلك أن مكتب الملكية الفكرية في أستراليا لديه أوراق تشاور حول العمل المحلي والذي يجب أن يتم فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي إفريقيا، اضطلعت جنوب إفريقيا بعمل كبير، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى. وأفاد أنه ما لم تتوصل اللجنة الحكومية الدولية إلى معايير، سينتهي الأمر بأنظمة محلية مفككة ومجزأة حول العالم، والتي من وجهة نظر المستخدم ليست مرغوبة لأنها تزيد من عدم اليقين القانوني وتزيد من التكاليف والأعباء التنظيمية لمن يرغبون في العمل عبر عدة ولايات قضائية. وأفاد أنه كما ذكر في الجمعية العامة لعام 2018، ينبغي على اللجنة الحكومية الدولية أن تسرع في عملها.

46. اقترح الرئيس إنشاء أفرقة اتصال وعرض منهجية أفرقة الاتصال على النحو التالي:

"تمثل مهمة أفرقة الاتصال في تقليل عدد الخيارات/البدائل وتضييق الفجوات.

ويرجى من أفرقة الاتصال التركيز على الأسئلة المحددة الواردة في المرفق.

وسيكون هناك رئيس لكل فريق (انظر أدناه) وينبغي على كل فريق أن ينتخب مقررًا من بين المندوبين الحاضرين.

وستجتمع الأفرقة من الساعة 10 صباحًا إلى 1 ظهرًا ومن 3 مساءً إلى 4 مساءً يوم الثلاثاء 19 مارس 2019.

وسيكون هناك فريقا اتصال:

1. الأهداف، برئاسة جوكا ليديس، نائب الرئيس، يجتمع في القاعة الحمراء؛ و

2. الموضوع، برئاسة بول كوروك، ميسر، يجتمع في قاعة بيلجر.

يجوز لكل مجموعة إقليمية أن ترشح أكثر من مندوبين لكل فريق اتصال. ويجوز لكل من الاتحاد الأوروبي والبلدان المتشابهة التفكير وجماعة الشعوب الأصلية ترشيح مندوب واحد لكل فريق اتصال. ويجب على رئيس كل فريق التحقق من تنفيذ ذلك في بداية اجتماع كل فريق. ويجب أن يكون أعضاء أفرقة الاتصال على نحو مثالي ويقدر الإمكان خبراء مواضيع حضوراً ضمن فريق الخبراء المخصص بالمعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الذي اجتمع في 17 مارس 2019.

وسيقدم المقررون تقريرًا إلى الجلسة العامة في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 19 مارس 2019. وسوف تستمع الجلسة العامة إلى تقارير المقررين، وسيحيط الميسران علمًا بهم لأغراض النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1). وينبغي إتمام الجلسة العامة بحلول الساعة 6 مساءً يوم الثلاثاء.

وستعمل أفرقة الاتصال باللغة الإنجليزية فقط، لأن وسائل الترجمة الشفوية غير متاحة لهم.

وتوجد الأسئلة المحددة لكل فريق اتصال في المرفق.

المرفق

الأهداف

يرجى من فريق الاتصال هذا مراجعة المواد المتعلقة بالأهداف ضمن نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأن يقوم بإعداد ما يلي:

- نص بتوافق الآراء بشأن الهدف (الأهداف) المتعلقة بحماية المعارف التقليدية؛ و
 - نص بتوافق الآراء بشأن الهدف (الأهداف) المتعلقة بحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي.
- وعند إعداد هذه النصوص، وبالإشارة إلى تقرير الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء المخصص الذي اجتمع في 17 مارس 2019، ينبغي لفريق الاتصال:

- محاولة تحقيق التكامل بين النصين؛
- محاولة تحقيق توازن مناسب بين المصالح المختلفة لأصحابها والمستخدمين؛ و
- حذف أي مواد ليست ذات صلة بهدف عمل اللجنة الحكومية الدولية (وهو الوصول إلى "اتفاق على صك (صكوك) قانونية دولية، دون الحكم المسبق على طبيعة النتيجة (النتائج) المتعلقة بالملكية الفكرية مما سيضمن الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي)، وعلى وجه الخصوص، حذف المفاهيم أو الأفكار العريضة التي تنعكس بشكل أفضل في الديباجة والأهداف التي لا تتعلق بالموضوع أو التي يمكن تفعيلها في إطار المواد الموضوعية.

الموضوع

بالإشارة إلى تقرير الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء المخصص الذي اجتمع في 17 مارس 2019، يرجى من فريق الاتصال هذا تحديد ما يلي:

- الأوصاف الرئيسية التي ينبغي استخدامها لوصف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بعبارات عامة؛ و
- المؤهلات الرئيسية (أو "معايير الأهلية") التي ينبغي استخدامها لتحديد المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي ينبغي حمايتها.

وبناءً على هذه الأوصاف ومعايير الأهلية، يُدعى فريق الاتصال لوضع تعريف بسيط لكل من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على التوالي. وبقدر الإمكان، ينبغي أن تكون بنية/هيئة تعاريف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واحدة (دون الإيحاء بأن محتواها سيكون بالضرورة واحد).

وعند وضع هذه التعريفات، يجب على فريق الاتصال النظر في مُكمل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتحديد ما إذا كانت التعريفات قد تتباعد أم لا، وإذا كان الأمر كذلك، فما كيفية حدوث ذلك.

ويتعين على فريق الاتصال أيضًا النظر في الإطار اللازم للربط بين الموضوع ومعايير الأهلية ونطاق الحماية. "

47. وقال وفد جنوب أفريقيا إن الرئيس كان دقيقًا وصارمًا تمامًا في إرشاداته لأفرقة الاتصال. وفيما يتعلق بمسألة الموضوع، أعرب الوفد عن قلقه لأن اللجنة الحكومية الدولية ستركز على الشكل والبنية وليس المحتوى.

48. وأجاب الرئيس بأن النقاش حول الموضوع سيبدأ بالاتفاق على العناصر الرئيسية لمعايير الأهلية، ثم صياغة مشروع تعريف، ومعرفة ما إذا كان يمكن للجنة الحكومية الدولية التوصل إلى توافق في الآراء. وسوف يبحث فريق الاتصال في المحتوى والبنية والشكل.

49. [ملاحظة من الأمانة: تم إنشاء فريق اتصال كما أعلن الرئيس أعلاه، واجتمع من الساعة 5 مساءً إلى 6 مساءً في 18 مارس 2019، ومن الساعة 10 صباحًا إلى 1 ظهرًا. ومن الساعة 3 مساءً إلى 4 مساءً في 19 مارس 2019. واتفق هذا الجزء من الجلسة في 19 مارس 2019 بعد اجتماع فريق الاتصال]. ودعا الرئيس المقررين من كل فريق اتصال لتقديم تقريرهم.

50. وقال السيد جوكا ليدز، نائب الرئيس ورئيس فريق الاتصال المعني بالأهداف، إن الفريق اجتمع لمدة أربع ساعات. وتمكن الفريق من معالجة القضايا المعقدة في وقت قصير. ويشرك جميع الممثلين مشاركة نشطة يسودها روح ودية وبناءة. وتم تقديم أنواع كثيرة من المقترحات والنظر فيها بجدية. والنتيجة لم تتبع بالكامل تعليمات الرئيس، والتي تتمثل في التوصل إلى نص واحد متوافق عليه، ومع ذلك فإن النتيجة تمثل خطوات مهمة إلى الأمام وتبسط الأساس الذي ستستند إليه المفاوضات في المستقبل إذا أمكن الحفاظ على هذا النموذج البسيط. ونظر الفريق أيضًا في الديباجة لأن الديباجة والأهداف لا يكونا عادة جزءًا من النص، وهناك أوجه تشابه وتداخل. وعلى الفريق أن يكون قادرًا على النظر في ما ينبغي نقله إلى الديباجة، وما ينبغي الحفاظ عليه في الديباجة وعدم تكراره في الأهداف. ونظر الفريق بالتوازي في كلا النصين حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتم النقاش حول معنى الموازنة بين النصين وانتهوا إلى أنه من الممكن موازنة العناصر في النصين. وقرر الفريق حذف الفقرتين 3 و4 في نص المعارف التقليدية والفقرة 3 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ثم قرأ الفريق البديل 2 والبديل 1، بهذا الترتيب، عنصرًا بعد عنصر. وتم اقتراح صياغة مادة جديدة وتقديمها إلى الجلسة العامة. وتوجه بالشكر الحار إلى جميع أعضاء الفريق.

51. وتحدثت السيدة مارجو باجلي من الاتحاد الأفريقي، بصفتها مقررة فريق الاتصال المعني بالأهداف، فقالت إن هناك روح تعاون جيدة في الفريق مع إجراء مناقشات مفيدة للغاية بشأن المواقف. وأفادت بأن الهدف الأساسي يتمثل في جعل الأهداف متنسقة بين النصين إلى أقصى حد ممكن، لتقليل عدد البدائل داخل كل نص منها وتبسيط اللغة داخل البدائل. وبدأت المناقشة بالتأييد الذي أعربت عن العديد من الوفود للبديل 2، ومع استمرار المناقشات، اتضح ضرورة بقاء الأقواس حول مصطلحات معينة وأن الفريق محدودة في التغييرات التي يمكن أن يجريها على هذا البديل. وأشارت إلى أن هناك أيضًا قدرًا كبيرًا من التأييد للبديل 1، على الرغم من اختلاف العناصر التي تحظى بالتأييد حسب كل وفد. وأفادت بعدم وجود تأييد كبير للبديل 3 والبديل 4 في نص المعارف التقليدية، حيث يبدو أن فيها إسهاب كبير مع البديل 1. وقام الفريق ببحث وقراءة جميع البدائل. وأقر بأن البدائل 1 و2 و3 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي متطابقة تقريبًا مع البدائل 1 و2 و4 في نص المعارف التقليدية، وبالتالي، حذف البديلين 3 و4 في نص المعارف التقليدية والبديل 3 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ونظرًا لأنه حذف البديلين 3 و4، فقد أشار أن جميع العناصر قد انعكست في البديل 1 أو البديل 2 أو في المقدمة أو يمكن إضافتها إلى البديل 1 وهو ما قام به في نهاية المطاف. ويمثل البديلان 1 و2 نهجين متميزين، حيث أن البديل 1 أكثر تقريرًا، ويحدد عناصر معينة، والبديل 2 عبارة عن صياغة أكثر إيجابية وعمومية للهدف. ويُعد ذلك إيجابيًا

بمعنى أنه يتحدث عن ضمان أو دعم الاستخدام والحماية المناسبين لأشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية بينما يتحدث البديل 1 عن منع التملك غير المشروع. وعندما تم تقديمه لأول مرة، كان بمثابة صياغة أكثر إيجابية. وعند النظر إلى البديل 2، لاحظت المقررة أن الفاتحة أكثر واقعية مما كانت عليه أصلاً في البديل 1. وقد عملت على تبسيط الفاتحتين الواردتين في البديل 1 من نصي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لتصبحان أكثر تحديداً ووضوحاً عن طريق الاستعاضة عن عبارة "يجب أن تزود المستفيدين بالوسائل اللازمة لـ" بعبارة "إن أهداف هذا الصك هي لـ". ومن خلال حذف "المستفيدين"، كان من الضروري أيضاً حذف "ضمير الملكية العائد عليهم" قبل أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية في الفقرتين (أ) و(د) من البديل 1. وللتأكد من أن المعلومات أو الأفكار الواردة في البديل 3 أو البديل 4 قد تم إدراجها وتناولها، طلب أحد الوفود إضافة عبارة "مع احترام الملك العام" إلى الفقرة (ب) من البديل 1. وأشارت إلى أنه هناك الكثير من النقاش حول هذا لأنه تم تضمين ذلك مفهوم بالتأكيد في الديباجة. ومع ذلك، هناك طلبات ملحة لإدراجه في الفقرة (ب). وهناك أيضاً نقاش جيد حول ما إذا كان ينبغي إدراج الفقرة (ب) نفسها. ورأت المقررة أنه ينبغي أن تبقى في الوقت الحالي، وقد ترغب الوفود في إعادة النظر في ذلك. وفي الفقرة 3 من البديل 1، طلب أحد الوفود إضافة "الاستحواد بسوء نية من قبل أطراف ثالثة". وتنص الفقرة على: "منع منح أو حيازة أو تأكيد حقوق الملكية الفكرية على أشكال التعبير الثقافي التقليدي". ورأى عدد من الوفود أنه يمكن بحث هذه الفكرة بشكل أكثر، ويمكن إدراجها. واقترح أحد الوفود إدراج عبارة "الاستفادة إلى أقصى حد من أنظمة الملكية الفكرية". وهناك اقتراح بإدراج "منع الاستخدام غير المصرح به لأشكال التعبير الثقافي التقليدي" أو "المعارف التقليدية". وأفادت بعدم وجود اتفاق على إدراج تلك الصياغة وأن هناك الكثير من النقاش حول ذلك. وتم التوصل إلى اتفاق بدلاً من ذلك على اقتراح إدراج مادة جديدة بعنوان "استمرار تطبيق القوانين الحالية". وسيتم تطويره وتوضيحه أن أنظمة الملكية الفكرية الحالية ستظل متاحة لاستخدام موضوع الصكوك عند الاقتضاء. واحتفظ ذلك الوفد بإمكانية العودة إلى هذه المسألة والصياغة في مرحلة لاحقة. ورأت أنه من المهم إدراك أنه على الرغم من أن البديل 2 يحتوي على أقواس أكثر من البديل 1 فإن هذا لا يشير إلى مستوى أكبر من الاتفاق داخل فريق الاتصال بشأن البديل 1. وبدلاً من ذلك، فإن هناك تركيز أكبر على البديل 1 في محاولة لإدراج عناصر من البديل 3 والبديل 4 ربما تكون قد تم إغفالها وكذلك تناول عناصر من اقتراح جديد قدمه أحد الوفود ومحاولة جعل نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي متنسقة ومبسطة. وأوضحت أن هناك نص بين قوسين في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي لا يوجد في نص المعارف التقليدية. ولجعل هذا متنسقاً، تم حذف بعض الأقواس، لكن هذا لا يعني أن هناك اتفاقاً على استخدام المصطلحات. ولا يزال هناك خلاف حول المفاهيم في كل من الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) من البديل 1. ويقدم البديل 1 والبديل 2 مقاربات مختلفة يمكن للوفود النظر فيها عند صياغة الأهداف.

52. ودعا الرئيس فريق الاتصال المعني بالموضوع إلى تقديم تقريره.

53. وقال السيد بول كوروك، الميسر ورئيس فريق الاتصال المعني بالموضوع، إن المناقشات أجريت بطريقة جماعية. وقدم الممثلون حُججاً أخيرة لمواقفهم. وسعى الفريق إلى فهم وجهات نظر مختلفة وعمل يجد لتضييق هوة الخلافات. وكجزء من الولاية، دُعِيَ فريق الاتصال إلى تحديد الواصفات الرئيسية التي ينبغي استخدامها لوصف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل عام، والمؤهلات الرئيسية أو معايير الأهلية التي ينبغي استخدامها لتحديد المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي ينبغي حمايتها. واستناداً إلى الواصفات ومعايير الأهلية، دُعِيَ إلى وضع تعريف بسيط لكل موضوع من الموضوعات، أي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على التوالي. واستخدم الفريق مشروع نصي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، كمورد أساسية، في تقرير فريق الخبراء المخصص. وفي البداية، قرّر أنه لن يكون من الممكن وجود تعريف واحد بسيط يمكن أن يشمل الواصفات الرئيسية وكذلك المؤهلات أو معايير الأهلية بطريقة مُرضية. ووافق على إطار يشتمل على حُكْمين منفصلين، أولها سيتعامل مع الواصفات بينما يؤكد الثاني على معايير الحماية. وسعى الفريق إلى التمييز بين موضعي المواد من خلال عدم التكرار في معلومات أو مصطلحات أحد الأحكام التي توجد في الحكم الآخر. وأوضح أن هناك رأياً يفيد بأن بعض معايير الأهلية يمكن استخدامها وكذلك في واصفات التعاريف

الواردة في الحكم الأول، ولكن لأسباب تتعلق بالوضوح والوظيفة، قرّر الفريق أنه من المناسب وضع معايير الأهلية في المادة 3 فقط. وكان الهدف من المناقشات، فيما يتعلق بالمادة 1، هو وضع تعريف عملي ذي نظرة واسعة النطاق أو عالمية ولا يتجاهل أي مسألة قد تنسب في مشاكل تتعلق بما يجري حمايته بموجب الصك. وأقرّ بأن القصد ليس هو توسيع الحماية بأي وسيلة لتشمل كل مسألة يمكن أن تندرج تحت التعريف. ويتمثل الهدف من صياغة التعريف في مجرد إنشاء مظلة كبيرة تضم جميع المسائل التي يتم التفكير فيها حالياً من قبل جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن المادة 3 بشأن معايير الأهلية ستسعى إلى تحديد، وبالتالي تقليص ما يمكن أن يكون محميًا بموجب الصك. وأشار إلى أن الفريق لم يكن مهتمًا فقط، عند صياغة معايير الأهلية، بعدم تكرار الأحكام الواردة في المادتين 1 و3، بل سعى بالتأكد إلى تحديد المعايير المعنية وخرج بأربعة معايير أساسية. أما المسائل الثلاثة التي هناك اتفاق مشترك بشأنها فهي الفقرة الفرعية (أ) التي تركز على مسألة إنشاء المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو تلقيها أو إنتاجها؛ والفقرة الفرعية (ب)، التي تربط المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالهوية الثقافية والاجتماعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والفقرة (ج)، التي تركز على طريقة الانتقال من جيل إلى جيل. وهذه ثلاثة مجالات يوافق عليها جميع أعضاء فريق الاتصال. ويتعلق المجال الرابع، الذي ليس هناك اتفاق من هذا القبيل عليه، بالجوانب الزمنية. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن الحاجة إلى الحد من بقاء حماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي لبعض الوقت قبل حمايتها بموجب الصك. وأفاد المقرر بأن هناك مدد محددة مقترحة، مثل 50 سنة، و30 سنة، وخمسة أجيال، وما إلى ذلك. وكوسيلة لإضفاء المرونة، وضع الفريق فقرة فرعية منفصلة للقيام بذلك. وحذف بعض الإشارات إلى معيار موجود في مشاريع نصوص أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية التي تناول المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي باعتبارها دينامية ومتطورة. ولا يمكن أن يصلح ذلك كشرط للحماية ولكن يُنظر إليه بشكل أفضل على أنه واصل. ونقل الفريق ذلك إلى التعريف. ويُعد ذلك بمثابة حذف مهم في النصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وحاول الفريق، في إطار الجهود المبذولة بحسن نية، وضع حكم واحد لمعايير الأهلية، ولكن على الرغم من جهود حسن النية، فإن هناك إصرار على تضمين فكرة الجوانب الزمنية. وهناك اعتراضات قوية من جانب العديد من الوفود، الذين قالوا إن الأبعاد الزمنية ليست جزءًا جوهريًا من المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولذلك، توصل الفريق إلى حكمين بديلين.

54. وتحدث السيد مارتن ديفلين من أستراليا، بصفتها مقرر فريق الاتصال المعني بالموضوع، وقال إن فريق الاتصال بدأ بالنظر في التعريف الحالية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتم الاتفاق على أنه في التعريفات، هناك عناصر وصفية ومؤهلة أو معايير أهلية. ولوحظ أن بعض هذه العناصر تكررت أيضًا في المادة 3. وهناك إجماع على أن التعريف يجب أن يكون واضحًا وواسع النطاق، ولكن يجب أن يترك أيضًا حيزًا للظروف الوطنية. وهناك اتفاق على أن معايير الأهلية يجب أن تكون مختلفة عن التعريف بحيث يكون للمادة 3 نفسها غرض قوي. وعلى هذا النحو، ينبغي بذل الجهود لتجنب الازدواجية بين المادتين. وهناك لغة جديدة في المادتين 1 و3 عبارة عن إعادة نظر في المقترحات النصية الحالية والتي تحاول تبسيط النص. ويتمثل الهدف من ذلك في التوصل إلى نصين واضحين يصفان الموضوع والمادة الأخرى الخاصة بمعايير الأهلية. وهناك رأي واضح مفاده أن التعريف لن يسعى لحماية كل شيء فيه. وتسعى معايير الأهلية إلى تضييق نطاق ما يتم حمايته وتوجيهه. وأشار المقرر إلى وجود اتفاق واسع النطاق داخل فريق الاتصال. ومع ذلك، فإن هناك اختلاف في الرأي حول ما إذا كان ينبغي إدراج بعض عناصر المادة 3 في التعريف الوارد في المادة 1. فبعض الوفود، على سبيل المثال، يفضل الفقرة الفرعية (أ) أو (ج) التي سيتم طرحها في التعريف الوارد في المادة 3. ومع ذلك، أعرب جميع أعضاء الفريق عن تقديرهم للجهود المبذولة لوضع تعريف واسع النطاق. وهناك أيضًا نقاش حول كيفية التعامل مع المعرفة ضمن تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضافت بعض الوفود أقواس أو مصطلحات، على سبيل المثال الأقواس حول "الشعوب" و"القوانين والبروتوكولات العرفية" و"المستفيد". ولم يتم مناقشتها بعمق لأنها تخضع لمجموعة مختلفة من المناقشات. وتمت إضافة مصطلحات مثل "تم تلقيها" و"تم الكشف عنها" و"المحتفظ بها" إلى المعايير الواردة في الفقرة (أ) في المادة 3. وتم تعديل المؤهل هناك أيضًا ليعكس كيفية إنشاء المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وصيانتها بشكل جماعي. وتوقع أحد الوفود وجود فجوة محتملة في معايير الأهلية وكيفية ارتباطها بالسرية والمقدسة بموجب النهج المتدرج الذي يتم مراعاته

وفقاً للمادة 5. ونوقش جانب المؤهل الزمني؛ ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى اتفاق. وناقش الفريق أيضاً كيفية ارتباط الجوانب الزمنية بكيفية ظهور المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتم تقديم الحجج من كلا الجانبين، وتمت المناقشة بروح طيبة. وفي النهاية، تقرر أن أفضل طريقة للمضي قدماً هي وضع بديلين. وأشار المقرر إلى أن اللغة متشابهة إلى حد كبير مع الجانب الزمني المضاف إلى الفقرة الفرعية (ج). وهناك العديد من الاعتبارات الخاصة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي نفسها بالنسبة للمعارف التقليدية. وهذا هو الإطار الذي قدمه فريق الاتصال، مع الإشارة إلى أن التحفظات تم ذكرها وإثباتها بين الأقواس أو في البدائل.

55. ودعا الرئيس أعضاء فريق الاتصال المعني بالأهداف إلى تقديم تعليقاته.

56. [ملاحظة من الأمانة: شكرت جميع الوفود التي أخذت الكلمة الرؤساء والمقررين وأعضاء أفرقة الاتصال.] وقال وفد اليابان إنه شارك في فريق الاتصال المعني بالأهداف. وأعرب عن تقديره لجهود جميع المشاركين للمضي قدماً بالمناقشة. ومع ذلك، أفاد بأن المشاركين لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض النقاط. وأعرب عن خيبة أمله لأن البديل 3 والبديل 4 في نص المعارف التقليدية والبديل 3 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي قد تم حذفها دون إجماع المشاركين. وقال إنه على الرغم من أنه قدم اقتراحاً يجمع بين بعض البدائل لسد الفجوة بين الدول الأعضاء، إلا أن اقتراحه لم يتم النظر فيه بعناية وكان حذف البدائل هو الخيار الوحيد الذي تم اتخاذه في فريق الاتصال. ورأى الوفد أنه، إدراكاً لقيمة الملك العام، فمن المهم للغاية تحقيق توازن مناسب بين المصالح المختلفة لأصحابها والمستخدمين. ويمكن اعتبار المعارف المعروفة أو المستخدمة على نطاق واسع لفترة محددة خارج الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كأمثلة على المعارف التي في الملك العام. وإذا أصبحت هذه المعارف التي في الملك العام محدودة، فقد تتسبب في حدوث ارتباك. وأشار إلى أن التوصيتين 16 و20 من أجندة الـويو بشأن التنمية تشير إلى أهمية حماية الملك العام. لذلك، ينبغي الاحتفاظ بعبارة "حماية الملك العام والحفاظ عليه وتعزيزه" في كلا النصين. ويجب ضمان منع التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المصرح به للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال الاستفادة القصوى من أنظمة الملكية الفكرية الحالية. وأوضح أنه، فيما يتعلق بالاستفادة القصوى من أنظمة الملكية الفكرية الحالية، فإن هناك حاجة إلى دراسة مستمرة. وفيما يتعلق بقيمة الملك العام، يجب الاحتفاظ بها في النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s). وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مزيد من المناقشة للنص.

57. وقال وفد النيجر إن المناقشات التي جرت في الفريق بشأن الأهداف مفيدة للغاية. وأعرب عن مخاوفه بشأن الملك العام، ورأى أنه ليس هدفاً. وأفاد بأنه لا توجد معاهدة قائمة بشأن الملكية الفكرية تهدف إلى احترام الملك العام أو حمايته. وأشار إلى أنه أعرب عن هذا القلق في فريق الاتصال ولا يزال لديه مخاوف بشأنه. وأوضح أنه، عند النظر إلى الحقائق الحالية، فإن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تشكل تحدياً للملك العام. وفي مجال الملكية الفكرية، تؤدي المجالات الجديدة، مثل قواعد البيانات، إلى تآكل الملك العام في نظام الملكية الفكرية التقليدي، في حين أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المعارف التقليدية ليست كذلك.

58. وقال وفد بوليفيا المتعددة القوميات إن وجود معاهدة ملزمة تهدف لحماية المعارف التقليدية أمر حيوي بالنسبة للشعوب الأصلية. وأضاف أنه تم حذف البديل 3 على أساس توافق آراء جميع أعضاء فريق الاتصال وتم الاحتفاظ بالبديل 1 الجديد من أجل مختلف الوفود التي أرادت الإبقاء على البديل 3. وقد تمت مناقشة الإشارة إلى الملك العام بشكل مطول ولم تحظ بتأييد الجميع. ويتعين على اللجنة الحكومية الدولية المضي قدماً في حوار مخلص وصریح.

59. وفتح الرئيس الباب لتعليقات الخبراء في فريق الاتصال على الموضوع. ولم يكن هناك تعليقات. وفتح الباب لمناقشة تقارير أفرقة الاتصال.

60. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لم يشارك في فريق الاتصال هذه. وعند سماع التقرير، لاحظ أن البديل 3 الأصلي لم يتم إدراجه في نتائج فريق الاتصال. ومثل وفد اليابان، أعرب عن خيبة أمله إزاء هذه النتيجة المحددة، حيث رأى

أن هناك عناصر في هذا البديل ذات قيمة، مثل حماية الابتكار ونقل المعارف ونشرها. وأعرب عن استعداده لاقتراح بديل جديد يتضمن بعض هذه العناصر ويحسّن النص من خلال الجمع بين بعض عناصر البديل 3 والبديل 2. ويكون البديل الجديد على النحو التالي: "الهدف من هذا الصك هو تأييد الاستخدام السليم للمعارف التقليدية داخل نظام البراءات، وفقاً للقانون الوطني، واحترام قيم أصحاب المعارف التقليدية من خلال: (أ) المساهمة في حماية الابتكار ونقل المعارف ونشرها، بما يعود بالنفع المتبادل على أصحاب ومستخدمي المعارف التقليدية المحمية وبطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في توازن الحقوق والالتزامات؛ (ب) الاعتراف بقيمة الملك العام النابض بالحياة، ومجموعة المعارف المتاحة للجميع والتي تعتبر ضرورية للإبداع والابتكار، والحاجة إلى حماية الملك العام وحفظه وتعزيزه؛ (ج) منع المنح الخاطئ لحقوق البراءات على المعارف التقليدية غير السرية". ومن منظور أشكال التعبير الثقافي التقليدي، استمع الوفد بعناية ورأى وجود قيمة في تقرير فريق الاتصال. وأعرب عن خيبة أمله لحذف البديل 3 وأعرب عن تطلعه إلى دراسة أكثر دقة لتبسيط الافتتاحية. وقال إنه سوف يأخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار. ومع ذلك، في الوقت الحالي، فإنه يواصل البحث عن قيمة في عناصر من كل من البديل 2 و البديل 3 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي ونتيجة لذلك اقترح بديل 4 جديداً، يحتوي على عنصر جديد. وأفاد بأنه، على مدار الدورات، كان من الأهداف الأساسية حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي وتعزيزها بحيث يمكن أن تكون أساساً للتنمية المجتمعية، حيثما رغبت الشعوب الأصلية في ذلك. وفيما يلي نص البديل 4 الجديد: "الهدف من هذا الصك هو تأييد الاستخدام والحماية السليمين لأشكال التعبير الثقافي التقليدي في نظام الملكية الفكرية، وفقاً للقانون الوطني، مع احترام مصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل (أ) منع الالتمك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المصرح به لأشكال التعبير الثقافي التقليدية؛ (ب) تشجيع وحماية الإبداع والابتكار، سواء كان تجارياً أم لا، مع الاعتراف بقيمة الملك العام والحاجة إلى حماية الملك العام والحفاظ عليه وتعزيزه؛ (ج) منع المنح أو التأكيد الخاطئ لحقوق الملكية الفكرية على أشكال التعبير الثقافي التقليدي؛ (د) تشجيع الاستخدام السليم لأشكال التعبير الثقافي التقليدي لأغراض التنمية المستدامة والمجتمعية، حيثما رغبت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في ذلك".

61. وأعرب الرئيس عن قلقه لأنه في حين من المفترض أن تضيق اللجنة الحكومية الدولية الفجوات، إلا أنها تنتقل إلى البديل 5 والبديل 4. ومع ذلك، يحق للدول الأعضاء إجراء أي مداخلات تريدها. وأفاد بأنه قضى الكثير من الوقت كمسؤول سياسات يتعامل مع الأهداف، واستعرض معظم أهداف الملكية الفكرية التي تمت الإشارة إليها. ورأى أنه يجب أن يكون الهدف عبارة واضحة ودقيقة لغرض الصك، والذي يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ وذو صلة. وطلب من جميع الأعضاء النظر بعناية في مداخلاتهم.

62. وقال وفد الأرجنتين، بعد أن قرأ واستمع بعناية فائقة لنتائج فريق الاتصال المعني بالأهداف، إنه يبدو أن إحدى الطرق التي تستحق البحث من أجل تقليص عدد الخيارات قد تتمثل في دمج الخيارين المقترحين من قبل فريق الاتصال. وطلب من الأمانة عرض هذين البديلين على الشاشة. وأفاد بأنه سوف يقدم الاقتراح إلى المُيسرين.

63. وقال وفد سويسرا إنه شارك في فريق الاتصال المعني. وأنه استمع إلى المداخلات وطلب توضيحاً للمنهجية. ورأى الوفد أن اللجنة الحكومية الدولية تعمل في أفرقة الاتصال، التي تقدم بعد ذلك أعمالها في الجلسة العامة للمُيسرين لتناولها، حسب الاقتضاء، وإعداد النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s). وأشار إلى أن الأمر يختلط عليه لأن بعض الوفود تقترح بدائل إضافية، والتي هي في الواقع العمل الذي قام به فريق الاتصال.

64. وأوضح الرئيس أن من المسموح للدول الأعضاء تقديم اقتراح. وسوف يأخذ المُيسران في الاعتبار جميع الاقتراحات والمقترحات، ويصدرون النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s) التي لن تكون نسخة معدلة حرفية لجميع المقترحات.

65. وقال وفد نيجيريا إنه لم يشارك في فريق الاتصال المعني بالأهداف. ورأى عدم ضرورة مداخلات وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ولفت انتباه المُيسرين إلى الفقرتين 11 و12 من الديباجة، التي ينبغي أن يأخذها في الاعتبار.

وقال إنه يجب التمييز بين إعادة صياغة الأهداف والمبادئ في الديباجة. ومن الواضح أن الفقرتين 11 و12 من الديباجة تتعاملان فيما يبدو مع ما تم سماعه حتى الآن. وأوضح أن الولاية تتمثل في محاولة تبسيط النصوص. وذكر أن الموقف المتعلق بالمضي خطوتين إلى الأمام وثلاث خطوات إلى الوراء لن يفيد اللجنة الحكومية الدولية بأي شيء.

66. واقترح وفد بوليفيا المتعددة القوميات عدم الدخول في مفاوضات بشأن بدائل جديدة، لأن أفرقة الاتصال قد أنجزت شيئاً من ذلك بالفعل.

67. وصرّح وفد إندونيسيا أن عمل أفرقة الاتصال واللجنة الحكومية الدولية يتمثل في تقليص عدد البدائل وتبسيط اللغة. وينبغي أن تكون أهداف نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع والاستخدام غير المصرح به. وأفاد بأنه يتم إدخال بدائل جديدة باستمرار في النص، ولا بد من دمجها لإيجاد حل وسط. وبعد ذلك، يتم طرح بدائل جديدة مرارا وتكرارا. واقترح ترك البدائل هناك والتركيز على تبسيط لغة البدائل المختلفة.

68. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن قلقه إزاء المقترحات والبدائل الجديدة. وأشار إلى أنه يتعين على اللجنة الحكومية الدولية التحلي بالإنصاف والنزاهة. وخلاف ذلك، يكون كل العمل المنجز في فريق الاتصال عديم الجدوى. وطلب التأييد من الرئيس في التأكد من اتباع الإجراءات التي حددها.

69. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه شارك في فريق الاتصال. وردّد التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا والآخرين الذين شاركوا مخاوفهم بشأن المنهجية. وأفاد بأنه قدم بعض النقاط الجوهرية كمشارك. وتطرق إلى مسألة إلغاء البديل 3 والبديل 4، وقال إنه نظر لفترة من الوقت في كيفية تقليل عدد البدائل. وأوضح أن الغرض من البديل 1 هو دمج جميع العناصر التي كانت موجودة سابقاً في البديل 1 والبديل 3 والبديل 4 في بديل واحد. وأفاد بأن هذا هو ما اجتمعت عليه الآراء في فريق الاتصال. وقال إن هناك بالفعل اقتراح مقدم يهدف إلى دمج البديل 2. وأنه نظر في هذا الاقتراح وناقشه، وأن الأغلبية ترى وجود فجوة مفاهيمية كبيرة بين البديل 2 والبدائل 1 و3 و4. وأوضح أن الغالبية تؤيد الإبقاء على هذه الفجوة المفاهيمية.

70. وقال وفد مصر إنه أعد مشاريع لجميع الصكوك الثلاثة قيد النظر. ومع ذلك، فإنه احترق حقيقة أن اللجنة الحكومية الدولية قد وافقت على سد الفجوات. ولذلك، لم يقترح بدائل إضافية. وأشار إلى أنه قد عمل بالفعل مع السيد بول كوروك في فريق الاتصال المعني بالموضوع ولم يرغب في عرض وتقديم مشاريعه.

71. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن الرئيس قد أعطى فريق الاتصال تفويضاً واضحاً لإيجاد صيغة توفيقية ولغة مقبولة. وأفاد بأن الدول الأعضاء لم تأت إلى اللجنة الحكومية الدولية لمجرد التمسك بتفضيلاتها، ولكن لتضييق الفجوات. وأعرب عن قلقه هو أيضاً فيما يتعلق بالإجراء. ورأه إن ما تم القيام به في فريق الاتصال لتقليل عدد البدائل وتجنب التكرار هو نهج جيد. وتوقع أن يتبع الميسران نفس النهج في إعداد النسخة المعدلة الأولى (Rev.1s). وفيما يتعلق بفريق الاتصال المعني بالموضوع، ذكر الوفد أن لديه سؤالاً محدداً للغاية فيما يتعلق بالصياغة الجديدة: "تم تلقيها" و"تم استعراضها". ورأى أن هذا المفهوم الجديد يحتاج إلى مزيد من التوضيح بشأن من سيتلقى ويستعرض. وطلب توضيحاً بشأن هذين المصطلحين.

72. وقال وفد النيجر إن فريق الاتصال المعني بالأهداف حاول تقليل الاختلافات في وجهات النظر، تمشياً مع الولاية التي كلفه بها الرئيس. وأعرب عن أسفه لأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يواصل زيادة نقاط الاختلاف. ومن أجل الإنصاف، طلب من الميسرين حذف عبارة "مع احترام الملك العام" في البديل 1، في حال اعتماد ذلك البديل.

73. وقال وفد تايلند إنه انضم إلى فريق الاتصال المعني بالموضوع وأعرب عن تقديره للتخلي بالصرحة في المناقشات والجدية في العمل. ومع ذلك، فإنه أعرب عن القلق ذاته الذي أعربت عنه وفود سويسرا واندونيسيا وغيرها بشأن بعض الدول الأعضاء التي تقترح بدائل في الجلسة العامة. وأفاد بأن مذكرة المنهجية، وخاصة الفقرة 13، تقدم إرشادات واضحة.

74. وقال ممثل توباج أمارو إنه بعد 20 سنة، فشلت عملية التفاوض التي تهدف إلى صياغة ثلاثة صكوك دولية. وتصبح الأهداف أطول وأكثر تعقيداً. وتم تقديم معايير الأهلية. وتساءل عن سبب أن التراث الثقافي أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي ستكون مؤهلة أم لا. وأوضح أنه، فيما يتعلق بالتعاريف، بعد 20 عاماً، لا تستطيع اللجنة الحكومية الدولية الدخول في مناقشات جديدة والتفكير في تعريفات جديدة. وأوضح أن الهدف من الصك الملزم قانوناً واضحاً تماماً، وهو منع التملك غير المشروع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بجميع أشكالها، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة. ورأى الوفد أنه لا يمكن قبول المقترحات الجديدة في تلك المرحلة. وطلب من اللجنة الحكومية الدولية التفاوض في الجلسة العامة بمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية.

75. وأكد الرئيس أن ممثلي الشعوب الأصلية شاركوا في جميع أفرقة الاتصال.

76. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن اللجنة الحكومية الدولية هي عملية يحركها الأعضاء وأن مخرجات الدول الأعضاء تشكل عنصراً مهماً في هذه العملية. وأقر بأهمية عملية فريق الاتصال، وأعرب عن تأييده لها. وأشار، فيما يتعلق بنتائج فريق الاتصال المعني بالموضوع، إلى أنه شارك في فريق الاتصال هذا، ولم يكن هناك اتفاق أو توافق في الآراء بشأن مسألة التقييدات الزمنية. ولم تنح لفريق الاتصال فرصة لمناقشة وضع معايير الأهلية ضمن سياق أوسع. وأوضح أنه سوف يفكر في تلك القضايا، لا سيما وضع معايير الأهلية.

77. وقال الرئيس إن مهمة الميسرين تتمثل في إصدار النسخة المعدلة الأولى (Rev.1s)، مع مراعاة عمل أفرقة الاتصال والمداخلات التي تمت في الجلسة العامة على وجه الخصوص. وأوضح أن مهمة الميسرين هي تضيق الفجوات. وأن لديهما درجة من المرونة في صياغة النص. وطلب من الدول الأعضاء أن تدرس موقفها بعناية، لا سيما بشأن الأهداف. وأفاد بأن اللجنة الحكومية الدولية أحرزت تقدماً في مجال الموضوع وأن ذلك جيد للغاية، على نحو ما أشار إليه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد الرئيس أن الأهداف يجب أن تكون قصيرة وموجزة وقابلة للتنفيذ. وطلب من الأعضاء النظر في أهداف اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ("اتفاقية برن") واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ("اتفاقية باريس") واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لاتفاقية التنوع البيولوجي ("بروتوكول ناغويا").

78. [ملاحظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الدورة في اليوم التالي، الموافق 20 مارس 2019]. وأدلى الرئيس بتعليقات قليلة تعكس مناقشات اليوم السابق. ويرجع السبب في وجود اللجنة الحكومية الدولية إلى مخاوف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بمصالحهم وحقوقهم على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالحماية الكافية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في نظام الملكية الفكرية. وأعدت الويبو مشروع تحليل الثغرات المحدثين اللذين يحددا عدداً كبيراً من الثغرات. وعلى اللجنة الحكومية الدولية أن تنظر فيما إذا كان نظام الملكية الفكرية الحالي يحمي بشكل مناسب مصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الرئيس إلى دراسة حالة مأخوذة من وسائل الإعلام، والتي أبرزت بعض مخاوف الشعوب الأصلية. وأوضح أن هناك تقرير عن التملك الثقافي غير المشروع فيما يتعلق بسلسلة تنفليكس الشهيرة "After Life". ولقد شاهد هذه السلسلة من تنفليكس ملايين الناس. وغالباً ما كان الشخصية الرئيسية جالساً في غرفة معيشته أمام ما بدا أنه لوحة أسترالية للسكان الأصليين من منطقة بابونيا في وسط أستراليا النائي. وبعد أن اكتشفت وسائل التواصل الاجتماعي هوية الفنان، ظهر أنها مزيفة وأنها من إبداع رسام إنكليزي في التسعينيات. وكشفت متحثة باسم بابونيا

أنها تنبغي إلى أسلوب بابونيا وتصور أعمال الرجال، ولا ينبغي أن تكون قد رسمتها فنانة. وقالت: "لقد صُدمت عندما نظرت إليها ... لا ينبغي نسخها ... هذه سرقة ... إنهم لا يفهمون ... إنهم فقط يرون أنه شيء يتم عرضه، لكننا لا نراها بهذه الطريقة. نحن نعتبرها بمثابة تاريخنا، وهذا هو علاقتنا بما نحن عليه. وهذا هو ارتباطنا بأرضنا وبلدنا وشعبنا. إنها شيء مذهل. لقد نقلت هذه المعرفة منذ أجيال". وقال الرئيس إن الجانب الإيجابي لتلك القصة هو أن الفنانة اعتذرت بصدق وأعربت عن أسفها حقًا للتسبب في ارتكاب جريمة، وقالت إنها لن ترسم مثل هذا العمل أبدًا. ومع ذلك، لم يقدم منتج "After Life" وتغليكس أي رد عند الاستفسار عن هذه المشكلة. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت اللوحة لا تزال معروضة في سلسلة لاحقة من "After Life". وأكد الرئيس على دور أفرقة الاتصال التي أثبتت نجاحها في الماضي. وأوضح أنها تشكلت بهدف السماح لمجموعة صغيرة من الخبراء بالعمل بروح من التعاون في جو يتسم بالثقة والانفتاح لبناء مواقف تقوم على توافق الآراء، أو على الأقل السماح بطرح المواقف التي لم تحظ بتوافق كامل في الآراء لكي تنظر فيها جميع الدول الأعضاء. وقال إن الأمر يتعلق باكتساب فهم مشترك والعمل بروح من التوافق. وفي الأساس، لإحراز تقدم، يتعين على الدول الأعضاء التحلي بعقلية منفتحة لتحدي نفسها وأن تكون منفتحة على الأفكار الجديدة. وبعد كل شيء، فإن اللجنة الحكومية الدولية جزء من نظام يركز على الابتكار والإبداع. ورأى الرئيس أن اللجنة الحكومية الدولية تصنع المستقبل، وينبغي أن يكون هذا هو تركيزها. وكما يتضح من حادثة "After Life"، فإنها ليست نشاطًا فكريًا يحدث داخل فراغ. بل هي مشاكل واقعية وأضرار تلحق بالشعوب الحقيقية التي تكافح من أجل البقاء الثقافي ولا تملك الموارد اللازمة للدفاع عن حقوقها القانونية أو حمايتها. ولكل دولة عضو الحق في طرح مواقفها ويتعين على اللجنة الحكومية الدولية إيجاد توازن مناسب. وفيما يتعلق بالأهداف، أشار إلى أن هدفه هو محاولة معرفة ما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء تحدي نفسها والنظر خارج الصندوق. وأفاد بأنه قد يعمل مع المُيسرين للنظر في هدف واحد والمضي قدمًا بخيار واحد لتحقيق التوازن بين جميع المصالح، والاستفادة من الفكرة التي طرحها وفد الأرجنتين.

79. [ملاحظة من الأمانة: يتأسس نائب الرئيس، السيد جوكا ليدس من فنلندا، الدورة في هذه المرحلة.] ودعا نائب الرئيس الدول الأعضاء التي قدمت وثائق لتقديم عروض توضيحية عن مقترحاتها بشأن أوراق العمل. أو التوصيات. ودعا وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم الوثائق WIPO/GRTKF/IC/39/10 و WIPO/GRTKF/IC/39/11 و WIPO/GRTKF/IC/39/12.

80. وقدّم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/10 بعنوان "الأثر الاقتصادي لتأخير البراءات وعدم اليقين: مخاوف الولايات المتحدة بشأن مقترحات لوضع متطلبات جديدة للكشف عن البراءات". وتُعد تلك الوثيقة ذات صلة بمتطلبات الكشف وولاية اللجنة الحكومية الدولية باستخدام نهج قائم على الأدلة في نظره في التجارب الوطنية في مجال الملكية الفكرية والمعارف التقليدية. وتم تقديم هذه الوثيقة لأول مرة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأفاد الوفد بأنه، بعد إصدار التقرير المتعلق بالتأثير الاقتصادي لمتطلبات الكشف وطلبات البراءات الخاصة بالابتكار القائم على الموارد الوراثية، بتكليف من الاتحاد الدولي لجمعيات ومنتجي الأدوية والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية في حدث جانبي في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، قام بتحديث ورقة عمل لدمج نتائج تقريره. وتحلل الورقة تأثير متطلبات الكشف على البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية بسبب الشكوك التي ستدخلها في نظام البراءات. وتستند ورقة العمل إلى الدراسات الاقتصادية الأخيرة التي استعرضها النظراء. وتنظر الورقة في تأثير التأخير في استعراض البراءات على نمو الأعمال، بما في ذلك نمو العمالة والمبيعات للشركات الناشئة. ومن بين النتائج التي توصلت إليها، أن التأخير في استعراض البراءات من شأنه أن يقلل من نمو العمالة لشركة ناشئة بمعدل 19.3% ونمو المبيعات بمعدل 28.4% على مدى خمس سنوات بعد قرار الإجراءات الأول بشأن طلب البراءة. ونظرت الوثيقة في حالة عدم اليقين القانوني التي قد تشجع الشركات على التخلي عن حماية البراءات لصالح أشكال حماية أضعف أو غير مكشوف عنها، مثل الأسرار التجارية، أو الأسوأ من ذلك، قد تقرر الشركات تقليل الابتكارات وبدلاً من ذلك تعتمد على الأبحاث التي يجريها الآخرون. وقد يؤدي أي متطلب جديد للكشف إلى عدم اليقين القانوني في البراءات

الممنوحة مما قد يؤثر على القدرة التنافسية الإجمالية للشركة في السوق، بما في ذلك الآثار السلبية على الترخيص والبحث والتطوير والاستثمار والتقاضى. وأعرب الوفد عن مخاوف اقتصادية لديه بشأن المقترحات الخاصة بمتطلبات الكشف الجديدة التي هي قيد نظر اللجنة الحكومية الدولية وحث الدول الأعضاء على توخي الحذر عند بحث تلك المقترحات. ودعا اللجنة الحكومية الدولية إلى النظر بعناية في تلك الورقة المعدلة. وأعرب الوفد عن سروره بتقديم الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/11 بعنوان "تحديد أمثلة للمعارف التقليدية من أجل التحفيز على مناقشة ما ينبغي أن يكون موضوعاً محمياً وما لا يُعترم حمايته". وقد أعاد تقديم تلك الوثيقة بناءً على مناقشات جرت في الدورات السابقة للجنة الحكومية الدولية، عندما أبدت بعض الوفود اهتمامها بتلك الوثيقة. وبتمثل هدفه في أن يتم إبلاغ اللجنة الحكومية الدولية بماهية المعارف التقليدية التي ينبغي حمايتها وما لا يُعترم حمايتها. ويوضح أحد الأمثلة الواردة في الورقة كيف استخدمت الجماعات الأصلية النباتات قبل عصور الأزيك الكولومبيين وغيرهم قبل أن يتم ابتكار المضادات الحيوية الحديثة. ومن المعروف أن المصريين القدماء استخدموا الخبز المتعفن قبل ابتكار البنسلين. وأشار الوفد إلى أن ذلك سيكون موضوعاً محمياً عن طريق تحديد بعض المنتجات والأنشطة المعروفة على أساس المعارف التقليدية. وسيساعد هذا الفهم للجنة الحكومية الدولية على المضي قدماً في عملها بشأن المعارف التقليدية. وأعرب عن رغبته في مواصلة النقاش حول هذه الورقة، لأنها تُعد أداة قيمة تستخدم نهجاً قائماً على الأدلة، وفقاً لتكليف الجمعية العامة. كما أعرب الوفد عن سروره لتقديم اقتراح من وفدي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشأن "دراسة أمانتها الويبيو عن النظم الفريدة الحالية لحماية المعارف التقليدية في الدول الأعضاء في الويبيو" على النحو الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/12. وبعد أن قدّم الوفد تلك الوثيقة خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، أعرب عدد من الدول الأعضاء عن اهتمامهم بالدراسة. وبتمثل الغرض من الاقتراح الوارد بتلك الوثيقة في تقديم مساهمة قيمة في عمل اللجنة الحكومية الدولية بشأن التوصل إلى اتفاق بشأن صك (صكوك) قانونية دولية من أجل الحماية الفعالة للمعارف التقليدية. ويتضمن عمل اللجنة الحكومية الدولية تحديث وإجراء الدراسات التي تشتمل على التشريعات المحلية. ومن المفهوم أن المهام التي تواجه اللجنة الحكومية الدولية تنطوي على موازنة مجموعة معقدة من القضايا تشمل الاستجابة لشواغل الشعوب الأصلية بشأن استخدام المعارف التقليدية، لا سيما في سياق تجاري، مع السماح بالاستغلال النشط للمعارف التقليدية من قبل مجتمع المنشأ نفسه، وكذلك حماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين مثل قطاع الصناعة والمتاحف ودور المحفوظات والمكتبات. وخلال العشرين سنة الماضية، استحدث عدد من الدول الأعضاء في الويبيو أحكام قوانينها الوطنية لحماية المعارف التقليدية. وعلى سبيل المثال، طبقاً لموقع الويبيو على الإنترنت، سنّت كينيا وزامبيا قوانين خاصة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في عام 2016. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن تلك اللوائح وغيرها من اللوائح المتعلقة بحماية المعارف التقليدية. وأشار إلى أن اللجنة الحكومية الدولية سوف تستفيد من فهم أفضل لنطاق تلك القوانين، وطبيعة وفعالية تنفيذها وتأثيرها الإجمالي. وتهدف الدراسة المقترحة إلى الاستفادة من مجموعة الأعمال التي تم إنجازها في اللجنة الحكومية الدولية وجمع مزيد من المعلومات التي من شأنها تزويد اللجنة بفهم أفضل للأنظمة الفريدة لحماية المعارف التقليدية. ويتضمن الاقتراح أسئلة تتعلق بطبيعة الأنظمة الحالية للمعارف التقليدية، ومدى تنفيذ البلدان لهذه القوانين واللوائح وتطبيقها، وأمثلة على كيفية تطبيق هذه القوانين واللوائح، وما إذا كانت تلك القوانين يمكن أن تنطبق أم لا على الموضوع، والاستخدام من قبل الجمهور، وأي استثناءات وتقييدات قد تنطبق. وأفاد الوفد بأن هذه الدراسة مختلفة عن الدراسات الأخرى، وهي تمثل الخطوة التالية التي ستعتمد على الدراسات الحالية. وتهدف اللجنة الحكومية الدولية في الأساس إلى تطوير أداة تعمل في الواقع مع معايير واضحة يمكن استخدامها من قبل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات. وسوف تنظر اللجنة إلى ما هو أبعد من لغة القوانين والاتفاقات المشمولة في الدراسات الحالية وغيرها من المواد المرجعية، وتنظر في كيفية عمل تلك القوانين والاتفاقيات على أرض الواقع، وكيفية تنفيذها وتأثيرها على المشاركين. وأشار إلى أن الدراسة المقترحة لن تؤخر التقدم أو تضع أي شروط مسبقة للمفاوضات، بل تعكس الجهود حسنة النية المبذولة لجمع معلومات أكثر تحديداً وأوثق صلة من تلك المتصورة في الدراسات السابقة وجمع التحديتات من تلك الدول الأعضاء التي أقرت مؤخراً قوانين جديدة للمعارف التقليدية. وبالتالي، تهدف الدراسة إلى إنتاج معلومات مهمة من أجل إبلاغ اللجنة الحكومية الدولية ودعم عملها. ودعا الوفد الأعضاء الآخرين لتأييد هذا الاقتراح.

81. وفتح نائب الرئيس الباب للتعليقات.

82. ولم يرغب وفد مصر في التعليق على الدراسات والتوصيات التي قدمتها بلدان أخرى، لأنه سبق أن فعل ذلك في الدورات السابقة. وأوضح باختصار أنه، بعد 20 عامًا، لا تحتاج اللجنة الحكومية الدولية إلى أي وثائق أخرى. وأشار إلى أن الوقت قصير وهناك حاجة للتركيز على مشاريع النصوص. ولم يرغب في الخوض في مناقشة قضايا فلسفية.

83. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمه الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/10. وكما هو موضح في الوثيقة، فإن إدراج متطلب الكشف الإلزامي سيؤدي إلى تأخير عملية منح البراءات الحالية وخلق حالة من عدم اليقين لمودعي طلبات البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يعيق متطلب الكشف الإلزامي النمو السليم للصناعات التي تستخدم الموارد الوراثية في البلدان الناشئة والنامية، في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وأعرب الوفد عن قلق كبير مشترك حول متطلب الكشف الإلزامي. ورأى أن التحليل المستند إلى البيانات الموضوعية المبينة في تلك الوثيقة مفيد للغاية لإحراز تقدم في عمل اللجنة الحكومية الدولية، باستخدام نهج قائم على الأدلة. وعلى سبيل المثال، مع مراعاة حقيقة أن مُدد حقوق البراءات محدودة (أساسًا 20 عامًا من تاريخ التسجيل)، فإن كلا من اللوحة "أ" واللوحة "ب" الموضحين في الشكل 4 في الوثيقة مقنعان للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الوثيقة الضوء على تأثير متطلب الكشف على الشركات الناشئة. ونظرًا لأن دعم الشركات الناشئة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الناشئة والنامية والمتقدمة، فقد وفرت الوثيقة أيضًا لجميع الدول الأعضاء رؤية قيمة لهذا الجانب المهم للغاية. وأعرب الوفد عن مواصلة التزامه بالمساهمة في المناقشات البناءة في اللجنة الحكومية الدولية بطريقة تستند إلى الأدلة، بناءً على الدروس المختلفة المستفادة من المعلومات التفصيلية الموضحة في الوثيقة. كما أعرب عن تقديره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمه الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/11. وأفاد بأن هناك الكثير من الأشياء التي يجب مراعاتها قبل البدء في مناقشة نطاق الحماية. وتشتمل تلك الوثيقة على العديد من المنتجات والأنشطة المعروفة التي قد تكون مرتبطة بالمعارف التقليدية والتي تُشكل نقطة انطلاق جيدة للمناقشات. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالشاي، دعا الوفد الدول الأعضاء للإدلاء بتعليقات بشأن ما إذا كان ينبغي حماية الشاي كمعارف تقليدية، على الرغم من أن الشاي يتمتع به الجميع في كل مكان في العالم. وإذا أجابت أي دولة عضو بنعم، فإنه سيود طرح أسئلة إضافية، مثل السبب والمعايير. وسوف يسأل عمن يجب أن يمتلك حقوق الشاي، ومن سيكون المستفيدون، وما هو نطاق الحماية المحدد للشاي. وقبل الإجابة على هذه الأسئلة، هناك حاجة إلى تحديد معايير محددة أولاً والتوصل إلى تفاهم عالمي حول الموضوع، وهو الشاي. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/12. ورأى أن على اللجنة الحكومية الدولية اتباع نهج قائم على الأدلة كما هو منصوص عليه في الفقرة (ج) من الولاية، ولا سيما الفقرة (د) من الولاية، التي وضعت النهج القائم على الأدلة باعتباره النهج لإجراء أو تحديث الدراسات التي تتناول عدة أمور من بينها أمثلة من الخبرات الوطنية التي تشمل القوانين المحلية للدول الأعضاء. وكأحد مقدمي هذا الاقتراح، اقترح الوفد أن تدعو أمانة الويبو الدول الأعضاء في الويبو التي لديها قانون وطني فريد لحماية المعارف التقليدية للرد على الأسئلة الواردة في مرفق تلك الوثيقة. وقال الوفد إن تجميع الإجابات التي يتم الحصول عليها عن طريق إجراء تلك الدراسة سيؤدي بلا شك إلى مناقشات فعالة في اللجنة الحكومية الدولية.

84. وأيد وفد جمهورية كوريا الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/10، على نحو ما عرضها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن قلقه من أن متطلب الكشف الجديد يمكن أن يسبب تأخيرًا في عملية طلب البراءة ويضع عبئًا على المخترعين أو المودعين، مما يعوق في نهاية المطاف تطوير الاختراعات القائمة على الموارد الوراثية. وأشار إلى أنه عقد اجتماعًا مع مستخدمي الموارد الوراثية وأصحاب المصلحة، واستمع إلى آرائهم حول التأثير المحتمل لإدخال متطلبات الكشف في نظام البراءات. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن تواريخ إيداع البراءات قد تتأخر بشكل كبير عند محاولة الوفاء بمتطلبات الكشف لكل الموارد الوراثية المستخدمة في الاختراع. وأيد الوفد الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/11 لأن الورقة ستسهم في التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال تحديد بعض من المنتجات والأنشطة المعروفة القائمة على المعارف التقليدية وبالتالي تيسير إجراء مناقشة حول المعارف التقليدية التي ينبغي حمايتها وما التي ينبغي إتاحتها للجميع للصنع والاستخدام

دون تقييدات. وفيما يتعلق بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/12، أيد الوفد اقتراح الدراسة لأنه يمكن أن يوفر أساساً مفيداً للدول الأعضاء لمناقشة قضايا المعارف التقليدية بطريقة أكثر توازناً. وأعرب عن استعداده لمناقشة تلك الوثائق بشكل بناء.

85. وقال ممثل توباج أمارو إنه شارك منذ بداية اللجنة الحكومية الدولية. وأشار إلى أنه في حيرة من أمره ولا يفهم لماذا بعد مرور 19 عاماً، تستمر الوثائق الجديدة في الظهور. وأيد بيان وفد مصر. ورأى الوفد أنه، لكي تكون اللجنة الحكومية الدولية قادرة على تحديد المعارف التي يمكن حمايتها والمعارف التي لا تحتاج إلى حماية، يتعين عليها أن تسأل الشعوب الأصلية. فهناك معرفة مقدسة وروحية لا يمكن أن تخضع للمفاوضات. وطلب من الدول الأعضاء دعم مشاريع النصوص الثلاثة التي اقترحتها في عام 2012. والتمس من الرئيس عدم قبول أي وثائق جديدة وأكد أنه لا وقت لمناقشة هذه الوثائق الجديدة.

86. وقال ممثل قبائل التولايب إن هناك الكثير من معاني "التوازن". وهناك توازن في اتفاقية باريس واتفاقية برن واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ("اتفاق ترييس"). وهناك أيضاً فكرة التوازن العادل أو المجرد. وأفاد بأنه عندما نتحدث عن التوازن، فإن هناك حاجة لتحقيق توازن كامل. وعند القيام بتحليل التكلفة والعائد، ينبغي أن يحاول المرء إدراج كل وجهات النظر والقضايا ذات الصلة وجميع التكاليف والعوائد وجميع السلبيات وجميع الفرص. ورأى الممثل وجود عرض غير متوازن للغاية. فعلى سبيل المثال، في نص الموارد الوراثية، هناك خياران هما: الكشف عن المنشأ وقواعد البيانات. وأوضح الممثل أنه لم يسبق له أن رأى دراسة مقترحة عن تأثيرات قواعد البيانات على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فهناك دراسة أجرتها الشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية، والتي تبدو أنها اكتسبت اهتماماً بشأن التكاليف المحتملة. ويتعين على اللجنة الحكومية الدولية بالفعل النظر في الافتراضات المتعلقة بتلك التكاليف المحتملة للصناعات الدوائية أو الزراعية أو غيرها من الصناعات. ولم تذكر أي دراسة ما الذي سيترتب على عدم الكشف عن المنشأ من آثار على الشعوب الأصلية أو ما هي الأضرار أو الفوائد التي تعود على الشعوب الأصلية من الكشف عن المنشأ. ورأى الممثل أن عبارة "قائم على الأدلة" جيدة، لكن يجب أن يكون هناك محاسبة كاملة. وعلى الدول الأعضاء النظر في التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك التأثيرات الثقافية على الهوية والقيمة الروحية. وفيما يتعلق بمسألة الفهم الكامل، وافق الممثل على الاقتراح الداعي إلى وجود فهم عالمي للشاي، ولكن لن يكون في الوقت المناسب لإنتاج مجموعة ذات مغزى من الصكوك في اللجنة الحكومية الدولية. وأشار إلى أن اللجنة تتجه نحو نهج إيطاري، لذلك طلب وضع الإطار، والحصول على الخبرة اللازمة لإنشاء قاعدة الأدلة تلك. وقال إنه لا يمكن إنشاء قاعدة أدلة دون وجود نظام لإنشاء الأدلة، لتقييم التأثيرات على كل من قطاع الصناعة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ورأى الممثل عدم الحاجة لإجراء دراسات، والتي هي مجرد تكتيك للتأخير. وطلب إجراء دراسات حول التأثيرات على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكذلك لإدراج آرائهم في العملية والتعرف على الأدلة من وجهة نظرهم.

87. وقال وفد نيجيريا إنه لا مانع من اتباع نهج قائم على الأدلة. وأشار إلى أن المجموعة الأفريقية ليست قلقة من الدراسات القائمة على الأدلة. ومع ذلك، هناك الكثير من الأشياء الجديدة التي تحدث باستمرار في هذا الموضوع. وتساءل عما إذا كانت اللجنة الحكومية الدولية ستبقى دائماً تتحدث عن التطورات الجديدة. وأعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء التي تطرح تلك الدراسات تفعل ذلك بحسن نية. ومن المهم أن ندرك أن اللجنة الحكومية الدولية لن توقف الوقت. وأشار إلى أمثلة فريدة موضحاً أن البلدان المذكورة لم تمارس ذلك لمدة تصل إلى خمس سنوات. وقال إن السؤال هو كيف يمكن للمرء الحصول على تجربة موثوق بها. وأضاف أن إعداد قانون دولي يشبه وضع وثيقة إيطارية، واستنباط الأفكار من التجارب الوطنية والتجارب العالمية. وهذا هو السبب وراء قيام اللجنة الحكومية الدولية بعمل وثيقة إيطارية. ورأى الوفد أن الإشارة إلى البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان التي وضعت أنظمة فريدة لحماية المعارف التقليدية من شأنها أن تتراجع وتنتظر منها تطوير الخبرات. وأشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل قبيلة تولايب فيما يتعلق بالإنصاف والتوازن. ورأى الوفد أنه لا ينبغي لأحد أن يكون متحيزاً في الاستخدام الانتقائي للدراسات التي يريد المرء تقديمها. ولا أحد يبدو أنه يهتم بالآثار الثقافية وأضرار القرصنة البيولوجية،

أو إساءة استخدام نظام البراءات على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأفاد بأن اللجنة الحكومية الدولية تكافح لجلب ممثلي الشعوب الأصلية، ومع ذلك من المفترض أن تحمي معلوماتهم. ولا يمكن أن تظل اللجنة الحكومية الدولية إلى الأبد مشاركة في دراسات تفتقر إلى التوازن.

88. ودعا نائب الرئيس وفد جمهورية كوريا إلى تقديم الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/13.

89. وقدم وفد جمهورية كوريا الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/13 بعنوان "التوصية المشتركة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها"، التي ترعاها وفود كندا واليابان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وأشار الوفد إلى أنه قد تم تقديم التوصية المشتركة سابقاً في الدورات السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وأفاد بأنه يمكن لهذه التوصية المضي قدماً في اللجنة الحكومية الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ورأى أن الاقتراح سيعزز استخدام أنظمة المعارضة للسماح لأطراف ثالثة بالاعتراض على صحة البراءة ووضع واستخدام مدونات قواعد السلوك الطوعية وتبادل الوصول إلى قواعد البيانات، من بين أمور أخرى، لمنع المنح الخاطئ للبراءات للاختراعات القائمة على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ولم يستطع الوفد إبداء المزيد من التأكيد على أهمية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأعرب عن رغبته في مواصلة مناقشة التوصية المشتركة المقترحة لأنها تحدد الأهداف الرئيسية وتيسر إنشاء آليات فعالة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ودعا الوفود الأخرى إلى الإعراب عن تأييدها لهذا الاقتراح وأن يوصوا بمزيد من المناقشة.

90. وفتح نائب الرئيس الباب للتعليقات.

91. وأيد وفد اليابان، بصفته راعياً مشاركاً، التوصية المشتركة الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/13، والتي تُعد أساساً جيداً لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، لا سيما بشأن منح الخاطئ للبراءات. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن تلك التوصية المشتركة.

92. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية التوصية المشتركة المقترحة المقدمة من وفد جمهورية كوريا. وأفاد بأنه يمكن استخدام تلك الوثيقة كتندير لبناء الثقة لمساعدة اللجنة الحكومية الدولية على المضي قدماً في القضايا الرئيسية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ورأى الوفد أن الاقتراح سيعزز استخدام أنظمة المعارضة للسماح لأطراف ثالثة بالاعتراض على صحة البراءة ووضع واستخدام مدونات السلوك الطوعية وتبادل الوصول إلى قواعد البيانات، من بين أمور أخرى، لمنع المنح الخاطئ للبراءات للاختراعات القائمة على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأعطى بعض الأمثلة على ذلك. وفيما يتعلق بأنظمة المعارضة، أوضح الوفد أن قانون البراءات الأمريكي يوفر آلية للأطراف الثالثة لتقديم مطبوعات ذات أهمية محتملة لفحص طلب البراءة مع وصف موجز للأهمية المؤكدة لكل وثيقة مقدمة. وتم استحداث هذا الحكم في عام 2012 بموجب قانون الاختراعات الأمريكي. وأفاد بأنه يجب تقديم هذه الطلبات قبل تاريخ إشعار السماح. وأضاف أن عمليات التقديم المقدمة من أطراف ثالثة لا تؤخر أو تتدخل بطريقة أخرى في فحص طلبات البراءات لأنها مجرد تقديم معلومات إضافية إلى فاحصي البراءات دون أن ينج عنها متطلبات إجرائية. ويتم تقديم ما يقرب من نصف الطلبات المقدمة من أطراف ثالثة في مراكز التكنولوجيا التي تفحص الاختراعات التكنولوجية الحيوية والصيدلانية والكيميائية وكذلك تلك المتعلقة بالهندسة الكيميائية والغذائية. وفيما يتعلق بمدونات السلوك الطوعية، أشار الوفد إلى أن هناك عدد من الاختراعات الصيدلانية والتكنولوجية الحيوية، بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة، والوقود الحيوي والمنتجات الزراعية، والمركبات والعمليات المستخدمة في الطبيعة وبعض منها يشمل المعارف التقليدية المرتبطة بها. ووضعت العديد من الشركات مبادئ توجيهية وقواعد للبحث البيولوجي السليم. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة النقاش حول تلك التوصية المشتركة المقترحة لأنها تحدد الأهداف الرئيسية وتيسر إنشاء آليات فعالة لحماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. ودعا الوفود

الأخرى إلى الإعراب عن تأييدها لهذا الاقتراح ورَّحَّبَ بالمشاركين الإضافيين. كما أعرب عن تطلعه إلى استمرار المناقشات بشأن هذا الاقتراح.

93. وقال وفد مصر إن التوصيات المشتركة تعكس مصالح أولئك الذين قدموها. ورأى أنه لا جدوى من الوثائق WIPO/GRTKF/IC/39/10 و WIPO/GRTKF/IC/39/11 و WIPO/GRTKF/IC/39/12 و WIPO/GRTKF/IC/39/13 و WIPO/GRTKF/IC/39/14 و WIPO/GRTKF/IC/39/15 و WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17. وأفاد بأن يتبقى دورة واحدة فقط للمضي قدماً. ومن الأفضل العودة إلى النصوص من أجل إجراء مناقشة بناءة.

94. وأيد وفد الاتحاد الروسي التوصيات الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/13، التي تشتمل على تلك التعاريف وكذلك التدابير الإضافية المتعلقة بوضع دليل إرشادي لحماية الموارد الوراثية باستخدام نهج قائم على الأدلة، والذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من قبل مكاتب البراءات. وقال إنه بحاجة إلى معلومات إضافية لضمان إجراء تقييم عالي الجودة ومنع أي منح خاطئ للبراءات. ورأى أن ذلك اقتراح جيد وأساس جيد لعمل اللجنة الحكومية الدولية، وقد تقبله اللجنة الحكومية الدولية.

95. وأيد وفد جنوب أفريقيا التعليقات التي أدلى بها وفد مصر. ولم يرَ أهمية للمناقشة لأن اللجنة الحكومية الدولية كانت تتحدث عن نفس الشيء مرارًا وتكرارًا. وأكد على عدم وجود أي اعتبار للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الذين هم أصحاب هذه المعارف في نهاية المطاف. وأعرب عن رغبته في مواصلة العمل بشأن النصوص قيد المناقشة.

96. ودعا نائب الرئيس المؤيدين إلى تقديم الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/14 و WIPO/GRTKF/IC/39/15.

97. وقَدَّم وفد اليابان "التوصية المشتركة بشأن استخدام قواعد البيانات للأغراض الحماية الدفاعية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية"، الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/14. وأشار إلى أن الفقرة 18 تطرح العديد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك المحتويات التي سيتم تخزينها في قواعد البيانات والشكل المسموح به للمحتوى. ورأى أن تلك جوانب مهمة من حيث فهم وظيفة قواعد البيانات وفائدتها. وقال إن الفقرة 19 تشير إلى ضرورة قيام أمانة الويبو بإجراء دراسات الجدوى. وعلى وجه الخصوص، فإن من شأن نموذج أولي لموقع بوابة الويبو المقترح أن يساعد إلى حد كبير في رؤية جميع جوانب قواعد البيانات تلك وتحديد الخطوات المستقبلية. وأوضح أن معظم الدول الأعضاء تعترف مجتمعة بأهمية إنشاء قواعد البيانات كتدبير دفاعي لمنع المنح الخاطئ للبراءات للاختراعات التي تتناول المعارف التقليدية والموارد الوراثية المرتبطة بها. واستناداً إلى هذا الاعتراف، فقد ساهم الوفد في المناقشات التي جرت في اللجنة الحكومية الدولية والمحافل الأخرى. ورأى أن من الأنسب إنشاء قواعد بيانات توفر المعلومات التي يطلبها الفاحصون لإجراء عمليات بحث في الأدبيات السابقة والحكم على الخطوات الجديدة والإبداعية في دعاوى البراءات، بدلاً من تقديم متطلب للكشف الإلزامي. وأفاد بأن استخدام قواعد البيانات المقترحة أثناء عملية فحص البراءات من شأنه تحسين جودة فحص البراءات في مجال المعارف التقليدية وضمان الحماية المناسبة للمعارف التقليدية. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة النقاش حول التوصية المشتركة مع الدول الأعضاء.

98. وقَدَّم وفد كندا "الاقتراح المتعلق بالإطار المرجعي للدراسة التي تجريبها أمانة الويبو عن التدابير المتعلقة بتجنب المنح الخاطئ للبراءات والامتثال للنظم الحالية للوصول وتقاسم المنافع"، الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/15. وأفاد بأن الاقتراح يحظى برعاية وفود اليابان والترويج وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وستوفر الدراسة المقترحة معلومات محدثة عن القوانين الوطنية القائمة وتنفيذها، بالإضافة إلى معلومات واقعية عن ممارسات وتجارب جميع الأطراف المتأثرة بأنظمة الكشف عن البراءات. وسيكون ذلك متفقاً مع ولاية اللجنة الحكومية الدولية وداعماً لها، وهو

ما يدعو إلى اتباع نهج قائم على الأدلة والتوصل إلى تفاهم مشترك حول القضايا الأساسية وإجراء الدراسات وتحديثها. ورحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به الأمانة في جمع وإتاحة المعلومات المتعلقة بقوانين وإجراءات الكشف الحالية، مثل الدراسة التقنية لعام 2004 بشأن متطلبات الكشف في أنظمة البراءات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتقرير عام 2017 عن المسائل الرئيسية المتعلقة بمتطلبات الكشف عن البراءات للموارد الوراثية والمعارف التقليدية. ومع ذلك، رأى أن تلك التقارير لا تقدم نظرة عامة شاملة ومقارنة وتحليلًا حول كيفية عمل تلك القوانين والتدابير في الممارسة العملية. وبقيت بعض الأسئلة المهمة دون معالجة، مثل كيفية تطبيق الأحكام وتفسيرها من قبل المستخدمين والهيئات الإدارية والقضائية، وما هو تأثير قوانين وتدابير الكشف عن البراءات على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمستخدمين (بما في ذلك الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة) والجمهور بشكل عام. وعلى الرغم من زيادة اعتماد الدول الأعضاء لمتطلبات الكشف عن البراءات، إلا أن المناهج والخبرات تختلف اختلافاً كبيراً، وكذلك التأثيرات. وبالتالي، ستستفيد اللجنة الحكومية الدولية من المعلومات التفصيلية عن الممارسات الملموسة للدول الأعضاء وتجربتها مع متطلبات الكشف عن البراءات بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها ويمكنها الاستفادة مما يمكن تعلمه من هذه الدراسة للمساعدة في تحديد أنسب الطرق للمضي قدماً. وأشار إلى أن الاقتراح استكمل بمقترحات أخرى مقدمة من الدراسات المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد بأن مثل هذه الدراسات، التي يمكن إجراؤها بالتوازي مع اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية، وبالتالي لا تؤثر على العمل المستند إلى النصوص، من شأنها إثراء ذلك وتعزيز فرص التوصل إلى تفاهم مشترك حول تنفيذ متطلبات الكشف عن البراءات وآثارها، وهو ما يُعد الأساس والمطلب المسبق للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي صك متعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ودعا الوفد الدول الأعضاء الأخرى إلى النظر بجدية في المزايا والقيمة التي يمكن أن تضيفها هذه الدراسات لفهم القضايا التي يجري التفاوض بشأنها وأن تكون على استعداد للمساهمة في مثل هذه المقترحات وتأييدها. ورحب بمزيد من المناقشة لهذا الاقتراح، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، وحث على القيام بذلك.

99. وفتح نائب الرئيس الباب للتعليقات.

100. وأيد وفد جمهورية كوريا، بصفته راعياً مشاركاً، التوصية المشتركة الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/14. وأفاد بأنه على علم بأن قواعد البيانات المطورة جيداً تُعد طريقة عملية وممكنة للغاية لتقليل عدد البراءات الممنوحة عن طريق الخطأ في كل دولة عضو ولتعزيز حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ورأى أن تطوير نظام قاعدة بيانات متكامل ونظام لبوابة الويبو من شأنه أن يعزز حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها بفعالية وكفاءة. وبصفته راعياً مشاركاً، أيد الوفد الاقتراح الخاص بالإطار المرجعي للدراسة التي تجرّبها أمانة الويبو. وأشار إلى أنه، في الوقت الحالي، لا يفهم بشكل كامل تأثير متطلبات الكشف على نظام البراءات. وقال إن الدراسة المقترحة ستوفر معلومات مستندة إلى الحقائق والأدلة حول التجارب الوطنية الحالية، ومن خلال تلك الدراسة يمكن للمرء أن يسمع آراء أو تجارب متنوعة، ليس فقط من مقدمي الموارد الوراثية، ولكن من فاحصي البراءات ومستخدمي البراءات الذين سيتأثرون مباشرة بإدخال متطلبات الكشف. وستساعد هذه الدراسة على التعبير عن آراء مختلف أصحاب المصلحة بطريقة متوازنة، وتسهم في تقييم التأثير المحتمل لمتطلبات الكشف في نظام البراءات وفهم القضايا الأساسية المطروحة في اللجنة الحكومية الدولية بشكل أفضل.

101. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية تعليقات وفد اليابان بشأن الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/14. وبصفته راعياً مشاركاً، رأى أن هذا الاقتراح يمثل مساهمة قيمة في عمل اللجنة الحكومية الدولية لوضع صك (صكوك) قانونية دولية من أجل حماية فعالة للمعارف التقليدية. وعلى وجه الخصوص، يساعد الاقتراح على معالجة المخاوف التي أثّرت في اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بالمنح الخاطئة للبراءات. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تشارك اللجنة في هذا الاقتراح، من أجل معالجة الأسئلة والمخاوف التي أثّرت حول استخدام قواعد البيانات في المناقشات السابقة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة اقتراح بوابة الويبو. ودعا الوفود الأخرى إلى الإعراب عن تأييدها لهذا الاقتراح ورحب بأي اقتراحات لتحسين ذلك

الاقتراح. وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا بشأن الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/15. وذكّر بولاية اللجنة الحكومية الدولية وإشارتها إلى الدراسات. وأوضح أنه، في الدورات الماضية، أجرت اللجنة مناقشات بناءً حول القوانين الوطنية، وكيفية عمل متطلبات الكشف وأنظمة الوصول وتقسيم المنافع. وقد ساعدت تلك المناقشات في إثراء المفاوضات القائمة على النصوص. وبجثت الأسئلة الواردة في الدراسة مسائل مثل تأثير متطلبات الكشف الوطنية على ضمان الامتثال لأنظمة الوصول وتقسيم المنافع والعقوبة المرتبطة بعدم الامتثال. على سبيل المثال، هناك حكم جديد في قانون الملكية الصناعية لأوغندا لعام 2014 ينص على متطلب للكشف الإلزامي. وأراد الوفد معرفة المزيد عن كيفية تطبيق هذا القانون واستخدامه. وأشار إلى أن الدراسة تهدف إلى توفير معلومات مهمة لدعم عمل اللجنة الحكومية الدولية. ودعا الوفود الأخرى إلى الإعراب عن تأييدها لهذا الاقتراح، ورحب بأي أسئلة أو اقتراحات إضافية لتحسين الدراسة المقترحة قد تكون لدى الدول الأعضاء الأخرى.

102. وقال وفد مصر إن الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/13 و WIPO/GRTKF/IC/39/14 تعكسان فقط مصالح الجهات الراعية لها. ويمكن لتلك الدول الأعضاء دائماً التعبير عن وجهات نظرها عندما يتعلق الأمر بقواعد البيانات وقد يتم قبول هذه الآراء أو لا. وأوضح أنه، فيما يتعلق بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/15، فإن اللجنة الحكومية الدولية ليست منتدى أكاديمياً أو ثقافياً لإجراء الدراسات. وعلى اللجنة الحكومية الدولية حل المشكلات التي تواجهها الشعوب الأصلية والبلدان النامية، بسبب القرصنة البيولوجية، التي تؤثر على أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية وتضر بها. وأفاد بأن تلك المقترحات لن تؤدي إلى أي تقدم.

103. وأيد وفد اليابان، بصفته راعياً مشاركاً، الاقتراح الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/15. وأفاد بأن العديد من الدول الأعضاء تدرك أهمية اتباع نهج قائم على الأدلة. ورأى أن تلك الدراسة المقترحة تُعد وسيلة فعالة ومثمرة لتعزيز التفاهم المشترك حول القضايا الأساسية المتعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية دون تأخير المفاوضات القائمة على النصوص.

104. وذكّر وفد الاتحاد الروسي بأن أحد أهداف إنشاء قواعد بيانات المعارف التقليدية هو منع المنح الخاطئ للبراءات ولا يمكن لأحد أن يشكك في ذلك. وأيد الاقتراح الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/14 بشأن نظام قاعدة بيانات شاملة من خلال بوابة الويبو حتى يتمكن فاحصو البراءات من إجراء عمليات بحث أكثر شمولاً والحصول على معلومات أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالموارد الوراثية، وذلك لمنع المنح الخاطئ للبراءات. وفيما يتعلق بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/15، أيد الوفد القضايا المتعلقة بتجنب المنح الخاطئ للبراءات وقال إنه مهم بمواصلة النظر في هذه المسألة، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات الكشف.

105. وأيد ممثل توباج أمارو الموقف الذي أعرب عنه وفدا نيجيريا ومصر بأن المقترحات الجديدة تعرقل ولاية اللجنة الحكومية الدولية وتشلها. وتسائل عن أسباب عدم مساهمة رعاة هذه المقترحات في تحسين النصوص الحالية. ورأى أنه ينبغي على اللجنة الحكومية الدولية إكمال ولايتها المتمثلة في صياغة الصكوك الملزمة، وأن تلك المقترحات الجديدة يمكن أن تقوض العمل. وأوضح أن المشكلة الرئيسية تتمثل في القرصنة البيولوجية. وأفاد بأنه، من خلال الإنترنت، هناك زيادة في نهب المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجمعات المحلية.

106. ودعا نائب الرئيس وفد الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى تقديم الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17.

107. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علماً بتحليلات الثغرات المحدثة المتعلقة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على الترتيب. وقال إن المنظور العملي لاستخدام أطر الملكية الفكرية الحالية من أجل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي يمكن أن يقدم بعض المزايا. ومن

الأهمية بمكان أن يكون هناك فهم مشترك لكيفية أن نظام الملكية الفكرية يمكنه أو لا يمكنه المساعدة في خدمة مصالح أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار إلى أن المناقشات التقنية الإضافية ستستفيد من بناء الخبرات الوطنية المتراكمة في معالجة القضايا المتعلقة بالفجوات المتصورة. ودعا إلى إجراء مناقشة تستند إلى الأدلة تنظر في الآثار الواقعية والجدوى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. ورأى الوفد أنه يجب فحص بعض المصطلحات، بما في ذلك الملك العام، فحْصاً شاملاً. وذكر بمقتريه بشأن الدراسات الواردة في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17. وأفاد بأن اقتراحه بإجراء دراسة تتعلق بالمعارف التقليدية صدر أولاً في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/32/9، وتم تعميم اقتراحه بشأن دراسة أشكال التعبير الثقافي التقليدي أولاً في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/33/6. وأعيد تقديم المقترحين إلى الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية بوصفها الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/37/10 و WIPO/GRTKF/IC/37/11، مع بعض التعديلات التي أدخلت على النظر في ولاية اللجنة الحكومية الدولية الحالية. واقترح أن تجري الأمانة دراسات للتجارب الوطنية والتشريعات المحلية فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على التوالي. ورأى الوفد أنه، لإثراء المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية، ينبغي أن تحلل الدراسات التشريعات المحلية والأمثلة الملموسة للموضوع القابل للحماية، والموضوع الذي ليس الغرض منه الحماية وأن تأخذ في الاعتبار مجموعة متنوعة من التدابير التي يمكن اتخاذها، والتي يمكن أن يكون بعضها قائماً على التدابير بينما ويمكن أن تكون الأخرى قائمة على الحقوق.

108. وفتح نائب الرئيس الباب للتعليقات.

109. وشكر وفد اليابان وفد الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على المقترحات الواردة في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17، واقترح ضرورة إجراء دراسة للتجارب الوطنية والتشريعات والمبادرات المحلية فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأيد المقترحات لأنها أساس جيد لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لا سيما من النهج القائم على الأدلة. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن تلك المقترحات.

110. وأعرب وفد مصر عن ارتياحه لأن مهرجان المقترحات انتهى أخيراً. وأفاد بأن اللجنة الحكومية الدولية استخدمت قدرًا هائلاً من الوقت لمناقشة تلك الوثائق. ونادى بالتوقف واقترح البدء على الفور في مناقشة النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s).

111. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأيد الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/16 و WIPO/GRTKF/IC/39/17.

112. [ملاحظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الجلسة بعد توزيع النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s) المؤرخة 20 مارس 2019، التي أعدها الميسران. وترأس الرئيس الجلسة مرة أخرى في هذه المرحلة.] وفتح الرئيس باب المناقشة حول النسخة المعدلة الأولى (Rev. 1s) وذكر بأنها قيد التنفيذ. وليس لها وضع قانوني. وأفاد بأن الجلسة العامة هي هيئة صنع القرار. وإذا كان لدى الدول الأعضاء أسئلة، فمن الأفضل التحدث مباشرة إلى الميسرين. ورأى أن من المهم الاستماع بعناية إلى الأساس المنطقي وراء التغييرات، بدلاً من الانتقال إلى عبارات معينة.

113. وتحدث السيد بول كوروك باسم الميسرين، وقال إن الميسرين قد طُلب منها استعراض مشاريع النصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واقترح نص للنظر فيه من جانب الدول الأعضاء، يكون موجزًا ويضيق الفجوات ويزيل التكرار، ويحافظ على سلامة مقترحات الدول الأعضاء. وتمشيا مع تلك الولاية، اقترح الميسران تعاريف جديدة للمصطلحات التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في المادة 1، وأجريا بعض التعديلات على المادة 2، واقترحا مجموعة جديدة من الأحكام بشأن المادة 3. وقد أخذت التعديلات في الاعتبار نتائج عمل أفرقة الاتصال وكذلك المدخلات

التي تمت في الجلسة العامة. وتشتمل على نص المواد الثلاث التي عملا فيها، وليس نصوص جميع مواد الصكين. وفي المادة 1، حذف الميسران تعريف "التقليدية" وقدم تعريف للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتعد التعاريف الجديدة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي نفسها التعاريف التي اقترحتها فريق الاتصال بشأن الموضوع. وتعكس جهود فريق الاتصال لتقديم تعريفات عامة وعلمية بفهم واضح. وتعكس التعاريف أيضًا جهدًا حكيمًا لاستبعاد الإشارات إلى معايير الأهلية الموجودة في التعاريف السابقة ووضعها بدلاً من ذلك في المادة 3. ولهذا الموضوع ميزة تتمثل في حذف الازدواجية الموجودة في المادتين 1 و3 السابقتين فيما يتعلق بمعايير الأهلية. كما يسمح بتحديد أوضح للوظائف المختلفة للمادة 1. وأفاد بأن التعريف الجديد لأشكال التعبير الثقافي التقليدي هو على النحو التالي: "تشتمل أشكال التعبير الثقافي التقليدي على أشكال التعبير اللفظي أو الموسيقي أو الملموس للتعبير أو التعبيرات بالحركة أو توليفات منها، والتي يتم التعبير عنها، أو تظهر أو تتجلى من قبل [الشعوب] الأصلية و/أو المجتمعات المحلية و/أو [المستفيدين الآخرين] في سياق تقليدي". ويتم تعريف "المعارف التقليدية" على النحو التالي: "تشير المعارف التقليدية إلى المعارف الناشئة عن [الشعوب الأصلية] والمجتمعات المحلية و/أو [المستفيدين الآخرين] التي قد تكون دينامية ومتطورة وهي نتيجة لنشاط فكري أو تجارب أو أفكار في سياق تقليدي، بما في ذلك الدراية أو المهارات أو الابتكارات أو الممارسات أو التدريس أو التعلم". ويستجيب هذا التعريف لبعض الدول الأعضاء التي سلطت الضوء على محتوى ما يمكن حمايته بموجب الصك. وتم تكييف أحكام المادة 3 في مشروع النصين من خلال عمل فريق الاتصال المعني بالموضوع مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة. وتتكون المادة 3 من بديلين. يحتوي البديل 1 على فقرتين فرعيتين هما: المادة 3.1 والمادة 3.2. وتنص المادة 3.1 على ثلاثة معايير تؤكد على طريقة إنشائها وارتباطها بالهوية الاجتماعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتراثها وطبيعتها انتقالها. وتركز المادة 2.3 على الجوانب الزمنية، التي دافعت عنها بعض الوفود كميّار للحماية. ويشبه البديل 2 الجديد البديل 1، باستثناء إضافة المرجع المؤقت في المادة 3.1 (ج). وتم تحديد أن المراجع في فترة زمنية معينة باعتبارها جزءًا من معايير الأهلية الواردة في المادة 3.1 (ج) من البديل 1 من الممكن أن تؤثر على سلامة الحكم، ولهذا السبب، تم اعتبار البديل 2 الجديد مكانًا أكثر ملاءمة لاستيعاب طلب الدول الأعضاء. ويُعتبر معيار الأهلية الموجود في النصوص الحالية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتي تشير إلى طبيعتها الدينامية والمتطورة، معيارًا وصفيًا بدرجة أكبر وليس شرطًا للحماية. ولهذا السبب، تم حذفه من المادة 3 ووضعه في المادة 1. وحذف الميسران الإشارات إلى "الصون" في عنوان المادة 3. وأدخلاه كعنوان جديد للمادة 3 "معايير الحماية/معايير الأهلية". وهناك تطابق بين هيكل ومحتوى المادة 3 في مشاريع النصوص الخاصة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتنص الفقرة 1 من نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي على ما يلي: "3.1 طبقًا للمادة 2.3، يجب توسيع نطاق الحماية بموجب هذا الصك لتشمل أشكال التعبير الثقافي التقليدي وهي: (أ) تم ابتكارها أو إنشاؤها أو تلقيها أو الكشف عنها من قبل [الشعوب] الأصلية والمحلية للمجتمعات و/أو [المستفيدين الآخرين] وتم تطويرها والاحتفاظ بها واستخدامها وصيانتها بشكل جماعي [وفقًا لقوانينها وبروتوكولاتها العرفية]؛ (ب) ترتبط بالهوية الثقافية والاجتماعية والتراث التقليدي [للشعوب] الأصلية و/أو المجتمعات المحلية و/أو [المستفيدين الآخرين] وتشكل جزءًا لا يتجزأ منها؛ (ج) تنتقل بين جيلين أو من جيل إلى جيل، سواء على التوالي أم لا. 3.2 يجوز للدولة العضو/الطرف المتعاقد، بموجب قانونها الوطني، أن تشترط الحماية على الوجود المسبق لأشكال التعبير الثقافي التقليدي لفترة معقولة على النحو الذي تحدده الدولة العضو/الطرف المتعاقد." ويتطابق البديل 2 مع البديل 1، باستثناء الإشارة في المادة 3.1 (ج) إلى مدة "لا تقل عن 50 سنة أو خمسة أجيال". كما تم تقديم مجموعة مماثلة من الأحكام بشأن المادة 3 في نص المعارف التقليدية.

114. وتحديث السيدة ليليكلاير بيلامي، نيابة عن الميسرين، وقالت إن الميسرين سعيًا إلى تقليص الفجوات في المادة 2. وقد نظرًا في العمل الذي أنجزه فريق الاتصال والذي تم في الجلسة العامة. وهناك تقارب في الرأي. وتشكل الأهداف كما تم تقديمها انعكاسًا للحالة من حيث صلتها بالأهداف. وتعد التغييرات التي أجريت غير كبيرة. وفي البديل 1، في نص المعارف التقليدية، يتمثل التعديل الأكثر أهمية في تعديل الافتتاحية. ولقد حاول الميسران أن يكون هناك بعض الانساق بين وثائق أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وفي البديل 1(أ)، في نص المعارف التقليدية، كانت هناك أقواس حول عبارة "التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المصرح به". وفي نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، لم

يكن هناك أقواس معقوفة. ومن أجل تحقيق التناسق، قاما بحذف الأقواس المعقوفة في نص المعارف التقليدية، مع مراعاة أن وضع البديل بالكامل بين أقواس معقوفة، وكذلك المادة بأكملها. وتنص الفقرة 1 من نص المعارف التقليدية على ما يلي: "تمثل أهداف هذا الصك في ما يلي: (أ) منع التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المصرح به للمعارف التقليدية". وحذف كلمة ضمير الملكية الجمع أمام المعارف التقليدية لجعلها مقروءة أفضل. وتنص الفقرة 1 (ب) على ما يلي: "تشجيع وحماية الإبداع والابتكار المستندين إلى التقاليد، سواء تم تسويقها تجارياً أم لا". وكان هناك إدراج لعبارة "مع احترام الملك العام". وسعى فريق الاتصال المعني بالأهداف إلى تقليص عدد بدائل إلى البديل 1 والبديل 2. ولتحقيق هذا التقليل، أخذ الميسران نصاً من البديل 3 وأدجماه في أحكام البديل 1 والبديل 2. ومع ذلك، وبناءً على المداخلات التي تمت في الجلسة العامة، وفي محاولة للحفاظ على سلامة البدائل الفردية، حذف الميسران "مع احترام الملك العام". وليس هناك تغييرات في الفقرة (ج). وفي الفقرة (د)، حذف ضمير الملكية الجمع قبل المعارف التقليدية. وفي البديل 2، استعادت الضمير في العبارة الرئيسية "أصحاب المعارف والمستفيدين التقليديين" التي استبدلها للتو بـ "الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية و/أو المستفيدين". وفي نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، تمت إضافة أقواس لتحقيق التناسق مع نص المعارف التقليدية. وفي البديل 3، أضافا الفقرتين (د) و(هـ) لتعكسان المفاهيم التي حددتها الوفود في فريق الاتصال وفي الجلسة العامة. وهما يحاولان الحفاظ على سلامة البديل 1 الأصلي، ولذلك قاما بإدراج الإدخالات المحددة المدرجة الآن في الفقرتين (د) و(هـ). وتنص الفقرة (د) على ما يلي: "منع التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المصرح به للمعارف التقليدية مع الاستفادة إلى أقصى حد من نظام الملكية الفكرية الحالي؛" وتنص الفقرة (هـ) على ما يلي: "تشجيع وحماية الإبداع والابتكار [المستندين إلى التقاليد]"، سواء تم تسويقها أم لا مع حماية الملك العام والترويج له وتعزيزه.]]". ولقد أعاد ما أخذه عند محاولة دمج البدائل لتقليلها. وبخصوص البديل 4 في نص المعارف التقليدية، فقد حافظا على الحذف الذي قام به فريق الاتصال ولم يعيدا إدراج البديل 4، الذي يُعد زائداً عن الحاجة إلى حد كبير مع البديل 1 والبديل 3. وأشارت إلى أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به وأنهما سيحاولان صياغة هدف أفضل قبل نهاية الدورة.

115. [ملاحظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الجلسة بعد استراحة قصيرة استعرضت الوفود خلالها النسخة المعدلة الأولى] وأعلن الرئيس أنه سيتلقى تعليقات عامة من المجموعات الإقليمية وغيرها، يلي ذلك تقديم الدول الأعضاء لتعليقات محددة على المواد المقدمة. وأشار إلى أن العمل لازال جارياً بشأن النسخ المعدلة الأولى. ولم يكن لها وضع محدد، ولن يكون لها أي وضع محدد.

116. [ملاحظة من الأمانة: تقدم جميع المتحدثين بالشكر للميسرين على عملهم.] وأقر وفد إندونيسيا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، بأنه ليس من السهل محاولة تبسيط النص، والتأكد من أن مداخلات جميع الأعضاء في الجلسة العامة وفي جلسات فرق الاتصال قد تم أخذها في الاعتبار، مع احترام نزاهة مواقف الدول الأعضاء في نفس الوقت. بشكل عام، كان كلا من النسختين المعدلتين رقم 1 أساساً جيداً لإجراء مزيد من المداولات.

117. وأشار وفد أوغندا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى أنه لم يكن من السهل ضغط مصالح جميع الدول الأعضاء وعكسها بطريقة متوازنة. وكان قد درس النسختين المعدلتين الأوليين. وقد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتبسيط كلا النصين. ومع ذلك، ظلت مواقف الدول الأعضاء مختلفة. وبشكل عام، يمكن استخدام النسختين المعدلتين الأوليين كأساس لإجراء مزيد من المناقشات.

118. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه اطلع على الوثائق بصورة أولية. وقال إنها تحتوي على عناصر مثيرة للاهتمام ينبغي إجراء مزيد من المناقشات بشأنها. ومن خلال احترام المنهجية المتبعة في ذلك الاجتماع، ومتابعتها، اقترح الوفد عقد اجتماعات غير رسمية. وبلاستعانة بهذا النسق، سيكون لدى اللجنة الحكومية الدولية إمكانية تقديم مقترحات بناءة للمساعدة في تحقيق أهداف الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.

119. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن النسخ المعدلة الأولى هي أساس جيد لإجراء مزيد من المناقشات في الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية. وأنه سوف يعود بتعليقات تقنية أكثر تفصيلاً.

120. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، وأشار إلى وجود بعض التطورات الإيجابية في النسخ المعدلة الأولى، وكذلك بعض العناصر التي يرغب في تقديم تعليقات بشأنها. ومع ذلك، فإن النسخ المعدلة الأولى كانت أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات. وسوف يقوم الوفد بتقديم تعليقات أكثر تفصيلاً في وقت لاحق.

121. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن الميسرين أمامهم مهمة شاقة وصعبة للغاية لصياغة النسخ المعدلة الأولى على أساس المدخلات الواردة من مجموعات الاتصال والجلسة العامة. وكانت النسخ المعدلة الأولى أكثر بساطة من ذي قبل. واعتبر أنها لازالت قيد العمل. وتطلع الوفد إلى مواصلة العمل.

122. وقال وفد الصين إنه لا يزال يتعين بذل الجهد لحل الخلافات وتقليص البدائل. وينبغي أن يركز الهدف على علاج الثغرات الموجودة في نظام الملكية الفكرية الحالي فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد على أن الملك العام يتعارض مع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وينبغي أن تضع اللجنة الحكومية الدولية إطاراً قانونياً عقلانياً وعادلاً ونزيهاً للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن أن تمثل النسخ المعدلة الأولى أساس إجراء مزيد من المداولات. وسيقوم الوفد بإبداء ملاحظات محددة في مرحلة لاحقة.

123. وقال ممثل المجلس الدولي لمعاهدات الهند، متحدثاً نيابة عن تجمع السكان الأصليين، إن النسخ المعدلة الأولى تشكل أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات. وكان أساس الصك هو حماية شيء لا يتمتع حالياً بالحماية الكافية، أي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وليس الملك العام. وسيقيم الوفد بتقديم المزيد من التعليقات المحددة في وقت لاحق.

124. وقال وفد كولومبيا إن النسخ المعدلة الأولى تمثل خطوة كبيرة نحو التوصل إلى توافق في الآراء. وسيقوم الوفد بتقديم المزيد من التعليقات المحددة حول تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي وسيقدم مساهمات في الجلسات غير الرسمية.

125. وأشار ممثل توباج أمارو إلى أنه لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس. ولم يتمكن الميسرون من النظر في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا واتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي. وكان اقتراحه بسيطاً للغاية وتمثل في أن: "الغرض من الصك الدولي الحالي هو حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي وكافة أشكال التعبير الفولكلوري الملموسة وغير الملموسة. ويشمل ذلك جميع أشكال التعبيرات والأماكن المختلفة التي يعبرون فيها عن أنفسهم أو تظهر و/أو تبدو واضحة في التراث الثقافي. وقد تم تناقلها من جيل إلى جيل عبر الزمان والمكان." وقد حث اللجنة الحكومية الدولية على الاستماع إلى الشعوب الأصلية. وقال إنه ساهم بأمثلة للمعارف التقليدية. ولم تكن المعارف التقليدية ملموسة. وفيما يلي تعريف المعارف التقليدية: "فيما يتعلق بالصك الدولي الحالي، فإن المعارف التقليدية هي العملية التراكمية للمعارف التقليدية الإيكولوجية أو المعارف البيئية التقليدية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنظمة الحياة التقليدية القائمة على ابتكارات الموارد البيولوجية واللغة الإبداعية والعملية والروحانية والدورات الطبيعية والحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وكذلك العلاقة الوثيقة للغاية بين الشعوب الأصلية والأرض، وفهم الكون، والتربة، والجوانب المادية التي كان يحفظها ويحميها السكان الأصليون والتي كانت منذ زمن سحيق، تنتقل من جيل إلى جيل". وأعرب عن شكره للمترجمين الفوريين على ترجمة أفكاره التي كانت مشوشة إلى حد ما.

126. وتساءل الرئيس عما إذا كانت هناك أي دولة عضو تؤيد الاقتراح. لكن لم تكن هناك أي دولة تؤيده.

127. وفتح الرئيس الباب للتعليقات على البنود بندا بندا.
128. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، وقدم بعض التعليقات المحددة فيما يتعلق بالتعريفات الواردة في المادة 1 من نصي النسخ المعدلة الأولى. وشدد على أهمية الحفاظ على النزاهة في العملية، خاصة بالنظر إلى طلب بعض الدول الأعضاء الانتقال إلى جلسات غير الرسمية. وكان من المهم للغاية الحفاظ على نزاهة أو قداسة مواقف الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالمادة 1 في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، قال الوفد إنه يفضل نتائج فريق الاتصال. وكان تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي في النسخ المعدلة الأولى قد أبعده بطريقة أو بأخرى التركيز على التعريف القادم من مجموعة الاتصال. ومع ذلك، يمكنه العمل بالاستعانة بهذا التعريف كأساس لإجراء مزيد من المناقشات. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، رحب الوفد بالتعريفات الجديدة، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات. وسواء جرى الأمر في مجموعة الاتصال أو جلسات غير رسمية أو في الجلسة العامة، فقد كانت عملية تعتمد على الدول الأعضاء، وكان لكل شخص الحق في طرح آرائه وموقفه، ولكن كان على الجميع احترام والحفاظ على نزاهة أو قداسة مواقف الدول الأعضاء. ومن خلال توافر الاحترام، يمكن للأعضاء التغلب على أي خلافات.
129. وقدم ممثل قبائل التولايب، متحدثاً نيابة عن تجمع السكان الأصليين، اقتراحاً نصياً بشأن تعريف المعارف التقليدية. وسيكون نصه كما يلي: "تشير المعارف التقليدية إلى المعرفة الناشئة عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية و/أو المستفيدين الآخرين والتي قد تكون ديناميكية ومتطورة، وهي ناتجة عن النشاط الفكري أو الخبرات أو الوسائل الروحية أو الأفكار الموجودة في السياق التقليدي، والتي قد تكون مرتبطة بالأرض والبيئة ...". وكانت هذه الإضافات مهمة لأن "الأفكار" لم تستوعب الأصل الروحي للمعارف التقليدية الخاصة بأي شعوب أصلية. وقد أضاف عبارة "التي قد ترتبط بالأرض والبيئة" لأن ربط المعارف التقليدية بالأرض والبيئة يمثل بُعداً مهماً للغاية للعديد (وليس جميع) أشكال المعارف التقليدية.
130. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للمساهمتين التي قدمها ممثل قبائل التولايب، نيابة عن تجمع السكان الأصليين.
131. وقال وفد مصر إنه من غير المطلوب مناقشة أي شيء له علاقة بالملك العام، لأن نظام الحماية يخص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويعني وجود الملك العام أن هناك نظام حماية كان موجوداً دائماً، بينما حاولت اللجنة الحكومية الدولية تطبيق حماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لأول مرة. وأيد الوفد تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، كما أيد الاقتراح المقدم من ممثل قبائل التولايب، نيابة عن تجمع السكان الأصليين.
132. ورحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بمحاولة التوصل إلى لغة توفيقية في تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، تمكن فريق الاتصال من التوصل إلى حل وسط. لكن لسوء الحظ، تغير تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي أثناء إعداد النسخة المعدلة الأولى. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل بشأن الصيغة التوفيقية الشبه لفريق الاتصال كنص متفق عليه. وينبغي أن تعود اللجنة الحكومية الدولية إلى الصياغة التوفيقية في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي.
133. وقال الرئيس إن الصياغة قد تغيرت من أجل تحقيق مزيد من الوضوح ولكن المادة لم تتغير.
134. وقال وفد الاتحاد الروسي إن تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت أقصر وأكثر وضوحاً. ومع ذلك، فقد اختفت إحدى السمات الرئيسية، وهي الانتقال من جيل إلى جيل، ولم يكن من الواضح سبب حذف ذلك من التعريف.
135. وأوضح الرئيس أن هذه الميزة كانت تمثل جزءاً من معايير الأهلية في المادة 3.

136. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن النسخ المعدلة الأولى تسير في الاتجاه الصحيح. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المبذولة للقضاء على بعض التداخلات، لأنه علق مرارا وتكرارا بأنه ليس من الجيد وجود عناصر موازية في كلا الماكين. وأعرب عن تقديره للمادة 3، حيث تم التعامل مع مخاوفه. وفي المادة 3، فقد كان يفضل البديل 2. أما بالنسبة للتعريف، فقد أراد تقديم بعض التعليقات التقنية الإضافية في الجلسات غير الرسمية، لأنه لا يزال من الممكن مناقشة العنصر الذي ينبغي وضعه في التعريف نفسه. وبشكل عام، تم النظر في النسخ المعدلة الأولى بطرق إيجابية.

137. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه فيما يتعلق بالمادة 3، تم حذف الأوصاف الواردة في المادة 1 من المحددات التي ظهرت من قبل في المادة 3، والتي أوضحت بمزيد من التفصيل ما الذي يجب حمايته. وأعرب عن تفضيله للبديل 2، ضمن المادة 3، حيث أوردت محددات تشرح الأمور التي يجب حمايتها.

138. وتحدث وفد إندونيسيا بالنيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، ولم يكن حريصا على مناقشة أو إدراج معايير الأهلية في أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمثل ذلك محاولة لصياغة حماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ومن شأن ذلك أن يضر بنطاق الحماية. ولم يقتصر النقاش حول معايير الأهلية على التعريف فقط ولكن تطرق أيضا إلى نطاق الحماية. وكانت الدول المتقاربة التفكير تحاول بناء أرضية مشتركة ذات نهج متدرج للتأكد من أن المناقشة الطويلة المتعلقة بمعايير الأهلية يمكن تحويلها إلى حقوق متدرجة. وإذا انخرطت البلدان المتشابهة التفكير في معايير الأهلية، فستفضل البديل 1 على البديل 2. وتمثل المادة 2-3 في البديل 1 صياغة جيدة. وقد تتوصل اللجنة الحكومية الدولية في الواقع إلى صياغة توافقية للتغلب على الجمود فيما يتعلق بمعايير الأهلية ومسألة الزمن المتعلقة بالمادة 2-3 في البديل 1.

139. وأيد وفد نيجيريا ما قاله وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، فيما يتعلق بالمادة 3. وقد أحاط علما بصورة مجدية بالمادة 2-3 كمحاولة للتوفيق بين الإبقاء على 50 سنة أو خمسة أجيال، وفقا للحال، في المادة 2-3 من البديل 2. وفي المادة 1-3 (ج) من البديل 2، تساءل الوفد عما إذا كان من الممكن حذف كل ما تبقى في البديل 2 واعتبار أن البديل 1 يستوعب كافة المشاعر. وفيما يتعلق بالمادة 2-3، أثنى الوفد على الميسرين لإبداعهم في التوصل إلى نقطة توافق قوية للغاية. وكانت هذه القضية الأكثر بروزا فيما يتعلق بجعل البديل 1 موحدا.

140. وقالت ممثلة مؤسسة تباتيا (مركز الشعوب الأصلية لأبحاث السياسات والتعليم)، متحدثة نيابة عن تجمع السكان الأصليين، إن الميسرين قد حددوا بحق في المادة 3 الارتباط بالهوية الثقافية للشعوب الأصلية. وتمثل المادة 2-3 من البديل 1 صياغة توافقية جيدة للغاية. وفي أثناء الجلسات غير الرسمية، ستقوم بتقديم تعليقات تتعلق بأنه كان ينبغي أن يكون لنظام المعرفة، وليس للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، وجود مسبق. وأعربت عن قلقها الشديد بشأن البديل 2 لعدة أسباب، وقدمت العديد من الأمثلة لأسباب عدم ملائمة ذلك للشعوب الأصلية. إن تحديد شرط زمني يجد مما يمكن أن تقوم به البلدان على المستوى الوطني، ولا يتفق مع كيفية نظر الشعوب الأصلية لمعارفها التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة بها.

141. ورحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بتخفيض الأشكال البديلة في المادة 1. وينبغي أن تحدد المادة 1 المعايير الخاصة بحماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقد لا يتم إدراج الخصائص التي كانت ملازمة للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي كمعايير للحماية. وكانت فكرة المادة 3 هي تحديد نوع المعارف التقليدية التي يمكن حمايتها بموجب هذا الصك، أو التمييز بين المعارف التقليدية القابلة للحماية والمعارف التقليدية غير القابلة للحماية. ومن غير المفيد القيام بسرد الخصائص التي لا تتعلق بهذا التمييز. ويجب إبقاء عدد المعايير ضمن الحد الأدنى. وتمثل المادة 2-3 وسيلة انتصاف جيدة لحل القضية الصعبة المتعلقة بمسألة الزمن. وكانت محاولة جيدة لحل هذا الأمر، مع مراعاة الظروف المختلفة والأوضاع الوطنية. ولم يكن المعيار الزمني البالغ 50 عاما هو الحل لهذه المشكلة، على الرغم من وجود بدائل مختلفة تحمل أشكالا مختلفة من

الإجابات على هذا السؤال. ولا ينبغي أن يكون هذا هو الطريق إلى الأمام، لأن أي معرفة أو تعبير ثقافي كان مؤهلاً للحماية الفورية. ولم ير الوفد سبباً وراء انتظار المعارف التقليدية لمدة 50 عاماً أو نحو ذلك لتكون مؤهلة للحماية. وكان هذا الشعور يتماشى مع أفكار أولئك الذين يعتقدون أن المعارف التقليدية كانت في الغالب في المجال العام. وينبغي أن تكون المعارف التقليدية، مثلها مثل أي معرفة أخرى، مؤهلة للحماية دون الحاجة إلى الانتظار 50 عاماً.

142. وقال وفد إيطاليا إن التعريفات في المادتين 1 و3 قد تم تعديلها. ونتيجة لذلك، كان الجزء الأول من التعريفات عبارة عن قائمة من التعبيرات المحمية التي تتوافق، بطريقة أو بأخرى، مع اتفاقية برن، التي تضمنت العناصر المختلفة المحمية بموجب حق المؤلف. وهذا يعني أن اللجنة الحكومية الدولية في حاجة إلى تقييم الروابط التي تربط بين هذا الصك القانوني واتفاقية برن، لأنه لم يكن هناك شك في أن التعبيرات الكلامية أو الموسيقية أو غير الملموسة، والتي كانت واردة في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي، محمية أيضاً بموجب حق المؤلف. وكانت المشكلة تتعلق بمعرفة ما إذا كان هناك تداخل في الحماية أم لا، وتحديد من أين بدأت الحماية. ويسري حق المؤلف على الفور من لحظة الابداع. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك قد خلق صلة بحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت اللجنة الحكومية الدولية في حاجة إلى إيجاد حل ينص على أن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي تبدأ في الوقت الذي تنتهي فيه حماية حقوق المؤلف. ويرتبط ذلك بنقطة الانتقال من جيل إلى جيل أو بعد زمني مدته 50 عاماً. وكان لا بد من التفكير في ذلك لتجنب وجود حماية مزدوجة أو تداخل قد يؤدي إلى نشوب نزاعات. وكان ذلك مرتبطاً أيضاً بمسألة الملك العام، لأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت تمثل مشكلة بالنسبة للملك العام.

143. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن النسخة المعدلة الأولى من نص المعارف التقليدية تمثل أساساً مقبولاً لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وفي المادة 1، كان لمصطلح "التملك غير المشروع" قوس مفتوح ولكن لم يغلق القوس. واقترح الوفد إغلاق القوس. واقترح الإبقاء على البدائل الفردية لهذا التعريف بين قوسين لتكون منسجمة مع الصيغة المستخدمة في المادة 1، مما يعني ضمناً أنه لم يتم الاتفاق على أي من هذه الخيارات في هذا الوقت. وفي البديل 3، اقترح الوفد إدراج كلمة "إلى" بعد كلمة "الوصول"، لتصحيح القواعد النحوية في تلك الفقرة. وفيما يتعلق بوضع مصطلح "سوء الاستخدام"، بين كلمة "إلى درجة" و "الجديد"، اقترح الوفد إضافة كلمة "مثل" لتصحيح القواعد. وفي عبارة "المعارف التقليدية المحمية"، اقترح الوفد إضافة كلمة "موضوعية" بين الكلمتين "يكون" و "المعارف التقليدية" في كلا البديلين، لتمييز المعارف التقليدية المحمية عن المعارف التقليدية الأخرى، وسوف يستمر في المساعدة على القيام بهذا التمييز. وتم تطوير ترقيم الفقرات. واقترح أن تكون الإشارة إلى المادة 1 في أول الخيارين إشارة إلى المادة 3، وأن تكون الإشارة إلى المادة 3 إشارة إلى المادة 5. وفي البديل الثاني لـ "المعارف التقليدية المحمية"، اقترح استبدال عبارة "المستفيدون على النحو المحدد في المادة 4" بعبارة "الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية". وفيما يتعلق بتعريف الملك العام، فقد فضل الوفد الاحتفاظ بهذا التعريف. وقد سمع أن هناك وفداً آخر على الأقل لا يؤيد هذا التعريف، لذلك سيكون من دواعي سروره الاحتفاظ به بين قوسين. وفي المادة 3، وعد الوفد بإعادة النظر في وضع معايير الأهلية، وسيكون على استعداد لتقديم اقتراح بشأن ذلك لاحقاً. واقترح الوفد وضع العنوان بين قوسين وإعادة إدراج العنوان السابق "موضوع الصك". واقترح وضع بديل جديد 3 وهو: "ينطبق هذا الصك على براءات الاختراع والمعارف التقليدية". واقترح أيضاً أخذ معايير الأهلية ووضع بديل 5 جديد للمادة 5، نظراً لأن التعديلات التي أدخلت على المادة 3 تتوافق مع تعديلات المادة 5. وجاء نص البديل 5 الجديد على النحو التالي: "عندما ترتبط المعارف التقليدية بشكل واضح بالتراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ويتم إنشاؤها وتوليدها وتطويرها وصيانتها ومشاركتها بشكل جماعي، وكذلك نقلها من جيل إلى جيل لفترة تحددها كل دولة من الدول الأعضاء، على ألا تقل عن 50 عاماً أو فترة خمسة أجيال، ينبغي حماية المعارف التقليدية وفقاً للنطاق والظروف المحددة أدناه: 1-5 عندما تكون المعارف التقليدية المحمية سرية، سواء كانت مقدسة أم لا، يجب على الدول الأعضاء تشجيع ما يلي: أن يكون للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تنقل مباشرة المعارف التقليدية إلى المستخدمين، القدرة بموجب القانون الوطني على الحفاظ على معارفهم التقليدية المحمية أو التحكم فيها أو استخدامها أو تطويرها أو السماح باستخدامها أو منع الوصول إليها

واستخدامها/الاستفادة منها والحصول على حصة عادلة ومنصفة من الفوائد الناشئة عن استخدامها من قبل المستخدمين المشار إليهم. ويحدد المستخدمون بوضوح أصحاب المعارف التقليدية المحمية المذكورة بوضوح ويستخدمون المعارف بطريقة تحترم القواعد والممارسات الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. 2-5 عندما تكون المعارف التقليدية المحمية منتشرة بصورة ضيقة، سواء كانت مقدسة أم لا، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع ما يلي على أنه أفضل الممارسات: أن تحصل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تنقل مباشرة المعارف التقليدية المحمية إلى المستخدمين على حصة عادلة ومنصفة من الفوائد الناشئة عن استخدامها من قبل المستخدمين المذكورين. ويحدد المستخدمون أصحاب المعارف التقليدية المحمية بوضوح عند استخدام المعارف التقليدية المذكورة، ويستخدموا المعارف بطريقة تحترم القواعد والممارسات الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. 3-5 ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لأرشفة وحفظ المعارف التقليدية التي تنتشر على نطاق واسع." وكان الغرض من ذلك هو الاستعانة بالشروط الواردة في معايير الأهلية ووضع مقدمة جديدة في المادة 5 تستعير بعضاً من الأحكام الواردة في البديل 3 للمادة 5.

144. وأعرب الرئيس عن قلقه لأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد قدم فجأة مادة جديدة تطرقت بالفعل إلى الإطار نفسه. وقال إنه سيكون من الصعب للغاية على الدول الأعضاء فهم المداخلات، لأن الصياغة المقترحة كانت في مادتين مختلفتين. وقال إنه يمكن أن يأخذ التدخلات وتسجيلها في السجل. ومع ذلك، فقد فضل الحديث عن المقترحات في الجلسات غير الرسمية، حيث تتاح للوفود فرصة للنظر فيها، والتفاعل معهم، والاستفسار عنها، وطرح أسئلة بشأنها، وفهمها، ومناقشتها والتفكير فيها. وكان على وفد الولايات المتحدة الأمريكية التحقق من صحة الأساس المنطقي للتغييرات.

145. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه طالما تم تقديم اقتراحه في الجلسة العامة، فإنه سيقدمه مكتوباً إلى الأمانة ويعممه على الدول الأعضاء. وسوف يكرره أيضاً في الجلسات غير الرسمية ويرحب بأي مناقشات بشأنه. وكان ينوي ألا يسحب اقتراحه. وتطلع الوفد إلى مناقشته في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، وأمل أن يراه في أي نسخ معدلة أخرى. وفيما يتعلق بتعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي، قال الوفد إنه تم استخدام عبارة "التعبيرات بالحركة". وكانت عروض أشكال التعبير الثقافي التقليدي محمية بالفعل على نطاق واسع في معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري أو معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ("WPPT"). ويجب أن يعتمد عمل اللجنة الحكومية الدولية على عمل المفاوضين السابقين، وليس تكدير الجو. لذلك يجب تغيير عبارة "التعبيرات بالحركة" إلى "عروض". وفي عبارة "يظهر أو يتجلي"، كانت كلمة "يظهر" غير متسقة نحويًا. وكانت كلمة "يتجلي" مرادفة لكلمة "يعبر". وطلب الوفد حذف عبارة "يظهر أو يتجلي". وأخيراً، بعد كلمة "المستفيدين" الموضوعية بين قوسين، درس بعناية تعريف المعارف التقليدية، وأدرك قيمة العبارة "نتيجة للنشاط الفكري أو الخبرات أو الأفكار". وطلب إدراج العبارة في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي، مباشرة قبل عبارة "في سياق تقليدي". وفي الفقرة الفرعية (ب) من المادة 3، البديل 2، اقترح الوفد تغيير العبارة الافتتاحية إلى "يرتبط ب، ومثل جزء لا يتجزأ من وترتبط بشكل واضح ب...". وطلب حذف المادة 3-2، لأنها تتعارض مع صياغة المادة 3-1 (ج). وقد تم بالفعل أخذ هذا المفهوم في الاعتبار في المادة 3-2 للبديل 1. وسيكون هناك تغيير ذو صلة في المادة 3-1، لأن البديل 2 سيكون به فقرة فرعية واحدة فقط. وسيدأ، دون عبارة "مع مراعاة المادة 3-2" وكلمة "حماية". وطلب استبدال كلمة "يتعين" بكلمة "ينبغي". وكان مستعداً لمواصلة النقاش حول الأساس المنطقي في الجلسات غير الرسمية.

146. وأشار وفد تايلند إلى وجوب احترام سلامة أو قداسة نص فريق الاتصال. وفيما يتعلق بالمادة 3 من نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي اختار الوفد، في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية السابقة، البديل 1 كما هو وارد في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/39/4 و WIPO/GRTKF/IC/39/5، لأن المصطلحات المستخدمة تحتوي بالفعل على موصفات ومحددات للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، وبعد اجتماع فريق الاتصال، ومع تبسيط المادتين 1 و3 في النسخ المعدلة الأولى، أيد الوفد البديل 1 في المادة 3 لكلا النصين. ويجب أن تعتبر الفقرة 3-2 حلاً وسطاً لحل المسائل الزمنية.

147. وقال وفد مصر إنه فيما يتعلق بالمادة 3 في كلا النصين، فإن المادة 2-3 تمثل حلا معياريا لمشكلة الجانب الزمني. ودعم الوفد البديل 1. وكانت مهمة مجموعات الاتصال هي تمكين الوصول إلى نتائج مشتركة، وليس عرقلة أو إبطاء العمل. ويجب احترام نتائج فريق الاتصال.

148. وأعرب وفد الفلبين عن قلقه إزاء استخدام أي إطار زمني عشوائي لتوصيف ما ينبغي أو ما لا ينبغي اعتباره تقليديا لأن تجربته الخاصة، فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، أظهرت الصعوبة العملية والمفاهيمية لمحاولة تحديد تاريخ المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن أجل المساعدة في فهم المادة 3 والفقرات الجديدة بشكل أفضل، طلب الوفد توضيحا من مؤيدي المؤشر الزمني، على وجه الخصوص، حول التجارب الفعلية للشعوب الأصلية في بلدان هؤلاء المؤيدين والتي من شأنها أن تدعم سقف الخمسين سنة أو أي سقف آخر يتعلق بهذه المسألة. وأشار إلى أنه سيكون من دواعي سروره أن يسمع عن التجارب الخاصة بالشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمؤشر الزمني.

149. وأيد وفد إندونيسيا البيانات التي أقيمت نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير وفريق آسيا والمحيط الهادي. وترتبط هاتين المادتين 1 و 3 بالمادة 2. ويبدو أن هناك فجوة واسعة للغاية في الأهداف. وتتعلق أحدهما بمنع التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدامات غير المصرح بها للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت الأخرى تتعلق بالحفاظ على المجال العام، وهو يمثل نوع مختلف تماما من الأهداف. ولأسباب تتعلق بالوضوح والفهم الأفضل، اقترح الوفد أمرين. أولا، سيكون الوفد متناجحا لو أمكن لوفد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مقترحاته كتابيا، حتى يتمكن من دراستها قبل الجلسات غير الرسمية. ثانيا، نظرا لأن الأهداف مختلفة جدا، فقد اقترح تقسيمها إلى نسختين. ويمكن أن تضيق اللجنة الحكومية الدولية الفجوات فقط إذا كانت النقطة القصوى للفجوات معروفة.

150. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للمناقشات البناءة التي أجرتها جميع الدول الأعضاء في الجلسة العامة. وكانت زيادة الوضوح ضرورية لمعايير الأهلية الواردة في الصك لضمان القدرة على التنبؤ ومشاركة المعايير الدنيا من خلال الصك. واقترح الوفد تحديد عناصر زمنية كمعايير موجزة وموضوعية. وأعرب الوفد عن تفضيله للبديل 2، لأنه تضمن "ما لا يقل عن خمسين عاما أو خمسة أجيال". وتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن النصوص مع جميع الدول الأعضاء بطريقة بناءة.

151. وأفاد وفد كندا أنه سيثير بضع نقاط متعلقة بالنص في الجلسات غير الرسمية، حيث كانت هناك فرصة لتبادل الآراء بين المشاركين. وأثار نقطة إجرائية تتعلق بمجموعات الاتصال. وقد سمع العديد من المداخلات التي تفيد بأن اللجنة الحكومية الدولية يجب أن تقبل نتائج مجموعات الاتصال والاحتفاظ بنزاهة وقداسة تلك المقترحات. وتمثل مجموعات الاتصال مجموعة فرعية صغيرة من اللجنة الحكومية الدولية. ولم يتمكن وفد كندا على سبيل المثال من المشاركة في مجموعات الاتصال هذه. لذلك، كان من المتوقع أن تريد الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لم تتح لها فرصة للتعليق في مجموعات الاتصال، الحصول على فرصة لتقديم تعليقات أو مقترحات. وقد وافق الوفد على استخدام نسق مجموعات الاتصال كوسيلة لمحاولة النهوض بالنصوص، ولكن قد يكون لدى الدول الأعضاء التي لم تشارك تعليقات و/أو مقترحات لتقديمها.

152. وبالنظر إلى المادتين 1 و 3 مجتمعتين، أيد وفد استراليا الإطار الذي تم طرحه للتعريفات ومعايير الأهلية. وفي المادة 3، أقر الوفد بأن المعارف التقليدية لم تكن ثابتة أو جامدة زمنية ولكنها ديناميكية وتتطور. وأعرب الوفد عن تقديره للنهج الذي اتبعه الميسرون في المادة 2-3 للمضي قدما، مع الاعتراف بمختلف وجهات النظر المتعلقة بهذه القضية. وكان الوفد على استعداد للمشاركة في الصياغة للمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة من أجل المضي قدما.

153. وأعربت ممثلة المجلس الدولي لمعاهدات الهند، متحدثة باسم مجموعة السكان الأصليين، عن شكره لوفد الفلبين على طلبه المزيد من الإيضاحات من المؤيدين للمتطلبات الزمنية. وحاولت مجموعة السكان الأصليين إجراء مشاورات لإيجاد أمثلة، وقالت إنها تتطلع إلى سماع أمثلة ملموسة عن المواطنين التي يساعد فيها هذا النوع من المتطلبات الزمنية مع عدم الإضرار بالشعوب الأصلية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك "جلستان استماع" على الأقل، التقى فيها وفد

الولايات المتحدة الأمريكية بممثلي أكثر من 235 دولة أصلية، والمؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين والمجلس الدولي لمعاهدة الهنود. وأعربت ممثلة المجلس عن تطلعها إلى قراءة النص الفعلي للمقترحات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه المقترحات لا تبدو مثل الطلبات التي قدمتها الأمم الأصلية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأعربت عن رغبتها في رؤية النص لمعرفة ما إذا كان أي من هذه المقترحات تتطابق مع أي من المخاوف التي تم تناولها في جلسات الاستماع هذه.

154. وقالت ممثلة الاتحاد الأفريقي إن مداخلتها أتت استجابة لتأكيد أحد الوفود على ضرورة وجود فترة زمنية محددة أو تقييد زمني للمادة 3 من نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي لأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي من الضوروري أن تبدأ حيثما تنتهي حماية حق المؤلف. ولم تكن إمكانية تداخل الحماية أمراً غير شائع على الإطلاق في نظام الملكية الفكرية الحالي. وهناك مثال معروف، فشكل زجاجة كوكاكولا الأيقونية كان مؤهلاً للحصول على الحماية بموجب قانون التصميم الصناعي وقانون العلامات التجارية وربما حقوق المؤلف أيضاً، بوصفه عمل فني. ويوجد في كل نظام شروط مختلفة للحماية ومتطلبات مختلفة للحماية وسبل انتصاف مختلفة لانتهاك الحقوق. ويمكن للمبدعين في كثير من الأحيان العمل على تراكم الحماية في ظل هذه الأنظمة المختلفة. وقد تكون هناك ظروف يمكن للفرد من خلالها في السياق المجتمعي الحالي ابتكار أشكال تعبير ثقافي تقليدي دون أن تكون مؤهلة، لأسباب تتعلق بالقانون العرفي، لطلب الحصول على حماية حقوق المؤلف لأن أصل المحتوى الإبداعي يمتلكه المجتمع. وإذا اعترفنا بأن أحد أشكال التعبير الثقافي التقليدي جديرة بالحماية، فلن يكون هناك ما يبرر قصر الحماية بموجب صك حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي على السيناريوهات غير التراكمية.

155. وأعرب وفد الأرجنتين عن شكره لجميع الوفود على مساهماتها. ويحق لجميع الوفود الإدلاء ببيانات وشرح آرائها. ونظراً لعدد الوفود الموجودة في القاعة، كانت منهجية العمل التي اقترحتها الرئيس هي الأنسب من أجل تحقيق نتائج، إذا أرادت اللجنة الحكومية الدولية تحقيق نتائج. وكان الوفد قد طرح بالفعل فكرة القيام بمزيد من التقليل لعدد الخيارات في المادة 2. وفي النسخة المعدلة الأولى، وفي النسخة المعدلة الأولى يمثل البديل 1 و2 و3 لعملة واحدة ويمكن دمجها. ولن يقدم الوفد اقتراحاً نصياً في الجلسة العامة لأنه يفعل ذلك، بناء على مشاورات جرت داخل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، في الاجتماعات غير الرسمية. وفي المادة 2، لم يرغب في ذكر أي إشارة للملك العام. ويمكن النظر في الملك العام في الديباجة، لأنها هي الجزء الذي يتضمن الإطار القانوني والتفسيري في الصك.

156. وأنتى وفد جمهورية كوريا على النسخ المعدلة الأولى، التي أوضحت الفارق بين المادتين 1 و3. وفيما يتعلق بالمادة 2، يجب أن يكون الهدف دقيقاً وموجزاً لتجنب التكرار فيما يتعلق بالديباجة. وفي هذا الصدد، كانت الفقرة الفرعية (د) من البديل 1 زائدة، بالنظر إلى الفقرة 9 من الديباجة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح لسبب تنظيم المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل مختلف في المادة 2، ولا سيما في المادة 3. وفيما يتعلق بالمادة 3، من أجل فهم المحددات بشكل أكثر دقة، تحتاج المحددات المقدمة حديثاً مثل "يتلقى" و "يكشف" إلى بعض التفسيرات. وفيما يتعلق بالعلاقة بين المادتين 1-3 و2-3، ظلت هناك العديد من المسائل التي يتعين مناقشتها. على سبيل المثال، عندما كان هناك تعارض بين المادتين 1-3 (ج) و2-3 في بديل 2، أراد الوفد معرفة الحكم الذي سيسود. لأغراض اليقين القانوني، كان العنصر الزمني يمثل عاملاً مهماً في المادة 3.

157. وقال ممثل توباج أمارو إن وفود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان كانت تحاول عرقلة تحقيق تقدم، لأنهم حللوا الأمور من منظور الأرباح والسوق. وبالنسبة للشعوب الأصلية، كانت مفاهيم المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ثمره نشاط فكري وإبداعي جماعي. وهي تشكل في جوهرها الذاكرة الحية للشعوب الأصلية وتنتمي إلى الأجيال المقبلة، لأنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من هويتهم الثقافية والتاريخية. وعندما اقترحت الدول مدة 50 عاماً، تساءل عما إذا كان ذلك يعني أنه بعد 50 عاماً لن تعد الشعوب الأصلية موجودة. وتساءل عما كانوا يحاولون تحقيقه. علاوة على ذلك، ينبغي أن يعني المستفيدون الملكية الجماعية، من قبل المبدعين والأوصياء وأصحاب أشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور، وهي لجان الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وطلب حذف الأقواس الموضوعية حول عبارة "الشعوب الأصلية".

158. وقال الرئيس إنه فيما يتعلق بالمداخلة الأولية لممثل توباج أمارو، فإن جميع المشاركين مطالبون بالامتثال للنظام الداخلي العام لليويو، ولا سيما فيما يتعلق بالاحترام الواجب للنظام والنزاهة وقواعد اللياقة التي تحكم الاجتماع. كان التعليق الأولي قريبا من عدم الالتزام بذلك. وذكر الرئيس ممثل توباج أمارو بالالتزام بالاحترام المناسب للدول الأعضاء داخل اللجنة الحكومية الدولية. وقال الرئيس إنه سيقوم مع الميسرين بصياغة مراجعة للهدف وستتم دعوة الوفود لمراجعتها في الجلسات غير الرسمية.

159. [ملاحظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الجلسة بعد توزيع النسخ المعدلة الثانية في 22 مارس 2019.] كان الرئيس مسرورا بالتقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الأهداف في الجلسات غير الرسمية، رغم أنه لا تزال هناك بدائل، والتي يجمل أن يتم دمجها في المستقبل. وأشار إلى الصلة الحاسمة الموجودة بين معايير الأهلية ونطاق الحماية. وكان ينوي التركيز على المجالات التالية في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية: نطاق الحماية والاستثناءات والقيود. ودعا الرئيس الميسرين إلى تقديم النسخ المعدلة الثانية حتى تقوم الدول الأعضاء بنظرها.

160. وقال السيد بول كوروك، متحدئا بالنيابة عن الميسرين، إن الميسرين قد طُلب منهم استعراض مشاريع النصوص المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واقترح نص للنظر فيه باعتباره النسخ المعدلة الثانية بحيث تكون موجزة وتقلل الفجوات، وتلغي التكرار والاسهاب، وتحافظ على سلامة مقترحات الدول الأعضاء. وتمشيا مع هذا التفويض، أجروا تعديلات على تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في المادة 1. كما قاموا أيضا بتبسيط المادة 2 والمادة 3. وقد أخذت التنقيحات في الاعتبار المناقشات التي جرت في الجلسة العامة والجلسات غير الرسمية. ولم يتمكنوا من تلبية طلب الدولة العضو بمراجعة المادة 5، لأن هذه المادة لم تكن مطروحة للمناقشات خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، لكن سيتم تناولها في اجتماعات مقبلة. وفي النص المتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وافقوا في المادة 1 على طلب العديد من الدول الأعضاء الخاص بمراجعة تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي ليتوافق مع التعريف الذي اقترحه في الأصل فريق الاتصال بشأن الموضوع في سياق الإشارة إلى فئات أشكال التعبير. لقد أعادوا إدراج الحواشي التي تضمنت أمثلة على أشكال التعبير هذه. ولم يتمكنوا من قبول طلب مقدم من إحدى الدول الأعضاء بحذف مصطلح "تعبيرات عن طريق الحركة" واستبدالها بكلمة "عروض". فقد قرروا أن كلمة "عروض" ليست شكلا من أشكال التعبير مثل الفئات الأخرى، كما أنها ليست مرادفا للحركة، حتى أن هناك عروض لا تتضمن حركة. ولذلك يصبح التعريف كما يلي: "أشكال التعبير الثقافي التقليدي هي أي أشكال يتم التعبير فيها عن الثقافة والمعارف التقليدية، [تظهر أو تتجلى] [نتيجة للنشاط الفكري، أو الخبرات، أو الأفكار] من قبل [الشعوب الأصلية]، والمجتمعات المحلية و/أو [المستفيدون الآخرون] في سياق تقليدي أو منه، وقد تكون ديناميكية ومتطورة وتشتمل على أشكال لفظية¹ أو أشكال موسيقية² أو تعبيرات عن طريق الحركة³ أو أشكال التعبير الملموسة⁴ أو غير الملموسة أو توليفات منها." وكان تعريف المعارف التقليدية كما يلي: "تشير المعارف التقليدية إلى المعارف الناشئة عن [الشعوب الأصلية]، والمجتمعات المحلية و/أو [المستفيدين الآخرين] وقد تكون ديناميكية ومتطورة، وهي نتيجة لنشاط أو خبرات أو وسائل روحية أو رؤى في أو من سياق تقليدي، قد يكون مرتبطا بالأرض والبيئة، بما في ذلك المعرفة والمهارات والابتكارات والممارسات والتدريس أو التعلم." وقد قاموا بإجراء بعض التغييرات الطفيفة على بنود أخرى. ففي المادة 3 من نص المعارف التقليدية، في بديل 1، أضافوا كلمة "و" إلى المادة 1-3(ب). وحذفوا المادة 2-3 والكلمات "الخاضعة للمادة 2-3" في المادة 3-1 من البديل 2. وقد حذفوا كلمة "أو" في البديل 2 وأضافوا عبارة "وترتبط بشكل مميز بـ". وأعادوا إدراج حكم بديل سابق تم حذفه من النسخة المعدلة الأولى. واعتبر هذا

¹ [مثل القصص والملاحم والأساطير والقصص الشعبية والشعر والأحاديث والروايات الأخرى؛ الكلمات والعلامات والأسماء والرموز].

² [مثل الأغاني والإيقاعات والموسيقى الآلية، والأغاني التي تمثل تعبير عن الطقوس].

³ [مثل الرقص، وأعمال القداس، والمسرحيات، والاحتفالات، والطقوس، والطقوس التي تتم في الأماكن المقدسة، والألعاب والرياضة التقليدية/الرياضة والألعاب التقليدية، وعروض الدمى المتحركة، وغيرها من العروض، سواء كانت ثابتة أو غير ثابتة].

⁴ [مثل التعبيرات المادية للفنون والحرف اليدوية والأقنعة الاحتفالية أو الملابس والسجاد المصنوع يدويا والهندسة المعمارية والأشكال الروحية الملموسة والأماكن المقدسة].

الحكم مختلفا من الناحية المفاهيمية عن معايير الأهلية التي تعتبر محور اهتمام المادة 3. وقد عرفوا البند على أنه "المادة 3 البديلة" تحت عنوان "الموضوع". ونقحوا المادة 3 البديلة لتظهر التغييرات الأخرى التي طلبت تلك الدولة العضو إدخالها. وفي المادة 3 من نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، قاموا بمراجعة المادتين 1-3 و2-3 من البديل 2 بنفس الطريقة التي تم بها ذلك في البديل 2 للمادة 3 من نص المعارف التقليدية. ومع ذلك، بخلاف نص المعارف التقليدية، لم يكن هناك إعادة إدخال لحكم بديل من الوثائق السابقة.

161. وذكرت السيدة ليلي كليز بيلامي، متحدثة بالنيابة عن الميسرين، أنها بذلت جهدا حسن النية لوضع نص يتضمن المدخلات والاقتراحات التي عبرت عنها الوفود مع السعي للحفاظ على سلامة المواقف وتضييق الفجوات في الصك. وكانت هناك ثلاث صيغ بديلة للأهداف. وكان البديل 1 يمثل صيغة جديدة تستند إلى النص الذي قدمه الرئيس، مع العديد من التعديلات التي قدمتها مختلف الوفود في الجلسات غير الرسمية. ونص البديل 1 على ما يلي: "الهدف من هذا الصك هو توفير حماية فعالة ومتوازنة وكافية فيما يتعلق بالملكية الفكرية ضد: (أ) الاستخدامات غير المصرح بها⁵ و/أو غير المعوض عنها⁶ للمعارف التقليدية؛ (ب) منح حقوق ملكية فكرية خاطئة على المعارف التقليدية، [مع دعم الاستخدام المناسب للمعارف التقليدية].". وكان الجزء الأخير مكتوبا بخط مائل لأن الميسرون هم الذين قدموا هذا النص. لقد حاولوا التعبير عن الرغبة التي أعربت عنها عدة وفود في أن تكون الصياغة أكثر إيجابية. وفيما يتعلق بكلمات "غير مصرح بها" و "غير معوض عنها"، تمت إضافة حواشي خاصة بها. ومع استخدام هذه المصطلحات، حاولوا توضيح أن أعمال التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام واسع النطاق لا يشمل فحسب السيناريوهات التي لم يُمنح فيها أي ترخيص للاستخدام مثل التملك غير المشروع على سبيل المثال ولكنه يغطي أيضا المواقف التي يوجد فيها ترخيص ولكنه لا يمتد ليغطي هذا النوع من الاستخدام. وكانت هناك أيضا حالات لم يتم فيها الحصول على إذن من الكيان المناسب الذي يحق له منح الترخيص. وأوضحت الحاشية الخاصة بعبارة "غير معوض عنها" أنها تتضمن عدم تقديم الفوائد النقدية والفوائد غير النقدية أيضا. وتم تعديل البديل 2 ليعكس بشكل أفضل عبارات من التفويض وكذلك النهج الذي لم يظهر في البديل 1 أو البديل 3. ونص البديل 2 على ما يلي: "الهدف من هذا الصك هو دعم الاستخدام المناسب والحماية الفعالة والمتوازنة والكافية للمعارف التقليدية داخل نظام الملكية الفكرية، وفقا للقانون الوطني، والاعتراف بحقوق [الشعوب الأصلية]، والمجتمعات المحلية والمستفيدين." وحل البديل 3 محل البديل 3 السابق ولكنها كانتا متشابهين للغاية في المحتوى. ونص على ما يلي: "الهدف من هذا الصك هو دعم الاستخدام المناسب للمعارف التقليدية داخل نظام البراءات، وفقا للقانون الوطني، واحترام القيم الخاصة بأصحاب المعارف التقليدية، من خلال: (أ) المساهمة في حماية الابتكار وفي نقل المعرفة ونشرها، بما يعود بالنفع المتبادل على أصحاب المعارف التقليدية المحمية ومستخدمها بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوازن الحقوق والالتزامات (ب) الاعتراف بقيمة المالك العام النابض بالحياة، ومجموعة المعارف المتاحة للجميع والتي تعتبر ضرورية للإبداع والابتكار، والحاجة إلى حماية المالك العام والحفاظ عليه وتعزيزه (ج) منع المنح الخاطئة لحقوق براءات الاختراع على المعارف التقليدية غير السرية." وفيما يتعلق بنص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، كان البديل 1 والبديل 2 متطابقين تقريبا مع البديل 1 والبديل 2 من نص المعارف التقليدية، مع استبدال المعارف التقليدية بأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان البديل 3 بديلا جديدا أدخله نفس الوفد الذي اقترح البديل 3 لنص المعارف التقليدية.

162. [ملحوظة من الأمانة: انعقد هذا الجزء من الجلسة بعد استراحة قصيرة عندما استعرضت الوفود النسخ المعدلة الثانية.] وفتح الرئيس باب التعليقات بشأن النسخ المعدلة الثانية. ويمكن للدول الأعضاء تقديم تعليقات لتسجيلها. وسيتم تصحيح أي أخطاء أو سهو تم تحديده.

⁵ تتضمن الاستخدامات غير المصرح بها، من بين أمور أخرى، التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والاستخدام غير المشروع لأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

⁶ تشمل الاستخدامات غير الخاضعة للتعويضات من بينها عدم تقديم مزايا نقدية أو غير نقدية.

163. [ملاحظة من الأمانة: أعرب جميع المتحدثين عن شكرهم للميسرين على عملهم.] وقال وفد غواتيمالا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن النسخ المعدلة الثانية تمثل أساس للعمل في المستقبل. ومع ذلك، دعا الوفود إلى بذل المزيد من الجهود لمواصلة العمل بشكل بناء من أجل تحقيق تقارب في المواقف واحراز تقدم كبير، على النحو المشار إليه في الولاية. وبعد ما يقرب من 20 عاما من المفاوضات، حان الوقت للوصول إلى نتائج ملموسة. وكرر الوفد التزامه بالمشاركة البناءة في هذا العمل لأنه يريد تحقيق نتائج ملموسة.

164. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، وأعرب عن شكره لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على المناقشات المثمرة للغاية. ويمكن أن تكون النسخ المعدلة الثانية بمثابة أساس للعمل في المستقبل.

165. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأيد إحالة النصوص إلى الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية للقيام بمزيد من العمل بشأنها. وقد يرغب الأعضاء الأفراد في المجموعة باء في تقديم تعليقاتهم الخاصة.

166. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقبل إرسال النصوص إلى الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لتكون بمثابة أساس لإجراء مزيد من المناقشات. واعتبر أن العمل لا يزال جاريا بشأن تلك النصوص وتطلع إلى إبداء مزيد من التعليقات في الجلسة التالية. وعند النظر إلى النسخ المعدلة الثانية، أعرب عن تقديره البالغ للاحتفاظ بالبديل 2 للمادة 2، وهو كان يفضل ذلك، وقد عبر عن ذلك بقوة خلال الجلسات غير الرسمية. وكانت هناك نقطة تحريرية ناقشها بالفعل مع الميسرين. كان سوء فهم بسيط واعتبر ذلك ملاحظة تحريرية. وكان يفضل بالتأكيد وضع أقواس حول، عبارة "الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية"، وحول "المستفيدون"، مع توضيح أنها بدائل، وتم وضعها بين أقواس معقوفة. وفيما يتعلق بالمادة 3، قام أثناء الجلسات غير الرسمية، بمدخلة بشأن كل من البديل 1 و2. وفي المادة 3-1 (أ)، طلب إدراج بعض الكلمات الإضافية، التي تم إغفالها في التحرير. وناقشت إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن القصد من ذلك هو إدراج عبارة "بواسطة" التي لم تنعكس بعد عبارة "وتطويرها واستخدامها وصيانتها بشكل جماعي". وفي المادة 1، رحب باستمرار المناقشات حول أحد العناصر التي تظهر في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، حيث كان النص كما يلي: "أشكال التعبير الثقافي التقليدي هي أي أشكال يتم التعبير من خلالها عن الثقافة والمعارف التقليدية". وكانت "الثقافة والمعرفة" جزءا يريد الوفد مواصلة المناقشات بشأنه ولديه مزيد من التعليقات عليه.

167. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن النسخ المعدلة الثانية كان يتم العمل عليها ولكن يمكن للوفد قبولها للعمل في المستقبل. وأشار إلى أنه يتطلع إلى القيام بعمل بناء في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية، حيث سيتم عرض قرار يتم اتخاذه بناء على التوصيات على الجمعية العامة.

168. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن النسخ المعدلة الثانية تمثل بعض التقدم ويمكن استخدامها كأساس لإجراء مزيد من المناقشات. وكان الهدف من الحماية واضحا جدا ولم يكن مجتزأ في ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وتم تبسيط النصوص من حيث التعريفات ومعايير الأهلية، واستوعبت معظم البدائل جميع آراء الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. فقد تم على سبيل المثال إدراج عبارة "مؤهل" في البديل 1 من المادة 3. وتوسط وفد جنوب إفريقيا في الاقتراح الذي تقدم به تجمع السكان الأصليين. وتمت الموافقة على كلا النصين وصيغت المواد بشكل جيد.

169. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، وقال إنه لم يكن سعيدا بنسبة 100 % بالنسخ المعدلة الثانية، ولكن يمكن أن تكون بمثابة أساس للعمل في الدورة 40 للجنة الحكومية الدولية.

170. وأعربت ممثلة المجلس الدولي لمعاهدات الهند، متحدثة نيابة عن تجمع السكان الأصليين، عن امتنانها لأن معظم مقترحاتهم قد ظهرت في النص. كانت مستعدة لاستخدام النسخ المعدلة الثانية كأساس لمزيد من المفاوضات. وأعربت عن

رغبتها في تقليل البدائل المطروحة في الاجتماع التالي، لكنها كانت سعيدة وتتطلع إلى مواصلة العمل على تحسين تلك الصكوك.

171. وأعرب وفد الصين عن شكره للرئيس ونائبيه على قيادتهم المتميزة والأمانة والمنسقين المقيمين على العمل الجاد وجميع الوفود على جهودهم في أفرقة الاتصال وفي الجلسات غير الرسمية. ويمكن استخدام النسخ المعدلة الثانية كأساس لإجراء مزيد من المناقشات في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية. وقد تم تحقيق تقدم، على الرغم من أنه لم يكن كما توقع. وهو يفهم تماما وجهات نظر واهتمامات الوفود المختلفة. وفيما يتعلق بالأهداف، ينبغي أن يكون التركيز على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وليس هناك حاجة لتكرار المفاهيم في أنظمة الملكية الفكرية الحالية، مثل براءات الاختراع والملك العام. وكان الهدف من إنشاء اللجنة الحكومية الدولية هو النظر في الفجوات الموجودة في استخدام أنظمة الملكية الفكرية الحالية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وينبغي أن تعكس نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل فعال، لا أن تقوم بتكرار الآلية الحالية. ومن شأن ذلك أن يجعل عمل اللجنة الحكومية الدولية أكثر فعالية بحيث يتم تحقيق نتائج ملموسة.

172. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى حذف الهوية الاجتماعية من المادة 3، البديل 1 (هـ)، الخاص بالمعارف التقليدية. وينبغي أن يكون نصها كما يلي: "مرتبط بالهوية الثقافية والهوية الاجتماعية ويمثل جزءا لا يتجزأ منها".

173. وأعرب وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن امتنانه للجهود التي بذلها عدد من البلدان لمحاولة التوصل إلى اتفاق. واستنادا إلى التقدم الذي تم إحرازه، يمكن دائما تحسين المنهجية، ومن المهم أن تعمل جميع الدول الأعضاء بحسن نية وتحترم القواعد. وكان دور الرئيس جوهريا في هذه العملية. وكانت العملية تحتاج إلى المضي قدما. وأعرب الوفد عن امتنانه للإشارة إلى الأمور غير الملموسة، التي ينبغي الاحتفاظ بها، لأنها مهمة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إن وضع معايير الأهلية يتعارض مع العديد من تفضيلات الشعوب الأصلية بسبب طبيعة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولا ينبغي تحديد ذلك. فلا ينبغي على سبيل المثال وضع أطر زمنية. وأشار الوفد إلى بذل عدد من الجهود الرئيسية لمحاولة احترام الولاية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحماية الفعالة والمتوازنة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية. وحث الوفد على زيادة التزام جميع البلدان من أجل إحراز تقدم كبير.

174. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه فيما يتعلق بالمعارف التقليدية، فإن خاصية الانتقال من جيل إلى جيل لم يرد ذكرها في المادة 1. وفي المادة 2، احتوت البدائل على العناصر الأساسية وكان عليها توفير حماية متوازنة للملكية الفكرية. وربما يتقوم اللجنة الحكومية الدولية باعتماد نسخة أكثر عمومية، بما يعكس ما تتضمنه التشريعات الوطنية. وفيما يتعلق بالمادة 3، قال إنه يفضل البديل 2. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات حول موضوع الصك.

175. وقال وفد نيجيريا إنه فيما يتعلق بالمادة 1 من نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي، لم يكن واضحا ما إذا كان إغفال كتابي أو قرارا مستنيرا بالاحتفاظ بالنص كما هو، ولكن حيث كان النص يقول "أشكال التعبير الثقافي التقليدي هي أي شكل من أشكال الثقافة التقليدية ..."، كان يفضل عبارة "الممارسات الثقافية التقليدية" بدلا من "الثقافة التقليدية".

176. وقال وفد كندا إن النسخ المعدلة الثانية كانت أساسا جيدا لإجراء مزيد من المناقشة البناءة في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية. ومع ذلك، في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي، تم تقديم مفهوم "المعرفة" لأول مرة. وكانت الثقافة مفهوما واسعا يشمل العديد من العناصر بما في ذلك عنصر المعرفة. ولم يكن من الضروري إدراجها صراحة في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي الواقع، أن ذكرها سيكون زائدا عن الحاجة. وقد أشارت اليونسكو على سبيل المثال إلى تعريف شائع الاستخدام للثقافة، ألا وهو: "[الثقافة] هي أمر كلي معقد يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وأي قدرات وعادات أخرى يكتسبها [الإنسان] بوصفه عضو في المجتمع". وفي حين أعرب الوفد عن تقديره لوجود

صلة، فإن كلمة المعرفة في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي لن تؤدي إلا إلى إرباك لا مبرر له بين موضوع نصوص أشكال التعبير الثقافي التقليدي ونصوص المعارف التقليدية. واقترح حذف هذه الكلمة، في الجوهر، لأن حذفها لن يستبعد من التعريف أي عنصر أساسي. لكن على العكس من ذلك، فإن إزالته سيضمن توافر مزيد من الوضوح. وعلاوة على ذلك، اقترح في الجلسات غير الرسمية صيغة معدلة لتعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي تتوافق بشكل وثيق مع هيكل تعريف المعارف التقليدية، مع مراعاة الفروق الجوهرية بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبما أن ذلك لم ينعكس في النسخ المعدلة الثانية ومع مراعاة العناصر الجديدة، فقد اقترح الوفد التعريف التالي، الذي كان واضحاً: "تشير أشكال التعبير الثقافي التقليدي إلى أي أشكال من أشكال التعبير اللفظي أو الموسيقي أو المادي أو غير المادي أو التعبيرات من خلال الحركة أو مزيج منها، بواسطة لجان اتصال الشعوب الأصلية في أو من سياق تقليدي، والتي قد تكون ديناميكية ومتطورة." وفي نص المادة 2، تشير الفقرة (ب) إلى "المنح الخاطئ لحقوق الملكية الفكرية". وتم طرح هذه الصيغة سابقاً وتم الاحتفاظ بها في النسخة السابقة. وأوصى الوفد بأن يتم تغييرها مرة أخرى إلى "منح خاطئ للملكية الفكرية" للحفاظ على الاتساق. وكان ذلك متسقاً مع الصياغات الواردة في كافة النصوص، بما في ذلك نص الموارد الوراثية. وينبغي أن تصف كلمة "الخاطئ" كلمة "المنح".

177. وقال وفد اليابان إنه تم إجراء مناقشات متوازنة مع احترام مختلف الآراء في أفرقة الاتصال والجلسات غير الرسمية والجلسة العامة. وشملت النسخ المعدلة الثانية نتائج المناقشات التي جرت خلال الأسبوع. وفيما يتعلق بالأهداف، أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وعلى الرغم من أنه قد تم تغيير عبارة "الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية/المستفيدين" في النص البديل 2 الخاص بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة، وبالتالي، ينبغي أن تعود كما كانت مكتوبة في النسخ المنقحة الأولى. وتطلع الوفد إلى المساهمة في مناقشات فعالة وبناءة في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية.

178. ويمكن أن يعمل وفد الفلبين باستخدام النسخ المعدلة الثانية. وذكر الوفود بضرورة ضمان أن تكون المناقشات قائمة على الأدلة وعلى الحقائق. وأكد على أهمية مواصلة المشاورات مع الشعوب الأصلية، خاصة وأن اللجنة الحكومية الدولية كانت تتحدث عن صك سيكون له تأثير مباشر عليها. وفيما يتعلق بالمادة 3 والقيود الزمنية، كرر الوفد قلقه بشأن الأطر الزمنية الاعتباطية.

179. وقال وفد جمهورية كوريا إن النسخ المعدلة الثانية ستكون أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية. وبالنظر إلى المضمون، فإن الهيكل المقترح للوثيقة الذي أوضح العلاقة بين المادة 1 والمادة 3 سيزيد من تعزيز وضوح وسلامة الصك. وفيما يتعلق بالمادة 3، رحب الوفد بأن الاقتراح المتعلق بجدف الفقرة الثانية من البديل 2 للمادة 3 قد انعكس في تلك النسخة. وأكد من جديد التزامه بعمل اللجنة الحكومية الدولية. وسوف يشارك بشكل أكبر في مناقشات بناءة وذات مغزى.

180. وأيد وفد كولومبيا تماماً البيانات التي أدلى بها وفد غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتضمنت النسخ المعدلة الثانية تغييرات يمكن أن يدعمها والتي يمكن أن تكون أساساً لتحقيق مزيد من التقدم في المستقبل. ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات ويمكن تحسين النصوص. وكانت هناك حاجة لإجراء مزيد من المناقشات للتقليل من الفجوات. وشكر الوفد الميسرين على تجسيدهم لمسألة الأمور غير الملموسة في تعريف أشكال التعبير الثقافي التقليدي، باعتبارها جانباً رئيسياً من هذا التعريف. وشدد الوفد على أهمية اتباع المنهجية المقترحة للدورات المقبلة من أجل إحراز تقدم.

181. ولم يكن وفد إندونيسيا الذي تحدث نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، سعيداً بنسبة 100% ولكنه وافق على إرسال النصوص إلى الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية. وأثبتت ممارسة إعداد مسودة صياغة بشأن الأهداف ومناقشتها

في الجلسات غير الرسمية أنها عملية مفيدة للغاية. واقترح الوفد أن يقوم الرئيس بالنظر في تيسير المداولات في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال نفس الممارسة، مع التوفيق بين الجهود والأفكار الناجحة، لا سيما بشأن نطاق الحماية، والاستثناءات والتقييدات و/أو العقوبات.

182. وقال الرئيس، فيما يتعلق بالدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية، إنه يعترم التركيز على المجالات التي لم تنح للجنة الحكومية الدولية فرصة لتناولها، أي نطاق الحماية والتقييدات والاستثناءات. وقد يعود أيضا إلى بعض المشكلات التي تمت مناقشتها في الدورة 39 للجنة الحكومية الدولية، وخاصة الأهداف والموضوع، لأن الموضوع مرتبط بنطاق الحماية. وأحاط علما بالطلب المقدم من وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير وسينظر فيه. وأحرزت اللجنة الحكومية الدولية تقدما جيدا في بعض المجالات الرئيسية وبدأت في تضييق الفجوات. وكان هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به على الرغم من ذلك. وكان من المهم للغاية أن تنعكس آراء لجان الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالأهداف، طلب الرئيس التفكير في طبيعة الهدف. وكان يجب تثبيت الصياغة المتعلقة بأي هدف في التفويض، لأن التفويض يمثل التوجيهات التي أعطتها الجمعية العامة للجنة الحكومية الدولية. ومن المؤمل أن تحقق اللجنة الحكومية الدولية مزيدا من التقدم في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية.

القرارات المتعلقة بالبند 7 من جدول الأعمال:

183. أعدت اللجنة، على أساس الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/4، نصا آخر، هو "حماية المعارف التقليدية: مشاريع مواد النسخة المعدلة الثانية"، وعلى أساس الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/39/5، تم اعداد نص آخر، هو "حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي: مشاريع مواد النسخة المعدلة الثانية". وقررت اللجنة إحالة هذه النصوص، عند غلق هذا البند من جدول الأعمال بتاريخ 22 مارس 2019، إلى الدورة الأربعين للجنة، وفقا لولاية اللجنة للفترة 2018-2019 وبرنامج العمل لعام 2019، على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/49/21.

184. وأحاطت اللجنة علما بالوثائق التالية:

WIPO/GRTKF/IC/39/6

WIPO/GRTKF/IC/39/7

WIPO/GRTKF/IC/39/8

WIPO/GRTKF/IC/39/9

WIPO/GRTKF/IC/39/10

WIPO/GRTKF/IC/39/11

WIPO/GRTKF/IC/39/12

WIPO/GRTKF/IC/39/13

WIPO/GRTKF/IC/39/14

WIPO/GRTKF/IC/39/15

WIPO/GRTKF/IC/39/16
WIPO/GRTKF/IC/39/17
.WIPO/GRTKF/IC/39/INF/7

البند 8 من جدول الأعمال: أي مسائل أخرى

قرار بشأن البند 8 من جدول الأعمال:

185. لم تجر مناقشات في إطار هذا البند.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

186. أعرب الرئيس عن شكره لنائبه الذين عملا معه كفريق، واللذان كانا على اتصال منتظم به بين الاجتماعات. كما شكر الميسرين على عملهم الدؤوب ومساهماتهم القيمة في تحقيق تقدم. وأعرب عن شكره للأمانة التي كانت تعمل كثيرا وراء الكواليس. فبدون جهودها واستعداداتها، لما تم عقد الاجتماع في الواقع. وشكر المنسقين المقيمين، الذين لعبوا دورا حاسما في ضمان إدارة الاجتماعات بطريقة تتسم بالاحترام والود، بما أدى إلى إحراز تقدم. ويمكن أن تستمر اللجنة الحكومية الدولية في القيام بذلك، مما يعكس أن الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية ستكون اجتماعا شاقا للجميع، ولا سيما المنسقين المقيمين. وأشار إلى دعمه القوي للسكان الأصليين والعمل الذي قاموا به. وكان يمثل عاملا حاسما في المساهمة في المناقشات، بما في ذلك في مجموعات الاتصال والجلسات غير الرسمية. وأعرب عن شكره لحكومة كندا للمساهمة في صندوق التبرعات. وستكون هناك حاجة لمزيد من الأموال أثناء المضي قدما. وفيما يتعلق بممثلي السكان الأصليين، أقر بوجود رئيس البرلمان الصامي في جزء من الاجتماع. وأعرب عن شكره للمجتمع المدني ومجال الصناعة. لقد كانوا جميعهم ممثلين رئيسيين وكان لابد من إدراج اهتماماتهم في المناقشات. وشكر الدول الأعضاء، لأنها في نهاية المطاف هي التي عملت على إنجاح الاجتماع. وقد أعرب عن إعجابها بالطرق المنتجة والمحترمة والأجواء الجيدة. وعقدت الاجتماعات بطريقة حازمة وعادلة وودية. وشكر المترجمين الفوريين، الذين لولاهم لما تمكن المشاركون في اللجنة الحكومية الدولية من القيام بعملهم. وكانت الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية تمثل اجتماعا مهما. وطلب من الدول الأعضاء أن تقوم تستعد بدقة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وكذلك فيما يتعلق بالولاية والتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة.

187. وتحدث وفد إندونيسيا باسم كل من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والدول المتقاربة التفكير، وأعرب عن شكره للأمانة على كل الدعم المقدم للاجتماع، بما في ذلك خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين. وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس والميسرين. كما أعرب عن شكره للمجموعات الإقليمية والمراكز الإقليمية والدول الأعضاء والمراقبين وممثلي الشعوب الأصلية. وأثنى على مساهمة حكومة كندا في صندوق التبرعات، مشيرا إلى أهمية مشاركة لجان اتصال الشعوب الأصلية في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وحث الدول الأعضاء الأخرى على تقليد المساهمة المثالية التي قامت بها حكومة كندا في دعم مشاركة لجان الشعوب الأصلية في أعمال اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية.

188. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن شكره للرئيس ونوابه على كفاءتهم المهنية وطاقاتهم وعملهم في قيادة اللجنة الحكومية الدولية. وشكر الميسرين وأعضاء أفرقة الاتصال وفريق الخبراء المخصص على التفاني الذي أظهره من أجل دفع العمل قدما. وفيما يتعلق بالمنهجية، فقد عملت اللجنة الحكومية الدولية من خلال أشكال مختلفة مثل: الجلسة العامة، والجلسات غير الرسمية، وفرق الخبراء المخصصة، ومجموعات الاتصال، وهو ما أدى إلى تنشيط المناقشات. ودعا الوفد اللجنة الحكومية الدولية إلى التمسك بما تم اعتماده لتحقيق تقدم ملموس في الجلسات التالية. وشكر

الأمانة على الإعداد للاجتماع، وعلى دعمها، وعلى صياغة وتوفير جميع المواد. وأعرب عن شكره لخدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين.

189. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال أنهم أمضوا اسبوعا مكثفا، وهو أسبوع أتاح من خلال توجيهات الرئيس القديرة إجراء مناقشات شاملة لمختلف مواقف الدول الأعضاء. وتقدم بالشكر للرئيس ونائب الرئيس والميسرين وفريق الاتصال، وكذلك فريق الخبراء المخصص على مساهماتهم القيمة. وأعرب عن شكره لجميع الوفود الحكومية، وكذلك لجان الشعوب الأصلية والمراقبين الآخرين. وشكر الأمانة والمترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات على دعمهم الدؤوب. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتوصل إلى حل لتزويد صندوق التبرعات بالموارد، وضمان مشاركة المجتمعات الأصلية. كما أعرب عن شكره الخاص لسخاء حكومة كندا. ورحب بأنه بعد العمل الشاق، تم قبول النسخ المعدلة الثانية كأساس للمناقشات التي ستجري في المستقبل. وأكد الوفد للرئيس أنه ملتزم بإجراء حوار بناء، مع الأخذ في الاعتبار أنه يتعين على الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية أن تتخذ قرارا بشأن التوصيات التي ستقدمها للجمعية العامة القادمة فيما يتعلق بمستقبلها.

190. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على تفانيه المستمر للجنة الحكومية الدولية وعلى توجيهاته التي قدمها في ذلك الأسبوع. وأعرب عن شكره لنواب الرئيس والميسرين وكذلك الأمانة على عملهم الشاق الذي قاموا به قبل الدورة وخلال الأسبوع. كما شكر المترجمين الفوريين وقسم المؤتمرات على حرفيتهم وتواجدهم الدائم. وأعرب عن امتنانه وشكره لحكومة كندا على مساهمتها في صندوق التبرعات. لقد كان صندوق التبرعات مهما بالنسبة للجنة الحكومية الدولية، وكان من دواعي سرور المجموعة باء أن تتمكن من تمويل ممثلي السكان الأصليين مرة أخرى. يمكن للرئيس أن يعتمد على دعم الوفد الكامل وروحه البناءة مع استمرار العمل في اللجنة الحكومية الدولية.

191. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن شكره للرئيس ونوابه على قيادتهم الماهرة لعمل اللجنة الحكومية الدولية خلال الدورة. وأعرب عن تقديره للميسرين لجهودهم المستمرة. كما أعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المشاركين في تلك المناقشات بعقلية بناءة، وواقعية وتفاني في كل قضية من القضايا العالقة. وقد انصب التركيز الأساسي للجنة الحكومية الدولية على تضييق الفجوات القائمة عن طريق تقليل عدد البدائل في الصكوك القانونية الدولية، وهو ما من شأنه أن يوفر حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان كل يوم يمضي دون التوصل إلى اتفاق يمثل اهتمام اللجنة الحكومية الدولية، كما كان الحال من قبل. لقد تعاملت مع المفاوضات بأمل كبير وحسن نية وعملية، وكانت على استعداد للتواصل مع كافة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء. وبالرغم من تحقيق تقدم كبير بالنسبة للمواد، فقد ظلت هناك بدائل مختلفة. وإذا وصلت الدول الأعضاء العمل بالروح الإيجابية التي أبدتها في الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية، فسوف تنتهي اللجنة من عملها في الجلسات القليلة القادمة. وأعرب الوفد عن تطلعه بتفاوض كبير لرؤية نص الرئيس بشأن الموارد الوراثية والنتائج الناجمة للغاية في الدورة 40 للجنة الحكومية الدولية. وما لا شك فيه أن الزخم الناتج من شأنه أن يدفع اللجنة الحكومية الدولية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا العالقة وربما توصي إلى الجمعية العامة بعقد مؤتمر دبلوماسي للتفاوض بشأن إقرار معاهدة لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في عام 2020. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة والمترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات لدعمهم اللوجستي الممتاز وجميع المندوبين الذين حضروا الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.

192. وأعرب وفد الصين عن شكره للرئيس ونوابه والميسرين. وشكر جميع الدول الأعضاء والمشاركين والأمانة والمترجمين الفوريين. وشكرهم على عملهم الضخم خلال هذا الأسبوع. وشكر جميع الذين شاركوا في الجلسات غير الرسمية ومجموعات الاتصال وفريق الخبراء المخصص. ولم يتبق ضمن الولاية الحالية سوى جلسة واحدة، لذلك كان الوقت قصيرا. فكان على

اللجنة الحكومية الدولية تسريع العمل بصورة أكبر. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الجميع للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن صكوك دولية ملزمة.

193. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا، باسم المجموعة الأفريقية. وكانت اللجنة الحكومية الدولية تقوم بعمل مهم ينبغي استكماله. ومن أجل القيام بذلك، كان لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات. وقد التزم الرئيس بإعداد نص الرئيس. وشجع الوفد الرئيس على تيسير تسليم ورقته، والتي كان يأمل أن تكون ورقة توافق في الآراء يمكن أن تشمل الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها، والتي لا يمكن للمرء أن يخسرها من أجل إحراز تقدم في المستقبل.

194. وشكر وفد الاتحاد الروسي جميع المشاركين، وخاصة من قدموا اقتراحات جديدة. وأعرب عن شكره للأمانة على تقديم وثائق العمل. وشكر الميسرين الذين قضوا أسبوعاً كاملاً يعملون دون انقطاع. وشكر المترجمين الفوريين. وشكر الرئيس على صبره وقيادته الاجتماع. وتحتوي الوثائق الجديدة على مقترحات جديدة ومعلومات مفيدة. ومن شأن تحليل تلك المقترحات أن يساعد على المضي قدماً وإحراز تقدم. وعبر عن أمله في أن تكون المعرفة التي تراكمت أثناء دراسة مسودات الوثائق المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مفيدة في عمل اللجنة في المستقبل. وبدأت اللجنة الحكومية الدولية بالفعل نقل هذه المعرفة من جيل إلى آخر.

195. وأعربت ممثلة جمعية الأمم الأولى، متحدثة بالنيابة عن تجمع السكان الأصليين، عن شكرها للأمانة لدعمها لمشاركهم في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، ولتلك الأطراف التي أدرجتها في المناقشات. وأعربت عن شكرها للدول التي أبدت مرونة وقدمت تنازلات أظهرت استعدادها للمضي قدماً بالمفاوضات. وشكرت تلك الدول التي أيدت مقترحاتها. وكان هناك عدد من القضايا التي تحتاج إلى إحراز تقدم بشأنها. وقد استمرت عدد من الدول في إصرارها على المتطلبات الزمنية في تصميم الصكوك. وقد عكست هذه المتطلبات سوء فهم لطبيعة معرفة الشعوب الأصلية، والتي كانت مجرد ذاتها عملية مستمرة وديناميكية ضمن سياق أصلي، والتي يمكن أن تشمل المعرفة المكتسبة من عالم الروح. وكانت المتطلبات الزمنية غير مبررة وغير قابلة للتطبيق. وقد تم إحراز تقدم يعكس الرؤية العالمية للشعوب الأصلية في تعريفات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويعكس تعريف المعارف التقليدية حالياً فهمهم للمعرفة المكتسبة من خلال الوسائل الروحية وعلاقتها بالأرض الأم. وترتبط هذه الأبعاد ارتباطاً عميقاً بالحياة اليومية للشعوب الأصلية. وستواصل ممثلة الجمعية السعي للحصول على دعم الدول لإدراج تلك المفاهيم في الوثائق. وأشارت إلى إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء المقترحات التي تعزز الملك العام. ويجب حذف جميع الإشارات إلى المجال العام من النص. فقد كانت مهمة اللجنة الحكومية الدولية هي حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية. ولا يوفر نظام الملكية الفكرية الحالي الحماية الكافية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية. وبالتالي، هناك حاجة إلى وضع مجموعة جديدة من المعايير التي تعكس الحقوق الثقافية والاجتماعية الجماعية للشعوب الأصلية. وينبغي أن يدعم النظام الجديد سلطة الشعوب الأصلية على الثقافة وكذلك على حقوقها الروحية والأخلاقية والاقتصادية. ويجب أن يتماشى مفهوم التوازن الذي أدخل في الولاية المنقحة للجنة الحكومية الدولية مع حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، والموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، وغيرها من الحقوق الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وكانت مشاركة الشعوب الأصلية في المفاوضات أمراً حاسماً. وأعربت ممثلة الجمعية عن شكرها لحكومة كندا على المساهمة في صندوق التبرعات. هناك حاجة إلى الحصول على مزيد من الموارد. ودعت الدول الأعضاء إلى دعم صندوق التبرعات والتمويل المباشر للشعوب الأصلية من بلدانها حتى تتمكن من المشاركة في اللجنة الحكومية الدولية. وقد طلبت العديد من الدول الأعضاء أمثلة إضافية على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لإثراء المفاوضات. وكان يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال زيادة مشاركة الشعوب الأصلية. وقالت إنها تتطلع إلى عقد مفاوضات مستقبلية في اللجنة الحكومية الدولية. فنلك المناقشات لم تنته في ذلك اليوم، ولكن كان عليها أن تستمر في كل بلد بمشاركة الشعوب الأصلية. ويمكن تصميم وإكمال الصكوك التي تخدم جميع الأطراف. ودعت كل دولة من الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوة إلى الأمام في تصميم نظام الملكية الفكرية بحيث يتضمن وجهات نظر الشعوب الأصلية العالمية ويخلق حماية قوية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

196. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس ونوابه والميسرين على تفانيهم وجهودهم المستمرة خلال الأسبوع. وشكر الأمانة على إعداد الوثائق، وشكر الوفود الأخرى والمجموعات الإقليمية على مساهماتها في العملية. وقال إنه لا يزال ملتزماً بعمل اللجنة الحكومية الدولية، بموجب الولاية الحالية، التي شملت استخدام جميع وثائق عمل الويبو وغيرها من مساهمات الدول الأعضاء. وعملاً بتلك الولاية، فقد قدم أو شارك في رعاية عدة مقترحات في ذلك الأسبوع. وتضمنت تلك المقترحات مقترح قيام أمانة الويبو بإعداد دراسة للأنظمة الفريدة القائمة والمتعلقة بحماية المعارف التقليدية في الدول الأعضاء في الويبو. وستوفر الدراسة أدلة قيمة لدعم عمل اللجنة الحكومية الدولية في المستقبل. وتطلب التفويض أيضاً من اللجنة الحكومية الدولية أن تدرس أمثلة للموضوعات القابلة للحماية، والموضوعات التي لم تكن هناك نية لحمايتها. وقد قدمت ورقة تضمنت أمثلة على منتجات معروفة تعتمد على المعارف التقليدية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تسهم الورقة في عقد مناقشات مثمرة في إطار الولاية. وأعرب الوفد عن بقاءه مرناً بشأن نسق المناقشات القائمة على النصوص، بما في ذلك أفرقة الخبراء المخصصة، ومجموعات الاتصال، والجلسات غير الرسمية، والمناقشات التي تجري في الجلسة العامة. وأعلن الوفد عن استعداده للنظر في المقترحات النصية الجديدة المقدمة من الميسرين والرئيس. ومع ذلك، فقد أكد أهمية أن يكون لكل دولة عضو مداخلات مباشرة في جميع الأحكام الواردة في النص. وقد ساعدت مداخلات الدول الأعضاء المباشرة في سد الثغرات المفاهيمية، مع الحفاظ على شمولية العملية. وأعرب الوفد عن تقديره للمشاركة الفعالة للجان الشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة الآخرين في أعمال اللجنة الحكومية الدولية. وكانت مشاركة لجان الشعوب الأصلية مشاركة حاسمة في هذه العملية. وأشار الوفد بامتنان شديد إلى إعلان حكومة كندا عن مساهمتها في صندوق التبرعات. وشكر الجميع على تعاونهم مع الزملاء ومشاركهم في مناقشات هذا الأسبوع.

197. وأيد وفد نيجيريا الملاحظات التي أبدتها وفد إندونيسيا بالنيابة عن البلدان المتشابهة التفكير ووفد جنوب أفريقيا. قدمت الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية جدول أعمال مفعم بالموضوعات. ولم يكن هناك مجال لتحقيق المرونة المنهجية. وحث الوفد الرئيس على الاستفادة من الموارد، مع الأمانة، للمساعدة في تفصيل القضايا المتبقية للحديث عنها في الدورة 40 للجنة الحكومية الدولية، مثل نطاق الحماية، لمراعاة التقدم الذي تم إحرازه بشأن النهج متعدد المستويات أو التفاضلي و الاستثناءات والقيود. وكانت تلك القضايا مهمة حقاً للوصول إلى درجة من الاندماج حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان من المهم التوصل لطريقة لتسهيل المحادثات العاجلة التي ستكون فعالة للغاية في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية، وفي هذه الحالة سيكون من الجيد النظر في قيام الرئيس بوضع شيئاً على الطاولة كقائمة قبل بدء المداولات، مع الاستفادة من كل من هذه الموارد والتفاهم بشأن القضايا العالقة. وستستأنف اللجنة الحكومية الدولية المداولات وسيكون لديها شيء للبدء به. ولقد ساعد ذلك في تبسيط الأمور ويمكن من التحرك نحو إجراء مداولات سريعة في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن امتنانه لهذه الجلسة المثمرة للغاية.

198. [ملاحظة من الأمانة: قُدم البيان الختامي التالي إلى الأمانة كتابة فقط.] وأعرب وفد جزر كوك عن شكره للويبو على تمكينه من حضور اللجنة الحكومية الدولية، قادماً من دول المحيط الهادئ الشاسعة في المحيط الهادئ. وشكر الرئيس على قيادته وعلى ضمان الاستماع إلى كافة الأصوات. وقد أتاحت مداولات هذا الأسبوع فيها أكبر لتنوع وجهات النظر بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان هناك أولئك الذين كانت لديهم نوايا محضة لحمايتها، وأولئك الذين لم تكن نواياهم نقية للغاية. وبهذا البيان، مثل الوفد جزر كوك والبلدان الأعضاء في المحيط الهادئ. وتلتزم شعوب المحيط الهادئ بحماية معارفهم التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان هدفهم هو أن تظل معرفتهم معهم وأن تصبح تلك المعرفة الأساس الذي سيتم بناء المعرفة الجديدة عليه وتطويرها الآن وفي المستقبل - من أجل الأجيال المقبلة، وبيد الأجيال المقبلة. وقد اعترفت شعوب المحيط الهادئ بأنها تعاني من قيود بسبب التقدم التكنولوجي الحالي، لكنها كانت غنية في استخدام مواردها الخاصة باستخدام التقنيات التقليدية. وتمثل المعارف التقليدية العلاقة بين الأرض والبيئة. وهي قيمة للغاية بحيث يكون امتلاك مثل هذه المعرفة بمثابة الحصول على السلطة داخل المجتمع. وبالنسبة للمجتمعات والأسر في المحيط الهادئ، فإنها تمثل الإرث أو الكنز العائلي الذي غرس فيهم وفي أطفالهم لتمكين سبل عيشهم والحفاظ عليها. إن حرمانهم من ذلك يعد بمثابة

سليمهم من بنك المعرفة الخاص بهم، ومنبر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم. لذا ينبغي إلغاء الحدود الزمنية لامتلاك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من قبل منشئها الأصليين، وربطها مع أشكال أخرى من الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع، وعودتها إلى المجال العام من هذا الصك. ولم يكن المجال العام في صالح حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير. وفي الواقع، أنه يعمل ضد مفهوم وفهم الحماية ويعمل لمصلحة أولئك الذين ينتظرون فرصة استغلالها. ولم تكن شعوب المحيط الهادئ تعلق الباب أمام لتنمية المعارف التقليدية ونموها. ومع ذلك، حثت شركاء التنمية على احترام حقوقها في أشكال المعرفة هذه وممارسة مبادئ الوصول وتقاسم المنافع على النحو المنصوص عليه في بروتوكول ناغويا. وبهذه الطريقة، لم يكن مبدعو المعارف وحاملها معزولين أو مستبعدين عن استخدامها وتطويرها. وبدلاً من ذلك، أصبحوا جزءاً من هذا التطوير والاستغلال وفقاً للشروط والأحكام المشتركة المتفق عليها. وإذا أراد أحد الحصول على معارفهم التقليدية، فيجب عليه أن يطلب ذلك منهم ويمكنهم أن يضعوا معاً اتفاقية مشتركة. وتعدوا بعدم وضعها في المجال العام حيث يمكن للمرء بعد ذلك استغلالها دون حصول أصحاب المعرفة على مساهمات أو مزايا. وينبغي على من يدعون إلى استغلال المعارف التقليدية وأشكال التعبير التي لا تنتمي إليهم أن يفعلوا ذلك بأكبر قدر ممكن من الاحترام، مع العلم أنها تمثل ميراث شخص آخر. وينبغي أن يعاملوها كما يرغبون في أن يتعامل الآخرون مع ميراثهم.

199. واختتم الرئيس الجلسة.

قرار بشأن البند 10 من جدول الأعمال:

200. اعتمدت اللجنة قراراتها بشأن البنود 2 و3 و4 و5 و6 و7 من جدول الأعمال في 22 مارس 2019. ووافقت على إعداد وتعميم مشروع تقرير مكتوب يتضمن النص المتفق عليه لهذه القرارات وجميع المداخلات المقدمة إلى اللجنة بحلول 17 مايو 2019. وستتم دعوة المشاركين في اللجنة إلى تقديم تصويبات كتابية على مداخلاتهم على النحو الوارد في مشروع التقرير قبل أن يتم تعميم نسخة نهائية من مشروع التقرير على المشاركين في اللجنة لاعتمادها في الدورة الأربعين للجنة.

[يلبي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Yonah Ngalaba SELETI (Mr.), Chief Director, Department of Science and Technology (DST),
Ministry of Science and Technology, Pretoria

Phakamani MTHEMBU (Mr.), Director, Living Heritage, Department of Arts and Culture, Pretoria
phakamanim@dac.gov.za

Shumikazi PANGO (Ms.), Deputy Director, Department of Science and Technology (DST),
Ministry of Science and Technology, Pretoria

Cleon NOAH (Ms.), Deputy Director, Multilaterals, International Relations Department, Ministry
of Arts and Culture, Pretoria

Margaretha HERFURTH (Ms.), Foreign Service Officer, Department of International Relations
and Cooperation, Pretoria
herfurthm@dirco.gov.za

ALBANIE/ALBANIA

Maria SOLIS (Ms.), Head of Unit, Promotion and Training Sector, General Directorate of
Industrial Property, Tirana
maria.solis@dppm.gov.al

ALGÉRIE/ALGERIA

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève
bakir@mission-algeria.ch

ALLEMAGNE/GERMANY

Christian SCHERNITZKY (Mr.), Deputy Head, Intellectual Property Unit, Federal Ministry of
Justice and Consumer Protection, Berlin
schernitzky-ch@bmjv.bund.de

Michael HEIMEN (Mr.), Judge, Patent Law Department, Federal Ministry of Justice and for
Consumer Protection, Berlin

Jan POEPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Alberto GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Ahmed ASIRI (Mr.), Member, Copyright Department, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Germán Edmundo PROFFEN (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra
gep@mrecic.gov.ar

Francisco Fabián SAEZ (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra
fabian.saez@missionarg.ch

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Martin DEVLIN (Mr.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Melbourne
martin.devlin@ipaaustralia.gov.au

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER (Mr.), Head, International Affairs Department, Austrian Patent Office, Vienna
johannes.werner@patentamt.at

Carina ZEHETMAIER (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
carina.zehetmaier@bmeia.gv.at

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Nadira BADALBAYLI (Ms.), Head, Registration of Copyright Law Objects and Legal Expertise, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku
nbadalbayli@copat.gov.az

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister-Counsellor, Permanent Mission of the Commonwealth of the Bahamas, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Dwaine INNIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BHOUTAN/BHUTAN

Kinley WANGCHUK (Mr.), Director General, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Thimphu
ktwangchuk@moea.gov.bt

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy J. FLORES MONTERREY (Sr.), Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra
rflores.tcp@gmail.com

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
fernandoescobarp@gmail.com

Mariana Yarmila NARVAEZ VARGAS (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra
yarmila.nv@gmail.com

BRÉSIL/BRAZIL

Cauê OLIVEIRA FANHA (Mr.), Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BRUNÉI DARUSSALAM/BRUNEI DARUSSALAM

Mohammad Yusri YAHYA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
yusri.yahya@mfa.gov.bn

CANADA

Sylvie LAROSE (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Trade Policy Division, Ottawa

Shelley ROWE (Ms.), Senior Project Leader, Innovation, Science and Economic Development Canada, Ottawa

Veronique BASTIEN (Ms.), Manager, Copyright Policy, Canadian Heritage Department, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Daniela ABARZÚA (Sra.), Asesora, Departamento de Pueblos Originarios, Ministerio de las Culturas, las Artes y el Patrimonio, Santiago
daniela.abarzua@cultura.gob.cl

Martin CORREA (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

YAO Xin (Mr.), Deputy Consultant, Department of Law and Treaty, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

XIANG Feifan (Mr.), Deputy Consultant, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

ZHANG Chan (Ms.), Program Official, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHENG Xu (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Paola MORENO LATORRE (Sra.), Asesora Legal, Dirección de Asuntos Económicos, Sociales y Ambientales Multilaterales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Bogotá D.C.

Yesid Andrés SERRANO (Sr.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Carla MURILLO SOLANO (Sra.), Asesora Legal, Comisión Nacional para la Gestión de la Biodiversidad (CONAGEBIO), Ministerio de Ambiente y Energía, Cartago
carla_murillosolano@hotmail.com

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
alida.matkovic@mvep.hr

Marija ŠIŠA HRLIĆ (Ms.), Head, Department of Copyright and Related Rights and Enforcement of Intellectual Property Rights, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb

CUBA

Gissell FLEITAS MONDEJAR (Sra.), Vicedirectora, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial (OCPI), Ministerio de Ciencia Tecnología y Medio Ambiente, La Habana
gissell@ocpi.cu

DANEMARK/DENMARK

Kim FOGTMANN (Mr.), Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseillère, Mission permanente, Genève
moussa_oubah@yahoo.fr

ÉGYPTE/EGYPT

Hassan EL BADRAWY (Mr.), Vice-President, Court of Cassation, Cairo
mission.egypt@bluewin.ch

Ahmed Ibrahim MOHAMED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
mission.egypt@bluewin.ch

EL SALVADOR

Diana HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization, Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
t-hvascones@cancilleria.gob.ec

ESPAGNE/SPAIN

Inmaculada GALINDEZ LABRADOR (Sra.), Técnico Superior Examinador, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid
inmaculada.galindez@oepm.es

Juan José LUEIRO GARCÍA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Dominic KEATING (Mr.), Director, Intellectual Property Attaché Program, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria
dominic.keating@uspto.gov

Michael SHAPIRO (Mr.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, Department of Commerce, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Aurelia SCHULTZ (Ms.), Counsel, Office of Policy and International Affairs, Copyright Office, Washington D.C.

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Ermias YEMANEHIRHAN (Mr.), Director General, Ethiopian Intellectual Property Office (EIPO), Addis Ababa
yermiasyemane@gmail.com

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Larisa SIMONOVA (Ms.), Researcher, Federal Institute of Industrial Property (FIPS), Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anna CHESTNYH (Ms.), Head, International Cooperation Sector, Federal Institute of Industrial Property, Moscow
annypheron@gmail.com

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Government Counsellor, Copyright and Audiovisual Culture, Ministry of Education and Culture, Helsinki
anna.vuopala@minedu.fi

Jukka LIEDES (Mr.), Special Adviser to the Government, Helsinki

Tiina SANILA-AIKIO (Ms.), President, Sámi Parliament, Inari
tiina.sanila-aikio@samedigqi.fi

Stiina LOYTOMAKI (Ms.), Expert, Ministry of Financial Affairs and Employment, Helsinki

Leena SAASTAMOINEN (Ms.), Senior Specialist, Legal Affairs, Ministry of Education and Culture, Helsinki
leena.saastamoinen@minedu.fi

Ilkka TOIKKANEN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
ilkka.toikkanen@formin.fi

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GAMBIE/GAMBIA

Alexander DA COSTA (Mr.), Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Paul KURUK (Mr.), Vice-Chairman, Ghana International Trade Commission (GITC), Ministry of
Trade and Industry, Accra

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra
flor.garcia@wtoqueatemala.ch

GUYANA

Deep FORD (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
pmog.gv@gmail.com

Bibi ALLY (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
lizaally2@gmail.com

HONGRIE/HUNGARY

Peter MUNKACSI (Mr.), Senior Adviser, Department for Competition, Consumer Protection and
Intellectual Property, Ministry of Justice, Budapest
peter.munkacsi@im.gov.hu

Emese Reka SIMON (Ms.), Legal Officer, Industrial Property Law Section, Hungarian
Intellectual Property Office, Budapest

ÎLES COOK/COOK ISLANDS

Repeta PUNA (Ms.), Director of Governance, Ministry of Cultural Development, Rarotonga

INDE/INDIA

Rohit RATHORE (Mr.), Assistant Controller of Patents and Designs, Department for Promotion of Industry and Internal Trade, Indian Patent Office, Ministry of Commerce and Industry, Kolkata
rohitrathore.ipo@nic.in

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joannes Ekaprasetya TANDJUNG (Mr.), Head of Sub-Division, Directorate General of International Agreements and Legal Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Basuki ANTARIKSA (Mr.), Researcher, Research in Policy Development, Ministry of Tourism, Jakarta

Fitria WIBOWO (Ms.), Staff, Directorate of Trade, Commodities, and Intellectual Property, Directorate General of Multilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Javad MOZAFARI (Mr.), Director General, Academic Relations and International Affairs, Agricultural Research, Education and Extension Organization (AREEO), Tehran

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Jaber AL-JABERI (Mr.), Deputy Minister of Culture, Ministry of Culture, Baghdad
henda84.com@gmail.com

Baqir RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Vittorio RAGONESI (Mr.), Expert, Copyright Department, Ministry of Culture, Rome
vragonesi@libero.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Lilyclaire BELLAMY (Ms.), Executive Director, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Ministry of Industry, Commerce, Agriculture and Fisheries, Kingston

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
fsec@jamaicamission.ch

JAPON/JAPAN

Toshinao YAMAZAKI (Mr.), Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Takayuki HAYAKAWA (Mr.), Deputy Director, Copyright Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Yuichi ITO (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo

Ryoei CHIJIWA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Nidal AL AHMAD (Mr.), Director General, Department of the National Library, Ministry of Culture, Arjan

KAZAKHSTAN

Gaziz SEITZHANOV (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Cleopa Kilonzo MAILU (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Daniel Kimei KOTTUT (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Ulan SYDYKOV (Mr.), Executive Director, State Fund of Intellectual Property, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Linda ZOMMERE (Ms.), Head, Copyright Unit, Ministry of Culture, Riga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Efraz EL HAGE (Mme), directrice, Direction de la coopération et de la coordination nationale,
Ministère de la culture, Beyrouth
ifrazhage@hotmail.com

LITUANIE/LITHUANIA

Gabriele VOROBOVIENE (Ms.), Adviser, Media and Copyright Policy Division, Ministry of
Culture, Vilnius
gabriele.vorobjoviene@lrkm.lt

MACÉDOINE DU NORD/NORTH MACEDONIA

Dalila JARMOVA (Ms.), Head, Section of Trade Marks, State Office of Industrial Property
(SOIP), Skopje
dalilaj@ippo.gov.mk

Natasha ZDRAVKOVSKA KOLOVSKA (Ms.), Deputy Head, General Department, State Office
of Industrial Property (SOIP), Skopje
natasa.zdravkovska@ippo.gov.mk

MALAISIE/MALAYSIA

Kamal BIN KORMIN (Mr.), Assistant Director General, Technical, Science and Technology,
Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Ministry of Domestic Trade and
Consumer Affairs, Kuala Lumpur

Norsita ISMAIL (Ms.), Senior Director, Patent Science and Traditional Knowledge Division,
Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Chikumbutso NAMELO (Mr.), Registrar General, Registrar General Department, Ministry of
Justice, Lilongwe

MAROC/MOROCCO

Ismail MENKARI (M.), directeur général, Bureau marocain du droit d'auteur (BMDA), Rabat

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

María del Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Diana HEREDIA GARCÍA (Sra.), Directora Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (INPI), Ciudad de México

Emelia HERNÁNDEZ PRIEGO (Sra.), Subdirectora Divisional de Examen de Fondo Áreas de Biotecnología, Farmacéutica y Química, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Maria del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MYANMAR

Yi Mar AUNG (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
ms.yimaraung@gmail.com

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DÁVILA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia VARGAS IDIAQUEZ (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

NIGER

Amadou TANKOANO (M.), professeur, Ministère de l'industrie, Niamey
amadoutankoano@gmail.com

NIGÉRIA/NIGERIA

Amina SMAILA (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva
smailaamira@gmail.com

Ezenduka STELLA (Ms.), Deputy Chief Registrar, Registrar Patents and Designs, Trademarks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
stellaezenduka@yahoo.com

Enoobong USEN (Ms.), Principal Assistant Registrar, Patent and Designs Registry, Trademarks, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
enoyoung@yahoo.co.uk

Chidi OGUAMANAM (Mr.), Professor of Law, University of Ottawa, Ottawa

OMAN

Ali ALMAMARI (Mr.), Head, Intellectual Property Rights Control Section, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce and Industry, Muscat
ahsn919099@gmail.com

Kamil Hamood AL-BUSAIDI (Mr.), Head, Public Relations and International Cooperation Department, Department of Media and Public Relation, Public Authority for Craft Industries (PACI), Muscat

Ahmed AL SHIHHI (Mr.), Head, Department of Organizations and Cultural Relations, Ministry of Heritage and Culture, Muscat

Mohammed Redha AL-KHABOURI (Mr.), Specialist, Department of Media and Public Relation, Public Authority for Craft Industries (PACI), Muscat

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

OUGANDA/UGANDA

Henry Kafunjo TWINOMUJUNI (Mr.), Traditional Knowledge Coordinator, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala
kafunjo@ursb.go.ug

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Rosina LASSO VERGARA (Sra.), Jefa, Departamento de Derechos Colectivos y Expresiones Foklóricas, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá
rlasso@mici.gob.pa

Karen Yesenia JIMÉNEZ CABY (Sra.), Examinadora de Propiedad Industrial, Departamento de Marcas, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá
kjimenez@mici.gob.pa

PARAGUAY

Walter CHAMORRO (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
arnel.talisayon@dfa.gov.ph

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Francisco SARAIVA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Amna AL-KUWARI (Ms.), Director, Ministry of Commerce and Industry, Doha

Kassem FAKHROO (Mr.), Attaché Commercial, Permanent Mission, Geneva
geneva@mec.gov.qa

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

CHOI Hyeyeon (Ms.), Deputy Director, Cultural Trade and Cooperation Division, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

HUH Won Seok (Mr.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Deajeon

SHIN Jungok (Ms.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

LEE Ayoung (Ms.), Judge, Incheon District Court, Incheon

KWAK Choong Mok (Mr.), Attorney at Law, Korea Institute of Intellectual Property (KIIP), Seoul

KIM Se Chang (Mr.), Researcher, Copyright Trade Research Team, Korea Copyright Commission (KCC), Jinju

PARK Jeong-Hun (Mr.), Researcher, Law and Policy Research Team, Korea Copyright Commission (KCC), Jinju

LEE Ji-In (Ms.), Policy Specialist, Cultural Trade and Cooperation Division, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Pavel ZEMAN (Mr.), Head, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Evžen MARTÍNEK (Mr.), Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Florin TUDORIE (Mr.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Cătălin NIȚU (Mr.), Director, Legal Affairs Directorate, Romanian State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Cristian FLORESCU (Mr.), Head, International Relations Department, Romanian Copyright Office (ORDA), Bucharest

Oana MARGINEANU (Ms.), Legal Adviser, Legal and European Affairs Division, Legal Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
oana.margineanu@osim.ro

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT (Mr.), Head, Multilateral, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), London

Nathan POTTER (Mr.), Adviser, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), Newport
nathan.potter@ipo.gov.uk

SÉNÉGAL/SENEGAL

Makhtar DIA (M.), directeur général, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et de la petite et moyenne industrie (MIMPI), Dakar
makhtar.dia2013@gmail.com

SEYCHELLES

Cecile Philomena Juliana KALEBI (Ms.), Principal Secretary, Department of Culture, Ministry of Home Affairs, Local Government, Youth, Sports, Culture and Risk and Disaster Management, Victoria
cecile.kalebi@gov.sc

Sybil Jones LABROSSE (Ms.), Director, Department of Culture, Ministry of Home Affairs, Local Government, Youth, Sports, Culture and Risk and Disaster Management, Victoria
sybil.labrosse@gov.sc

Denise AZEMIA (Ms.), Registration Officer, Intellectual Property Section, Department of Legal Affairs, Registration Division, Victoria

SRI LANKA

Samantha JAYASURIYA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mudiyansele Bandula Chandralal HERATH (Mr.), Additional Secretary, Technology and Research Development, Ministry of Science, Technology and Research, Colombo
herathhmbc@yahoo.com

Rajmi MANATUNGA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Martin GIRSBERGER (M.), chef, Développement durable et coopération internationale, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division relation commerciale internationale, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Marco D'ALESSANDRO (M.), conseiller juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Navarat TANKAMALAS (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Kitiyaporn SATHUSEN (Ms.), Senior Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Savitri SUWANSATHIT (Ms.), Expert, International Affairs, International Relations Bureau, Ministry of Culture, Bangkok

Pariyapa AMORNWANICHSARN (Ms.), Cultural Officer, International Relations Bureau, Ministry of Culture, Bangkok

Suwannarat RADCHARAK (Ms.), Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Dudu Özlem MAVİ İDMAN (Ms.), Biologist, General Directorate of Agricultural Research and Policies, Ministry of Agriculture and Forestry, Ankara

Tuğba GÜNDOĞAN (Ms.), Culture and Tourism Expert, Directorate General for Copyright, Ministry of Culture and Tourism, Ankara

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counselor, Permanent Mission, Geneva
tugba.akici@mfa.gov.tr

UKRAINE

Yurii KUCHYNSKYI (Mr.), Head, Department of International and Public Relations, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Mykola POTOTSKYI (Mr.), Head, Department of Assistance Protection of the Rights, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Sergii TORIANIK (Mr.), Deputy Head, Department of Examination of Applications for Inventions, Utility Models and Topographies of Integrated Circuits, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Jorge VALERO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Violeta FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra
[fonsecav@onuginebra.gob.ve](mailto:fonseca@onuginebra.gob.ve)

Alberto REY MARTÍNEZ (Sr.), Director General, Servicio Autónomo de la Propiedad Intelectual (SAPI), Ministerio del Poder Popular de Comercio Nacional, Caracas
alberto.reyes01@gmail.com

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra
camposg@onuginebra.gob.ve

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
mfakher@yahoo.com

ZAMBIE/ZAMBIA

Muyumbwa KAMENDA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
kamendamuyumbwa6@gmail.com

ZIMBABWE

Willie MUSHAYI (Mr.), Deputy Chief Registrar, Zimbabwe Intellectual Property Office (ZIPO),
Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare
wmushayi@justice.gov.zw

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. DÉLÉGATION SPÉCIALE/SPECIAL DELEGATION

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Krisztina KOVÁCS (Ms.), Policy Officer, Intellectual Property and Fight Against Counterfeiting,
Directorate-General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Brussels

Lucie BERGER (Ms.), First Secretary, Geneva

III. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Sami M. K. BATRAWI (Mr.), Director General, Intellectual Property Unit, Ministry of Culture of
the State of Palestine, Ramallah

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Vitor IDO (Mr.), Researcher, Development, Innovation and Intellectual Property Programme,
Geneva

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

Frederic PERRON-WELCH (Mr.), ABS Consultant, Geneva
frederic.perron-welch@unctad.org

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ÉDUCATION, LA SCIENCE ET LA
CULTURE (UNESCO)/UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL
ORGANIZATION (UNESCO)

Irmgarda KASINSKAITE-BUDEBERG (Ms.), Programme Specialist, Paris

SECRÉTARIAT DE LA CONVENTION SUR LA DIVERSITÉ BIOLOGIQUE
(SCDB)/SECRETARIAT OF THE CONVENTION ON BIOLOGICAL DIVERSITY (SCBD)

John SCOTT (Mr.), Chief, Science Society and Sustainable Futures, Peoples and Biodiversity
Unit, Montreal

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG (Mr.), Senior Economist, Geneva

Margo BAGLEY (Ms.), Adviser, Geneva

V. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Agencia Internacional de Prensa Indígena (AIPIN)

Genaro BAUTISTA GABRIEL (Sr.), Titular, Ciudad de México
lallabatamazola@hotmail.com

Berenice NAVARRO MORALES (Sra.), Consejera, Asuntos Internacionales, Ciudad de México

Assembly of First Nations

Marlene POITRAS (Ms.), Regional Chief, Ottawa

Stuart WUTTKE (Mr.), General Counsel, Ottawa

Jeremy KOLODZIEJ (Mr.), Legal Counsel, Ottawa

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students'
Association (ELSA International)

Federica BROTONI (Ms.), Delegate, Brussels

Noémie LAGIER (Ms.), Delegate, Brussels

Chiara MUSTARELLI (Ms.), Delegate, Brussels

Khadija ROSEAU N'DIAYE (Ms.), Delegate, Brussels

Centre de documentation, de recherche et d'information des peuples autochtones

(DoCip)/Indigenous Peoples' Center for Documentation, Research and Information (DoCip)

Andrés DEL CASTILLO (Mr.), Project Leader, Geneva

Priscilla SAILLEN (Ms.), Documentation and Summary Note Coordinator, Geneva

priscilla.saillen@docip.org

Amy ALLSOP (Ms.), Interpreter, Geneva

Jéssica AYALA TOJEDOR (Ms.), Interpreter, Geneva

andres.delcastillo@docip.org

Tina KALAMAR (Ms.), Volunteer, Geneva

Maryna YAZIANOK (Mr.), Technical Secretariat Intern, Geneva

Iris Sepopo AFANTCHAO (Ms.), Intern, Documentation Department, Geneva

Civil Society Coalition (CSC)

Marc PERLMAN (Mr.), Fellow, Providence

Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos (CAPAJ)

Karina CESPEDES (Sra.), Delegada, Asunción

karinacespedes2020@gmail.com

Jessica Milagritos FORERO AVENDAÑO (Sra.), Delegada, Lima

jfcrea@icloud.com

Diana KELLER (Sra.), Delegada, Medellín

dianakeller33@gmail.com

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)

Dominic MUYLDERMANS (Mr.), Senior Legal Consultant, Brussels

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Mme), présidente, Genève

madeleine@health-environment-program.org

Pierre SCHERB (M.), conseiller juridique, Genève

Incomindios Switzerland

Luis Pablo HACK (Mr.), Additional Representative, Frankfurt am Main

luis.pablo@arcor.de

Carmen Lucero HERNÁNDEZ CRUZ (Ms.), Additional Representative, Oaxaca

luce.hc@hotmail.com

Indian Council of South America (CISA)

Tomás CONDORI (M.), représentant permanent, Genève

Roch Jan MICHALUSZKO (M.), conseiller, Genève

Geise PERRELET (M.), secrétaire, Genève

Indian Movement - Tupaj Amaru

Lázaro PARY ANAGUA (M.), coordinateur général, Genève

International Indian Treaty Council

June LORENZO (Ms.), Consultant, Paguate

junellorenzo@aol.com

International Trademark Association (INTA)

Tat-Tienne LOUEMBE (Mr.), Representative Africa Middle East and IGOs, New York

tlouembe@inta.org

Bruno MACHADO (Mr.), Geneva Representative, Rolle

bruno.machado@bluewin.ch

MALOCA Internationale

Gabriela BALVEDI PIMENTEL (Ms.), Researcher, Geneva

gabriela.balvedi@graduateinstitute.ch

Massai Experience

Zohra AIT KACI ALI (Mme), présidente, Genève

Motion Picture Association (MPA)

Vera CASTANHEIRA (Ms.), International Legal Advisor and IP Specialist, Geneva

Native American Rights Fund (NARF)

Kim Jerome GOTTSCHALK (Mr.), Senior Staff Attorney, Boulder
jeronimo@narf.org

Pacific Islands Forum Secretariat

Isaia LAUTASI (Mr.), Regional Coordinator Intern, Geneva

Società Italiana per la Museografia e i Beni Demoetnoantropologici (SIMBDEA)

Harriet DEACON (Ms.), Expert, Epsom

Société internationale d'ethnologie et de folklore (SIEF)

Valdimar HAFSTEIN (Mr.), Professor, Reykjavik
vth@hi.is

Tebtebba Foundation - Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education

Jennifer TAULI CORPUZ (Ms.), Program Coordinator, Quezon City

Traditions pour demain/Traditions for Tomorrow

Françoise KRILL (Mme), déléguée, Rolle

Tulalip Tribes of Washington Governmental Affairs Department

Ray FRYBERG (Mr.), Director, Natural and Cultural Resources, Tulalip
rayfryberg@tulaliptribes-nsn.gov
Preston HARDISON (Mr.), Policy Analyst, Washington D.C.

VI. GROUPE DES COMMUNAUTÉS AUTOCHTONES ET LOCALES/
INDIGENOUS PANEL

Áslat HOLMBERG (Mr.), Vice President, Saami Council, Finland

Jennifer TAULI CORPUZ (Ms.), Legal Coordinator, Tebtebba – Indigenous Peoples' International Center for Policy Research and Education, Philippines

Edith BASTIDAS (Sra.), Abogada, Entidad Promotora de Salud Indígena MALLAMAS, Colombia

VII. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Ian GOSS (M./Mr.) (Australie/Australia)

Vice-présidents/Vice-Chairs: Jukka LIEDES (M./Mr.) (Finlande/Finland)

Faizal Chery SIDHARTA (M./Mr.) (Indonésie/Indonesia)

Secrétaire/Secretary: Wend WENDLAND (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VIII. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE
DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
INTERNATIONAL BUREAU OF THE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Edward KWAKWA (M./Mr.), directeur principal, Département des savoirs traditionnels et des défis mondiaux/Senior Director, Department for Traditional Knowledge and Global Challenges

Wend WENDLAND (M./Mr.), directeur, Division des savoirs traditionnels/Director, Traditional Knowledge Division

Begoña VENERO AGUIRRE (Mme/Ms.), conseillère principale, Division des savoirs traditionnels/Senior Counsellor, Traditional Knowledge Division

Shakeel BHATTI (M./Mr.), conseiller, Division des savoirs traditionnels/Counsellor, Traditional Knowledge Division

Simon LEGRAND (M./Mr.), conseiller, Division des savoirs traditionnels/Counsellor, Traditional Knowledge Division

Daphne ZOGRAFOS JOHNSON (Mme/Ms.), juriste, Division des savoirs traditionnels/Legal Officer, Traditional Knowledge Division

Fei JIAO (Mme/Ms.), administratrice adjointe de programme, Division des savoirs traditionnels/Assistant Program Officer, Traditional Knowledge Division

Rebecka FORSGREN (Mlle/Ms.), boursier à l'intention des peuples autochtones, Division des savoirs traditionnels/Indigenous Fellow, Traditional Knowledge Division

Carla BENGOA ROJAS (Mlle/Ms.), stagiaire, Division des savoirs traditionnels/Intern, Traditional Knowledge Division

[نهاية الملحق والوثيقة]